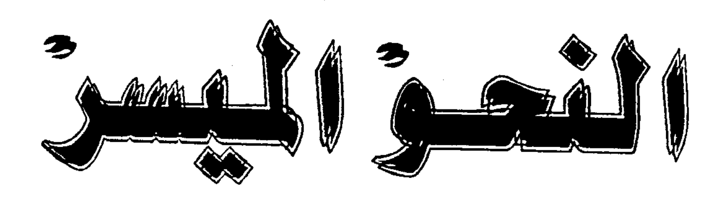
أ.د. محمد المختار محمد المهدي

أستاذ اللغويات بجامعة الأزهر



الجزء الرابع

الطبعة الثانية

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدمة :

حمدًا لله ، وصلاة وسلامًا على سيدنا رسول الله ، وعلى آله ، ومن والاه .

أما بعد ،،

فهذا هو الجزء الرابع من سلسلة " **النحو الميسر** " ، حاولت فيه – كسابقيه – توضيح المسائل بأسلوب سهل لا يغفل القضايا والعلل والشواهد التى تعرض لها النحاة الأوائل ، لما فى ذلك من ترسيخ القاعدة ، وتمرين الدارسين على فهم أساليب الأقدمين .

والله أسأل أن ينفع به ، وأن يجنبنا الزلل فى القول والعمل ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

المؤلف

أ. د. محمد المختار محمد المهدى

ما لا ينصرف

تمهيد

من البدهى لدى الدارسين ، أن النحاة المتقدمين – حين تصدوا لتقعيد اللغة وتيسير تلقينها وتعليمها لمن فقد الملكة من الجيل الذى نشأ فى بيئة لا تتحدث الفصحى فى حياتها العملية – لجأوا إلى استقراء أساليبها وتتبع الظواهر العامة التى تحكم مسارها ، والعلل الأُول التى تطرد فى أكثر الاستعمالات العربية الفصيحة ، فكانت القاعدة المشهورة التى تحدث عنها سيبويه فى كتابه ، أن الأكثر هو الذى يقاس عليه .

ولما كان السائد فى الأسماء حين يسبقها عامل من عوامل الجر الثلاثة وهى : **حروف الجر ، والإضافة ، والتبعية** .. أن تظهر على آخر الاسم علامة الجر سواء كانت الكسرة أو ما ينوب عنها .. كما أن السائد على الأسماء دخول التنوين على آخرها علامة مميزة لها من غيرها .. وقفوا أمام بعض الأسماء التى لم تستجب لهذه القاعدة وجمعوها ، وحاولوا أن يصلوا إلى الأسباب التى جعلت هذه الأسماء تخرج عن هذه القاعدة .

ومن هنا تحدثوا كثيرًا عن علة المنع ، وكان لهم فيها جولات وآراء نختار منها ما يلى :

علة المنع

مع استحضار القواعد الثابتة التى تبين خواص كل من **الأسماء** والأفعال والحروف وتميز بينها من أمثال ما يأتى :

- الأصل فى الحروف البناء ، والأسماء التى تشبهها تبنى مثلها .
- الجر والتنوين من خصائص الأسماء ، فلا تدخل الأفعال مطلقًا .
- الأفعال تدل على الحدث والزمن ، أما الأسماء فتدل على مسمياتها فقط .
- الأفعال مشتقة من الأسماء عند جمهور النحاة .
- الأفعال محتاجة دائمًا إلى الأسماء ، إذ لا تتكون جملة تامة من فعلين ، كما تتكون الجملة التامة من اسمين .

مع استحضار هذه القواعد ، استطاع النحاة أن يجدوا علة – وإن كانت بعيدة نوعًا ما – لخروج هذه الأسماء عن إطار مثيلاتها فى الأسماء ، وجنوحها إلى الأفعال فى عدم قبولها الجر بالكسرة ، وعدم دخول التنوين عليها ؛ ذلك أنها تشبه الأفعال فى جمعها بين علتين فرعيتين :

فالعلة الأولى : **العلَميّة** أو **الوصفية** ، إذ الأصل فى الأسماء أن تكون نكرة ثم يطرأ عليها التعريف بالعلمية ، كما أن الوصف فرع للموصوف ؛ وأما **العلة الثانية** : فهى – مع العلمية – **التأنيث** ، لأنه فرع عن التذكير .. **والعجمة** ، لأن الأصل فى كلمات اللغة ألا تخالطها كلمات لغة أخرى .. **والعدل** ، فرع إبقاء الاسم على وضعه الأصلى ..

ووزن الفعل ، فرع عن الالتزام بأوزان الأسـماء .. **وزيـادة الألـف والنون** فى آخر الاسم ، فرع عن عدم الزيادة .. **والتركيب المزجـى** ، فـرع الإفـراد .

وهى مع **الوصفية** : **وزن الفعل** ، **والعدل** ، **وزيادة الألف والنون** .

أما الأسماء التى فى آخرها ألف تأنيث ، **ففيها علتان** :

الأولى : أن التأنيث فرع عن التذكير – كما سبق – ؛ **والثانية** : أن الأصل فى التأنيث أن يكون بالتاء ، فالألف فرع عنها .

والأسماء التى تأتى على صيغة الجمع الأقصى ، **فيها أيضًا علتان** :

الأولى : أن الجمع فرع المفرد ، **والثانية** : أن صيغة هذا الجمع لم يأت عليها مفرد .

قال الإمام الرضى فى شرحه للكافية(١) : " وأما فرعية هذه العلل ، فإن العدل فرع إبقاء الاسم على حاله ، والوصف فـرع لموصـوف ، والتأنيث فرع للتذكير ، والتعريف فرع للتنكير ؛ إذ كل ما نعرفه كـان مجهولاً فى الأصل عندنا والعجمة فى كلام العرب فرع عن العربية ، إذ الأصل فى كل كلام ألا يخالطه لسان آخر ، والجمع فرع الواحـد ، والتركيب فرع الإفراد ، والألف والنون فرع ألفى التأنيث أو فرع مـا زيداً عليه ، ووزن الفعل فى الاسم فرع وزن الاسم إذا كـان خاصًـا بالفعل أو أوله زيادة كزيادة الفعل ، لأن أصل كل نوع ألا يكون فيـه الوزن المختص بنوع غيره " .

---

(١) ج ١ ، ص١٠٦ .

وبناء على هذه المشابهة - وإن كانت ضعيفة - سلب من هذه الأسماء علامة تمكُّنِها فى باب الأسماء وهى التنوين ، ثم تبعها الكسر .

معنى الصرف

للصرف فى **اللغة** معنيان متقاربان إذا تأملناهما ، فالصرف هو التصرف فى جميع المجارى[١] ، وعلى هذا المعنى جاء اصطلاح علم الصرف ، ومن التصرف ، جاء اسم الصراف والصيرفى الذى يختبر النقود ليتبين منها الجيد والزائف فيحدث رنين خاص بالجيد ، ومن ذلك جاء الصريف وهو الصوت الضعيف ، إذ يقال فى اللغة : لأنيابه صريف وللبكرة صريف[٢] .

هذا هو المعنى اللغوى ، أما **النحاة** ، فقد اعتمد بعضهم على المعنى الأول ، فقالوا : " إن معنى منع الاسم من الصرف : أنه لم يتصرف مثل غيره من الأسماء ، حيث لا يجر بالكسرة مثلها ولا يدخل عليه التنوين ، فلما نقص تصرفه سمى ممنوعًا من الصرف " ، وعلى هذا أسماه بعضهم : " **ما لا يجرى** " أى : لا يتصرف كغيره .

واعتمد بعضهم على المعنى الثانى المتفرع عن الأول ، وهو الصوت فقالوا : " إنه ما سلب منه التنوين الذى هو صوت زائد على الاسم " .

---

(١) الهمع ، ج ١ ، ص٢٤ .
(٢) الأساس للزمخشرى ، ص. ر. ف .

وجدير بالذكر ، أن التنوين الذى يمتنع هو **تنوين التمكين** الدال على رسوخ قدم الأسماء المعربة ، أما تنوين التنكير اللاحق للأسماء المبنية وتنوين المقابلة اللاحق لجمع المؤنث السالم ، وتنوين العوض عن حرف أو عن كلمة أو عن جملة – مما سبق توضيحه فى الجزء الأول من هذه السلسلة – فلا يصدق على اسم الصرف المراد هنا .

قال أبو حيان : " وهذا الخلاف لا طائل تحته ، فحكم ما لا ينصرف أنه لا ينون ولا يجر بالكسرة "(١) .

علل المنع

الاسم الذى لا ينصرف ، **نوعان** :

النوع الأول

ما يمتنع صرفه لعلة واحدة تقوم مقام العلتين الفرعيتين اللتين أشرنا إليهما ، **وهو شيئان** :

١ – ما فيه ألف التأنيث :

سواء كانت مقصورة أو ممدودة ، وسواء دخلت فى نكرة أو فى معرفة ، فى مفرد أو جمع ، فى وصف أو علم .

---

(١) الهمع ، ج ١ ، ص٢٤ .

وقد سبق التعليل لقيام هذه الألف مقام العلتين ، من حيث إن التأنيث فرع عن التذكير ، والألف فرع عن التاء .

مثال ذلك مع المقصورة : ذكرى ، بشرى ، غضبى ، سكرى ، عظمى ، سفلى ، كبرى ، عليا ، كسرى ، سلمى ، رضوى ، صحارى ، عذارى ، جمادى ، سكارى ، فرادى ، مرضى ، جرحى ، صرعى .

قال تعالى : ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾(١) ، وقال ﷻ : ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾(٢) ، وقال : ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(٣) ، وقال : ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾(٤) ، وقال : ﴿فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ﴾(٥) ، وقال : ﴿مَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾(٦) .

ومثال الممدودة : صفراء ، حوراء ، لمياء ، شيماء ، نجلاء ، صحراء ، زكرياء ، أصدقاء ، أنبياء ، ضعفاء ، فقهاء .

---

(١) سورة الحج – آية رقم ٢ .
(٢) سورة الأنعام – آية رقم ٩٤ .
(٣) سورة الذاريات – آية رقم ٥٥ .
(٤) سورة يونس – آية رقم ٦٤ .
(٥) سورة الحاقة – آية رقم ٧ .
(٦) سورة الأنفال – آية رقم ٦٧ .

قال تعالى : ﴿إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ﴾[١] ، وقال : ﴿وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ﴾[٢] .

وغنى عن الذكر أن ألف التأنيث بصورتيها **ألف زائدة** على أصول الكلمة ، وعلى هذا فلابد من التأكد من زيادتها قبل الحكم على الكلمة بأنها ممنوعة من الصرف بسببها ، فمثلاً : مرمى ، مصلى ، مصطفى ، مرعى ، أرقى ، أعلى ؛ وكذلك : سماء ، بناء دعاء ، رقّاء ، قُرّاء ، إعلاء ؛ كل هذه الأسماء منصرفة لأن الألف أو الهمزة فى آخرها إما أصل كما فى قراء ، أو منقلبة عن أصل كما فى الباقى ، فلا يمكن اعتبارها ألف تأنيث .

٢ – صيغة الجمع الأقصى :

وهى الصيغة التى لم يرد فى الأسماء المفردة على وزنها سماع من العرب إلا شذوذًا ، فهى وزن خاص بالجمع ، كما أنها لا تجمع جمعًا آخر ، كما فى أبحاث وبحوث ، وآساد وأسود .

ومن ضوابط هذه الصيغة أن يأتى أولها مفتوحًا وثالثها ألفًا ليست عوضًا عن غيرها ، ورابعها مكسورًا حقيقة أو تقديرًا ، أما الحرف الخامس ، فإما أن يكون ساكنًا وإما أن يكون آخر الكلمة ، ومن الأوزان التى تتحقق فيها تلك الضوابط وتمنع من الصرف لأجلها :

---

(١) سورة المائدة – آية رقم ٢٠ .
(٢) سورة البقرة – آية رقم ٢٦٦ .

وزن " مفاعل " كـ : منابر ، ومساجد ، ومقاعد ، ومراصد ، ومسابح ، ومكانس ، ومعارف .

ووزن " فواعل " كـ : قواعد ، وسواكن ، وروافع ، وفواصل ، ودوافع ، وكواعب ، وذوائب .

ووزن " فعائل " كـ : سحائب ، وكرائم ، وحلائل ، وجلائل ، وعظائم ، وكبائر .

ووزن " فعالل " كـ : جعافر ، ، ودراهم ، وقماطر ، وبراثن ، وفراسن .

ووزن " أفاعل " كـ : أفاضل ، وأكابر ، وأماجد ، وأرامل ، وأكارم ، وأحاسن ، وأماثل .

ووزن " فياعل " كـ : صيارف ، وفيالق ، وبيارق ، وزبائب .

كما تتحقق فى وزن " مفاعيل " كـ : مصابيح ، ومواثيق ، ومواعيد ، ومعايير ، ومساكين ، وميامين .

ووزن " أفاعيل " كـ : أسارير ، وأحاييل ، وأراجيف ، وأكاليل ، وأقاويل .

وهكذا كل جمع بدئ بحرفين أولهما مفتوح بعدهما ألف التكسير وبعدها حرفان أولهما مكسور أو ثلاثة وسطها ساكن .

أما إذا كان أول الكلمة مضمومًا ، فلا تكون إلا مفردة ، فيجرى عليها حكم المفرد من حيث الصرف وعدمه ، مثل قولهم عن الضخم : علابط ، وعن الشديد : عذافر – بضم العين فيهما – .

وإذا كانت الألف المتوسطة عوضًا من إحدى ياءى النسب ، كما في قولهم : يمان ، وشآم ، لم يمنع الاسم من الصرف ؛ لأن أصلهما : يمنى ، وشامى بالياء المشددة للنسب فى آخرهما ، فحذفوا إحدى الياءين وعوضوا عنها ألفًا ، فصارت : يمانى ، شآمى ، ثم أعلت إعلال " قاض " ، بمعنى أنهم استثقلوا الضمة على الياء فحذفت ، فالتقى ساكنان هما : الياء والتنوين ، فحذفوا الياء .

وإذا كان ما بعد الألف مضمومًا ، مثل : تفاخر ، وتناحر ، وتناصر وتخاصم ، وتدارك ؛ لم يمنع الاسم من الصرف ، لأنه مفرد .

وإذا كان ما بعدها مكسورًا كسرة عارضة ، مثل : تدان ، وتفان ، وتعال ، وترام ، وتوان ؛ لم يمنع الصرف كذلك ، لأن الأصل فى مصدر غير الثلاثى المبدوء بالتاء ضم ما قبل الآخر ، كما فى الأمثلة التى سبقت هذا الملحظ ، غير أنه كسر هنا لاعتلال آخره .

وإذا كان ما بعد الألف ثلاثة أحرف وسطها متحرك ، لم يمنع أيضًا مثل : ملائكة ، وصيارفة ، وصياقلة ، وعباقرة .

وإذا كان الجمع معتل الآخر بالياء ، فقد لوحظ أن للعرب فيه **لهجتين :**

إحداهما : قلب الياء ألفًا بعد فتح الكسرة التى قبلها ، فينطقونها : جوارى ، وعذارى ، وصحارى ، وغواشى – بفتح الراء والشين – .

واللهجة الأخرى : حذف الياء والتعويض عنها بالتنوين فى حالتى الرفع والجر ، فينطقونها : جوار ، عذار ، صحار ، غواش .

ومن ذلك قـوله تعـالى : ﴿وَمِن فَوۡقِهِمۡ غَوَاشٖ﴾(١) ، وقـوله : ﴿وَٱلۡفَجۡرِ ۞ وَلَيَالٍ عَشۡرٖ﴾(٢) .

أما فى حالة النصب ، فيظهر الفتح وتمنع من الصرف ، مثل قوله تعالى : ﴿سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ﴾(٣) .

وإذا كان الحرفان اللذان يأتيان بعـد ألـف التكسـير متمـاثلين ، واقتضى الإدغام اختفاء كسر ما بعد الألف ، فإن ذلك لا يؤثر فى منـع الصرف ، فالعبرة بالأصل ، كما فى : دوابّ ، وشـوابّ ، وعـوامّ ، وسوامّ ، جموعًا لـ : دابّة ، وشابّة ، وعامّة ، وسامّة .

وإذا تحققت هذه الضوابط فى اسم سمينا به مفردًا ، مثل : شراحيل وهوازن ؛ فإن ذلك لا يؤثر أيضًا فى منعه من الصرف بحكم الوزن .

النوع الثانى :

ما يمتنع صرفه لعلتين ، **وينقسم هذا النوع إلى قسمين :**

القسم الأول :

ما وضع ليكون صفة : بحيث يمتنع صرفه – سواء كان نكـرة أو معرفة – إذا انضم لهذه العلة ، وهى الوصفية – التى هى فـرع عـن الموصوف – **علة من الثلاث الآتية :**

---

(١) سورة الأعراف – آية رقم ٤١ .
(٢) سورة الفجر – آية رقم ١ ، ٢ .
(٣) سورة سبأ – آية رقم ١٨ .

١ - زيادة ألف ونون فى آخر الكلمة :

بشرط أن يكون مؤنث هذه الكلمة قد ورد فى اللغة على وزن " فَعلى " بألف التأنيث المقصورة لا بالتاء .

وذلك مثل : سكران ، عطشان ، صديان ، جوعان ، شبعان ، غضبان ؛ فإن مؤنثاتها فى اللغة الشائعة : سكرى ، عطشى ، صديا ، جوعى ، شبعى ، غضبى .

فإذا لم يكن للكلمة مؤنث ، كما إذا كانت وصفًا خاصًا بالمذكر كـ : لحيان لطويل اللحية ؛ منعت من الصرف كذلك .

أما إذا كان مؤنثها مقترنًا بالتاء ، كـ : حبلان لكبير البطن ، ومؤنثه : حبلانة لكبيرة البطن بلا حمل ، فإذا كانت حاملاً ، قيل لها : حبلى .

ومثل : موتان لضعيف القلب ، ومؤنثه موتانة ، والكبش الذى إليته كبيرة يقال له : أليان ، والنعجة : أليانة ، وسيفان للرجل الطويل ، والطويلة : سيفانة ، وصحيان لليوم الصحو ، والليلة : صحيانة ، وسخنان لليوم الحار ، والليلة : سخنانة ، ومصان للرجل اللئيم ، واللئيمة : مصانة ؛ فهذه الكلمات وأمثالها ، لا تُمنع من الصرف ، لدخول التاء على مؤنثها .

٢ - وزن الفعل الغالب :

بمعنى أن الاسم قد جاء على وزن يغلب وروده فى الفعل ، ويتحقق ذلك فيما أوله همزة تشبه همزة المضارع الدال على

المتكلم ، مثل : أعرج ، أحمر ، أفضل ، أكبر ، أحسن ، أعْيَظم ، فإنها مثل : أفتح ، وأهيمن ، فى أنها على وزن يغلب فى الأفعال ، فإذا كان الوزن غير غالب فى الفعل ، كما إذا جاء الوصف على فَعَل أو فَعِل ، مثل : بطل ، وحذِر ، على مثال : قتل ، وسمع ؛ فإن هذا الوزن لا اعتبار له في منع الصرف ، لأنه شائع فى الأسماء والأفعال معًا .

غير أن هناك شرطًا لمنع مثل ذلك من الصرف ، هو أن يكون مؤنث هذا الوزن بألف التأنيث لا بالتاء – كما مر بنا فيما آخره زيادة بألف ونون – فيجب هنا أن يكون المؤنث على " فَعْلاء " مثل : حمراء ، عرجاء ، أو على " فُعلى " ، مثل : فضلى ، وكبرى ، وحسنى ، وعظمى ؛ فإن كان الوصف خاصًا بالرجال ، ولا مؤنث له ، مثل : أكمر لكبير الحشفة ، وآدر لكبير الخصية ، فإنه يمنع من الصرف أيضًا .

المحذور الوحيد أن يأتي المؤنث بالتاء ، كـ : أرمل بمعنى فقير ، لأن مؤنثه : أرملة .

كما أنه لابد من دلالة الكلمة على الوصف فى أصل وضعها لا بالمجاز ، فمثلاً إذا وصفنا رجلاً بأنه : أرنب لجبنه وضعفه ، فإن هذا الوصف طارئ ، لأن الأرنب قد وضع للدلالة على الحيوان المعروف ، وقد شبه به الرجل الجبان ، وكذلك لفظ : أربع لأنه وضع اسمًا للعدد .

أما إذا وضعت الكلمة وصفًا ، ثم غلبت عليها الاسمية ، فإننا دائمًا مع الأصل ، فيمنع من الصرف ، مثل : أدهم لقيد الحديد ، وأسود للحية السوداء ، وأجرع للمكان المستوى ؛ فهذه الأسماء أصلها صفات فتمنع من الصرف برغم دلالتها على الاسمية ، فإن كان اللفظ دالاً على الاسمية ولكن التسمية قد لوحظ فيها الوصف ، فإن الكثير مراعاة الأصل أيضًا ، وإن كانت ملاحظة الوصف جائزة ، مثل : أجدل وهو اسم للصقر ، لوحظ فيه معنى الجدل وهو ثنى الخيوط المؤدى للقوة ، وأخْيَل لطائر فيه نقط تشبه الخال وهو علامة جمال فى الجسم .

قال الشاعر :

كأن العقيليّين يوم لقيتهم ∴ فراخ القطا لاقين أجدل بازيا

وقال آخر :

ذرينى وعلمى بالأمور وشيمتى ∴ فما طائرى يومًا عليك بأخْيَلا

٣ – العدل :

وهو صرفك الاسم عما يستحقه بالوضع لفظًا أو تقديرًا ، **وله صورتان :**

الصورة الأولى : ألفاظ العدد التى على وزن " فعال " أو " مَفْعل " مثل : أحاد ، موحد ؛ وثناء ، مثنى ؛ وثلاث ، مثلث ؛ ورباع ، مربع ؛ وهكذا .. إلى عشار ومعشر ، فى رأى المحققين ؛ فهذه الألفاظ معدولة عن تكرير العدد : واحد ، اثنين ، ثلاثة ،

أربعة ، فمعنى مثنى : اثنين اثنين ، وثلاث : ثلاثة ثلاثة ؛ قال تعالى : ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾(١) ، وقال ﷺ : « **صلاة الليل مثنى مثنى** » .

والصورة الأخرى : لفظ " أُخَر " جمع أخرى مؤنث " آخَر " وهو أفعل تفضيل ، بمعنى : مغاير ، ومثاله قوله تعالى : ﴿فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾(٢) .

ذلك أن الأصل فى أفعل التفضيل إذا كان مجردًا من " ال " والإضافة أن يكون مفردًا مذكرًا ، ولو كان المفضل والمفضل عليه جمعًا أو مثنى .

قال تعالى : ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾(٣) ، وقال : ﴿ءَأَنتُمۡ أَعۡلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾(٤) ؛ ومقتضى ذلك أن الأصل فى مثل هذا أن نقول : " فعدة من أيام آخر من أيام رمضان " ، غير أنه عدل عن ذلك إلى لفظ الجمع فوافق المفضل ، ومن هنا جاء المنع من الصرف للوصفية والعدل .

هذا وقد وردت فى اللغة كلمة " أُخَر " أيضًا جمعًا لـ " أخرى " مؤنث " آخِر " بمعنى النهاية ، كما فى قوله تعالى : ﴿وَءَاخِرُ

---

(١) سورة فاطر – آية رقم ١ .
(٢) سورة البقرة – آية رقم ١٨٥ .
(٣) سورة يوسف – آية رقم ٨ .
(٤) سورة البقرة – آية رقم ١٤٠ .

دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾(١) ، فهذه لا تمنع من الصرف لعدم العدل فيها ، قال تعالى : ﴿وَأَنَّ عَلَيۡهِ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾(٢) ، بمعنى الآخرة ، بدليل قوله ﷻ : ﴿ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾(٣) .

وقد اهتم النحاة بكلمة " أخر " بمعنى مغايرات ، فالتمسوا لها هذه العلة ، لأن كل أخواتها لا تحتاج إلى شيء من ذلك ، فمذكرها " آخر " ممنوع من الصرف لوزن الفعل ، و" أخرى " المؤنثة ممنوعة لألف التأنيث ، و" آخران وآخرون " معربتان بالحروف ، و" أخريات " جمع مؤنث سالم يعرب بالحركات .

القسم الثاني :

ما لا ينصرف معرفة لا نكرة : تتحقق في هذا القسم الفرعية الأولى بدلالته على العلمية التي هي فرع عن التنكير – كما سبق – أما الفرعية الثانية ، فتتمثل في سبع علل تنضم إحداهما إلى العلمية فتمنع ، وهي :

١ – التركيب المزجي :

وهي عملية اندماج بين كلمتين نُزِّلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها ، أي أن الكلمة الثانية قد انضمت إلى الأولى كما انضمت

---

(١) سورة يونس – آية رقم ١٠ .
(٢) سورة النجم – آية رقم ٤٧ .
(٣) سورة العنكبوت – آية رقم ٢٠ .

تاء التأنيث إلى الكلمة ، وبهذا تصير الكلمة الأولى من المركب المزجي مفتوحة دائمًا كما هو الوضع مع الكلمة قبل تاء التأنيث ، ما لم تكن الكلمة الأولى منتهية بساكن ، كما في : معدى كرب ، وقاضى خان ، فإن السكون يبقى .

أما آخر الكلمة الثانية ، فهو الذى يخضع لإعراب الممنوع من الصرف ، بمعنى أنه يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة ، وذلك فى اللغة المشهورة .

وهناك لغتان أخريان :

إحداهما : تبنى الكلمتين الممتزجتين على الفتح ، كما فى : خمسة عشر ، ما لم يكن آخر الجزء الأول ساكنًا – كما مر فى اللغة الأولى – فإنها تكتفى حينذاك بفتح الكلمة الثانية .

والأخرى : تعامل هذا التركيب معاملة المركب الإضافى ، بمعنى أن الإعراب يظهر على الجزء الأول رفعًا ونصبًا وجرًا .

أما الجزء الثانى فيظل مجرورًا بالإضافة فى الحالات الثلاث ، ومن أمثلة هذا المركب : حضر موتِ ، وبعلبك ، علمين على المدينتين المشهورتين فى اليمن والشام .

٢ – التأنيث :

سبق أن ذكرنا أن ألف التأنيث (مقصورة أو ممدودة) تستقل بمنع الصرف بدون احتياجها إلى علمية أو وصفية ، لأن المؤنث

فرع المذكر والتأنيث بالألف فرع التأنيث بالتاء ، أما المؤنث بغير الألف ، فهو الذى يحتاج إلى العلمية ، وهو ثلاثة أقسام :

أ - **مؤنث لفظًا فقط** : بمعنى أنه عَلَمٌ على مذكَّر ، غير أن فى آخره التاء ، مثل : طلحة ، حمزة ، عطية ، حماية ، سلامة .

ب- **مؤنث معنى فقط** : بمعنى أنه عَلَمٌ على مؤنث ، وليست به تاء ، كـ : زينب ، وسعاد ، ورحاب ، ورجاء ، ومنى ، ورضا ، وسحر ، ودعاء ، وهدى .

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا المؤنث المعنوى إذا كان زائدًا على ثلاثة أحرف ، كما فى : زينب ، أو جاء على ثلاثة أحرف وسطها متحرك ، مثل : سفر ، منع من الصرف مطلقًا . قال تعالى : ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ۞ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سَقَرُ﴾[١]

أما إذا كان على ثلاثة أحرف وسطها ساكن ، فإن كان فى الأصل أعجميًا ، مثل : جور ، علمًا على مدينة أعجمية أو كان منقولاً من المذكر إلى المؤنث ، كما لو سمينا امرأة بـ : سعد أو زيد ، فإنه يمنع من الصرف فى الحالتين ، أما إذا كان ساكن الوسط وليس أعجميًا ولا منقولاً ، فإنك بالخيار ؛ إن شئت منعته وإن شئت صرفته ، فهما لغتان واردتان فصيحتان ، قال الشاعر (جامعًا بين اللغتين) :

لم تتلفع بفضل مئزرها ∴ دعدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ فى العُلَب

---

(١) سورة المدثر - آية رقم ٢٦ ، ٢٧ .

فإذا سمى رجل باسم امرأة وليس فى آخره تاء ، لم يمنع من الصرف لفقد الفرعية الأساسية وهى التأنيث لفظًا ومعنى .

جـ- **مؤنث لفظًا ومعنى** : أى أنه علم على أنثى وفى آخره التاء ، كـ : فاطمة ، وخديجة ، وسمية ، ورقية ، ونادية ، وسامية ، وعلية ، وحبيبة .

٣ - العجمة :

ولا يستحق العلم الأعجمى منع الصرف ، إلا إذا كان علمًا فى لغته قبل النقل إلى العربية ، وكان مكونًا من أكثر من ثلاثة أحرف ، كـ : إبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق ، ويعقوب ، وداود ، وأيوب ، ويوسف ؛ فإذا لم يكن فى لغته علمًا وسمّى به فى العربية ، كـ : " قالون " ومعناه الجيد فى لغته ، و" فرند " وهو جوهر السيف ، و" لجام " وهو حَكَمة الدأبة ، فإنه يُصْرف .

فإن كان ثلاثيًا محرك الوسط ، ففيه ثلاثة آراء : رأى يصرفه ، ورأى يمنعه ، ورأى يجوز الصرف وعدمه ، وذلك مثل : شتر (اسم قلعة بولاية أذربيجان) .

أما الثلاثى ساكن الوسط ، ففيه رأيان : رأى يصرفه ، ورأى يجوز صرفه ومنعه ، وذلك مثل : نوح ، ولوط ، وهود ؛ قال تعالى : ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ﴾(١) ، وقال : ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾(٢) ؛ هذا ومعاجم

---

(١) سورة التحريم - آية رقم ١٠ .
(٢) سورة هود - آية رقم ٥٠ .

اللغة وكتب التعريب والدخيل والمولد هى المرجع فى معرفة كونه علمًا فى لغته أم لا ، وفى كتب فقه اللغة علامات للكلام الأعجمى .

٤ - زيادة الألف والنون :

ولا تتحقق الزيادة إلا باستكمال العلم لحروفه الأصلية قبل الألف والنون على أى وزن جاء ، مثل : عثمان ، وغطفان ، وعمران ، وسبحان ، وسلمان ، وسليمان ، وبلتان (اسم بلد) ، وشعبان ، ورمضان ، وحمدان ، وزعفران ؛ فإذا احتملت الكلمة أكثر من اشتقاق ، كما فى : شيطان ، وحسان ، وسمان ، جاز الصرف وعدمه ، فمن جعل هذه الأسماء من : شاط ، وحَسّ ، وسَمّ ، منعها ؛ ومن جعلها من : شطن ، وحسن ، وسمن ، صرفها .

أما إذا لم تستوف الكلمة أصولها قبل الألف والنون ، فإنها لا تمنع ، لأن الزيادة لم تتحقق ، كما فى : بيان ، وسنان ، وحنان ، فإن النون الأخيرة تقابل لام الكلمة ، فهى أصل وليست زائدة .

٥ - وزن الفعل الخاص والغالب :

سبق أن أشرنا فى القسم الأول - مما يمتنع صرفه لعلتين إحداهما الوصفية - أن الوزن الغالب هناك سببه البدء بحرف الهمزة فى وزن يشبه المضارع ، كـ : أحمر ، وأحسن .. وفى هذا القسم توسّع عن سابقه ، فالوزن مع العلمية قد يكون خاصًا بالفعل لا يتأتى فى الأسماء ، مثل : وزن " فعّل " بتضعيف العين ، ووزن " انفعل " ، ووزن " استفعل " ، ووزن " تفاعل " ، ووزن

" فُعِل " بضم أوله وكسر ثانيه ؛ فهذه الأوزان لم تأت عليها أسماء إلا ما نقل إليها من الفعل ، فإذا جاء عَلَمٌ عليها عرفنا أنه ممنوع من الصرف ، وأنه منقول من الأفعال دون نظر إلى الفاعل ، وإلا كان من قبيل المحكيات ، ومثال ذلك : شمّر ، ودُئِل ، وانطلق ، واستغفر ، وتخاصم : أعلامًا .

وقد يكون الوزن غالبًا فى الفعل ، لأن الزيادة فى أوله على معنى لا تدل عليه إذا دخلت الأسماء – كما سبق فى الوصف مع وزن الفعل – غير أننا هنا لا نخص ذلك بالهمزة ، ولكن نتوسع فى بقية حروف المضارعة ، مثاله : أحمد ، ويزيد ، وتغلب ، وهى موازنة لـ : أفتح ، ويلين ، وتجلس ، والحروف فى هذه الأفعال تدل على التكلم والغيبة والخطاب .

وقد يكون الوزن غالبًا فى الفعل لكثرته فيه ، وندرته فى الأسماء ، مثل : إثمِد ، وإصبَع ، وأبلُم ؛ فإن وجود موازنها فى الفعل أكثر كالأمر من : ضرب ، وذهب ، وكتب .

هذا ولا يعتبر الوزن الأصلى إذا غير فيه بإعلال أو إدغام ، مثل : رُد ، وقيل ، فأصلها فُعِل وهو وزن خاص بالفعل – كما سبق – ثم صارت بمنزلة : قُفْل وديك .

وغنى عن الذكر ، أن الأوزان الغالبة فى الأسماء أو المشتركة بين الأسماء والأفعال ، سواء لا تمنع الصرف ، مثل : بدر ، وقمر ، وخالد : أعلامًا على مذكر .

٦ – العــــــدل :

سبق أن تحدثنا عن العدل مع الوصف ، واختص بأسماء العدد المعدولة ، وأُخَر ، أما العدل مع العلمية ، فإنه يتحقق – كما قــال ابن هشام – فى خمسة أنواع :

أ – ما جاء على وزن " فُعَل " من ألفاظ التوكيد ، وهــى : جُمَــع وكتع ، وبصع ، وبتع ، فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد ، إذ قولك : جاءت الفتيات كلهن جمع ، أصلها : كلهن جمعهن ، وهى معدولة عن " فعــلاوات " ، لأن مفرداتهــا : جمعــاء ، وكتعــاء ، وبصعــاء ، وبتعاء ، وقياس جمعها : " فعلاوات " ، كــ : صحراوات .

ب– ما جاء على " فُعَل " علمًا لمذكر ، فقد ســمع ممنوعًــا مــن الصرف وليس له علة ظاهرة سوى العلمية ، نحو : عمــر ، وزفر ، وزحل ، وجُمح ، فقد ورد معدولاً عــن : عــامر ، وزافر ، وزاحل ، وجامح ، حيث جرى هذا العدل فى مثل : غُدر ، وفسق ، وجمع ، وأخر ، وقد تكون علة العدل أن وزن " فاعل " كــ : عامر ، وزافر ، يستعمل فى اللغــة وصــفًا وعلمًا ، أما : عمر ، وزفر ، فلم يستعمل إلا علمًا ، فكــأنهم أرادوا بالعدل أن يدلّوا من أول الأمر على علميته .

جـ– لفظ " سحر " ، إذا أريد به سحر يوم معين ، ولم تدخل عليه لام التعريف ، تقول : آتيك يوم الجمعة سحر ، أى فى وقــت

السحر ، فهو وقت محدد ، صار هذا الاسم علمًا عليه ، أو هو شبه علم ، كما فى : جمع ، لنية الإضافة ، كأنك قلت : سحره ، أما العدل فيه فهو عن السحر معرفًا ، لأن الأصل أن يكون التعريف بأداة ، فعدل عن ذلك ، ودلت النكرة على معنى المعرفة ، ولذلك لو جاء لفظ " سحر " دالاً على معناه الأصلى بغير تحديد يوم بعينه صرف ، كما فى قوله تعالى : ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾(١) ، كما أنه إذا جاء معرفًا بـ " ال " أو بالإضافة ، لم يمنع الصرف ، مثل : طاب السحر سحر ليلتنا .

د – فَعالِ : علَمًا لمؤنث ، كـ : حذام ، وقطام ، فى لغة تميم ، لأن لغة الحجاز تبنيه على الكسر دائمًا ، ولكن تميمًا تمنعه من الصرف للعلمية والعدل عن : حاذمة ، وقاطمة ، والمبرد يرى أن منعه من الصرف عندهم للعلمية والتأنيث المعنوى ، هذا وجمهور بنى تميم يوافقون الحجازيين فى البناء على الكسر إذا ختمت الكلمة بحرف الراء ، مثل : سفار ، ووبار .

هـ – أمس : إذا أريد به اليوم الذى قبل يومك مباشرة ، ولم يضف ولم يقترن بـ " ال " ولم يقع ظرفًا ، وذلك فى لغة بعض بنى تميم أيضًا ، لأنه معدول عندهم عن الأمس من حيث كان

---

(١) سورة القمر – آية رقم ٣٤ .

الأصل فى المعرفة أن تكون بـــ " ال " كما مر فى : سحر .

قال الشاعر :

لقد رأيت عجـــبا مذ أمســـا ∴ عجائزًا مثل السعالى خمسا

وجمهور بنى تميم يخص ذلك بحال الرفع ، كما قال الشاعر :

اعتصِمْ بالرجاء إن عنّ بأسُ ∴ وتناس الذى تضـــمّن أمسُ

أما الحجازيون ، فيبنونه على الكسر دائمًا ، لأنه تضمن معنى حرف التعريف ، قال الشاعر :

اليومَ أعـــلمُ ما يجـــىء به ∴ ومضى بفصل قضائه أمسُ

فإذا أريد بكلمة " أمس " يومًا مبهمًا من الأيام الســـابقة ، أو عرفته بالإضافة أو بالأداة ، صرف إجماعًا .

٧ – ألف الإلحاق المقصورة :

إذا سمى بما هى فيه كانت علة ثانية مع العلميـــة ، كمـــا إذا سميت شخصًا بـــ : علقى ، أو أرطى ، الملحقين بجعفر .

ومثل ألف الإلحاق هنا الألف المزيدة للتكثير ، مثل : كُمّثرى ، وقَبَعْثَرى ، إذا سميت بهما ، والفرق بين هـــذين الألفـــين وألـــف التأنيث ، أن ألف التأنيث جاءت لغرض معنوى ، وأن ألفى الإلحاق والتكثير جاءا لغرض لفظى ، فاحتاجا إلى العلمية معهما .

تنبيهات هامة

١ – قد يجتمع فى الاسم أكثر من علتين لمنع الصرف ، فمثلاً : اســـم بلدة " أذربيجان " اجتمع فيه : العلمية ، والعجمـــة ، والتركيـــب ، والتأنيث – إن قصدت بها المدينة أو البقعة – وزيادة ألف ونون .

٢ – إذا اضطُرّ شاعر إلى صرف الممنوع جاز له ذلك ، لأنه ردٌّ إلى الأصل ، فالأصل فى الأسماء الصرف ، وهذا أمر مجمع عليه بين البصريين والكوفيين ، وقد ورد كثيرًا فى الشعر العربى ، ومنه قول حسان :

وجبريلٌ أمين الله فينا ∴ وروح القدس ليس له كِفَاء

وقول امرئ القيس :

ويومَ دخلتُ الخدر خِدر عنيزةٍ ∴ فقالت لك الويلات إنك مرجلى

وقول الآخر :

كأن دنانيرًا على قسماتهم ∴ وإن كان قد شف الوجوه لقاء

٣ – إذا فقد الممنوع إحدى علتيه صرف ، كما إذا كنت تتحدث عن أفراد اتفق أن يكون اسمهم : عمران ، أو عمر ، أو إبراهيم ، فإن علة واحدة هى الباقية وهى زيادة الألف والنون ، أو العدل ، أو العجمة ، لأن العلمية قد زالت ، فلك أن تقول : رب عمرانٍ وعمرٍ وإبراهيمٍ لقيتهم – بالكسر والتنوين – ، ودخول " رب " على هذه الأسماء دليل على التنكير .

٤ – إذا صغر الممنوع من الصرف ، فإنِ أزال التصغير إحدى العلتين صُرِف ، كما فى : عُمَيْر تصغير عمر ، وحُمَيْد تصغير أحمّد (تصغير ترخيم) ؛ أما إذا لم يغير التصغير شيئًا ، كما فى : أحيمد ، فإن العلمية باقية ووزن الفعل باق على مثال : أهيمن ، فإنه يستمر على المنع ، بل إن التصغير قد يؤدى إلى المنع مع أن

المكبر مصروف كما فى لفظ " تحلئ " (وهو القذر الناتج عن مرض جلدى) فإنه إذا صُغِّر يصير : تحيلئ بزنة " تسيطر " فيمنع من الصرف .

٥ - إذا دخل على الممنوع من الصرف أداة التعريف " ال " ، أو أضيف إلى ما بعده جُرّ بالكسرة وصار منصرفًا ، غاية ما فى الأمر أنه لا ينون ، لا لأنه ممنوع من الصرف ، ولكن لأن التنوين لا يجتمع مع " ال " ولا مع الإضافة ، ومن أمثلة ذلك : صليت فى مساجد أوروبا ، واقتديت بأفضلِ الرسل ، وتمتعت بزيارة المساجدِ الأثرية ، ورأيت فى منابرِها فنًا رفيعًا ، ولم أعبأ بالأقاويلِ التى يطلقها الأعداء .. وهكذا .

٦ - قد يصرف الممنوع لإرادة التناسب الصوتى بين الكلمات ، كقراءة نافع والكسائى فى قوله تعالى : ﴿وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا ۞ قَوَارِيرَا مِن فِضَّةٍ﴾(١) .

وفى قوله : ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾(٢) ، وكقراءة الأعمش : ﴿وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا﴾(٣) .

---

(١) سورة الإنسان - آية رقم ١٥ ، ١٦ .
(٢) سورة الإنسان - آية رقم ٤ .
(٣) سورة نوح - آية رقم ٢٣ .

٧ - أجاز الكوفيون والأخفش والفارسى - على ما حكى ابن هشـــام - للمضطر أن يمنع صرف المنصرف ، ولم يوافق على ذلك عامـــة البصريين ، وقد استشهد على المنع بمثل قول الشاعر :

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت ∴ بشبيبَ غائلةُ النفـــوس غدور

وقول الآخر :

وما كان حصـــنٌ ولا حابس ∴ يفـــوقان مِرداسَ فى مجمـــع

إعراب الفعل

تمهيد

قد يكون من المفيد أن نتذكر ما سبق أن أشرنا إليه من :

١ – أن الحروف كلها مبنية ، لأنها هى التى تعمل فى غيرها ، بل إن معناها لا يظهر جليًا إلا بمدخولها .

٢ – وأن الأسماء إذا أشبهت الحروف بنيت ، وإذا أشبهت الأفعال منعت من الصرف ، وإذا لم تشبه أحدهما أعربت ، لأنها هى التى تتوارد عليها المعانى التركيبية ، فتفتقر فى دلالتها عليها إلى الإعراب .

٣ – وأن الأفعال أكثرها مبنى ، لأنها تعمل فى الأسماء ، وأقلها يدخل عليه عوامل الإعراب ، فالفعل **الماضى** مبنى دائمًا على الفتح ، غير أنه إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك سكن للفصل بين المسند والمسند إليه ، حتى لا يظن السامع أن هذا الضمير المتصل جزء من الفعل ، وكأن هذا السكون بديل عن الوقف الذى ينبه السامع إلى انتهاء كلمة وابتداء أخرى[1] ، وإذا أسند إلى واو الجماعة ضم آخره لمناسبة الواو ، أما **الأمر** فمبنى أيضًا على السكون أو على

---

(١) هذا الرأى قد اجتهدت فيه ولم أره لأحد من النحاة ، ذلك أن تعليل البصريين بكراهة توالى أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة منقوض ، بمثل : جئت ، ودحرجت .

الحذف[١] ، وأما **المضارع** إذا اتصلت به نون التوكيد ، يتركب معها تركب تاء التأنيث – في مثل : مسلمة ، وخمسة عشر – فيفتح آخره فتح بِنْيَة لا فتح بناء ؛ وإذا اتصلت به نون النسوة سُكِّن ، لأنها ضمير رفع متحرك كالتاء مع الماضي ، والسبب في تسميته بالمضارع أنه يشبه الأسماء **فيما يلي** :

أ – في الإعراب : إذ تدخل عليه عوامل النصب والجزم ، كما تدخل على الاسم عوامل الرفع والنصب والجر .

ب– في الإبهام والتخصيص : من حيث إن الأسماء تدل أولاً على شيء مبهم ، ثم يأتي لها التخصيص بالعلمية أو الأداة أو القرينة ، والمضارع يدل على الحال والاستقبال على سبيل الإبهام ، ثم يدخل عليه ما يفيد الاستقبال ، كـ : السين ، وسوف ، وحروف النصب ، وما يفيد الحال كالقرائن اللفظية والمعنوية ، مثل : الآن ، أو اليوم ، أو الساعة ، أو لام الابتداء ، وما إلى ذلك .

جـ– في دلالته على الحال والاستقبال : كاسم الفاعل .

د – في اتفاقه مع اسم الفاعل في حركاته وسكناته .

---

(١) يرى الكوفيون ، أن الأمر مجزوم بما جزم به المضارع من السكون والحذف .

هـ- فى وقوعه موقع الأسماء حين يكون **خبرًا** ، فى مثل : محمد يجتهد ، بدلاً من : محمد مجتهد ، أو **حالاً** ، فى مثل : سمعت محمدًا يخطب ، بدلاً من : سمعت محمدًا خطيبًا ، أو **صفة** ، فى مثل : هذا رجل يجتهد ، بدلاً من : هذا رجل مجتهد ، أو **صلة** ، فى مثل : هذا هو الذى يجتهد ، بدلاً من : هذا هو المجتهد على أن " ال " موصولة .

هذا وقد اختص الاسم - وهو الأصل فى الإعراب كما اتضح مما سبق - بالجر وتميز به ، واختص المضارع له بالجزم واستقل به ، واشترك الاسم والمضارع له فى كل من الرفع والنصب .

إعراب المضارع

وبناء على نظرية العامل التى بنى عليها النحاة قواعدهم ، رأوا أن المضارع إذا سبقه عامل من عوامل النصب نصب إما بالفتحة وإما بحذف النون إذا أسند إلى ضمير رفع ساكن : واو الجماعة ، ألف الاثنين ، ياء المخاطبة ، وإذا سبقه عامل من عوامل الجزم جزم بالسكون ، أو بحذف النون ، كما فى النصب ، قال تعالى : ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ﴾[1] ، وإذا لم يسبقه ناصب ولا جازم كان

(١) سورة البقرة - آية رقم ٢٤ .

مرفوعًا ، وهنا اختلف النحاة ، ما الذى جعله مرفوعًا ؟ أى : ما هـو عامل الرفع فى المضارع ؟ .

قال البصريون : " إن رافعه وقوعه موقع الاسم ، حيث وقع خبرًا وصفة وحالاً ، فأعطى أشرف وأسبق أحوال الإعراب وهو الرفع " .. ورد المحققون هذا الرأى بأن هذه العلة غير مطـردة ، حيـث وقـع المضارع مرفوعًا فى مواضع لا يمكن أن يقع الاسم مكانه ، كمـا إذا وقع بعد أدوات التحضيض أو التسويف ، مثـل : هـلا تجتهـد ، أو : سأجتهد ، فإن الأسماء لا تقع بعد هـذه الأدوات ، ومـع ذلـك جـاء المضارع مرفوعًا ، وذهب **الكسائى** إلى أن رافعه حروف المضـارعة فى أوله ، ورد عليه بأن حروف المضارعة جزء من الفعل ولولاها ما كان مضارعًا ، وجزء الشىء لا يعمل فيه ، **وقـال الكوفيـون** : " إن التجرد من الناصب والجازم هو الذى عمل الرفع فـى المضـارع " ، وهذه علة مطردة فى كل أحواله سالمة من الاعتراضـات السـابقة ، ولذلك ارتضاها ورجحها المتأخرون والمحققون .

نواصب المضارع

هى الأدوات التى تدخل على المضـارع فتحـدث فيـه النصـب وتخلصه للزمن المستقبل ، وهى على سبيل **الإجمـال** أربعـة تعمـل النصب بنفسها ، وخمسة تعمل " أن " المضمرة **وجوبًا** بعدها ، وخمسة تعمل " أن " المضـمرة **جوازًا** بعدها .

فأما **الأربعة التى تؤثر بنفسها** فهى : " لن " ، و" كى " ، و" إذن " و" أن " ، وتسمى " أن " **أم الباب** ، لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة ، كما نشاهد تأثير الأم على أولادها فى حضورها وفى غيابها .

وأما **الخمسة** التى تضمر " أن " بعدها وجوبًا ، فهى : " حتى " ، و" أو " التى بمعنى " حتى " ، ولام الجحود ، والفاء المفيدة للسببية ، والواو المفيدة للمعية .

وأما **الخمسة** التى تضمر " أن " بعدها جوازًا ، فهى : لام التعليل ، وفاء العطف ، وواو العطف ، و" أو " العاطفة ، و" ثم " العاطفة ، بشرط أن يكون العطف فى هذه الأربعة على اسم صريح ليس فى تأويل الفعل ، أى خالص من شبه الفعل بأن يكون جامدًا محضًا غير مشتق ، سواء كان مصدرًا أو غيره .

النصب بـ " لن "

أما تفصيل ذلك : فإن " لن " حرف يختص بالدخول على المضارع فقط ، وقد ترتب على هذا الاختصاص أنه أثر فيه بالنصب جريًا على القاعدة النحوية المشهورة : " **العمل فرع الاختصاص** " .

١ – وهو حرف يفيد النفى فى المستقبل ، سواء كان النفى لغاية معلومة أو كان لغير غاية ، مثال الأول : قوله تعالى : ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ

عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾[١] ، وقولــه : ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾[٢] ، ومثال النفى المطلق : قــوله تعالى : ﴿ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ﴾[٣] .

ويرى الزمخشرى أن النفى بــ " لن " يفيد التأكيد ، ووافقــه جمع من العلماء ، وخالفه الجمهور .

٢ – وهو حرف بسيط غير مركب ، وضعه العرب لإفادة هذا المعنــى ابتداء ، وهذا رأى سيبويه والجمهور ، وهو مخالف لما رآه الخليل والكسائى أنها مركبة من " لا " المفيدة للنفى و" أن " العاملة النصب غير أنهم لكثرة استعمالهم حذفوا الهمزة فالتقى ســاكنان فحــذفت الألف فصارت : " لن " ، وقد رد عليهما الجمهور بأنها لو كانــت كذلك ما صح تقدم معمول معمولها عليها ، لأن هذا المعمول حينئذ يكون من تكملة الصلة التى تحتاجها " أن " ولا يجوز تقدم معمول الصلة على الموصــول ، فلا يقال : محمدًا لــن أكلــم ، خلافًــا للأخفش الصغير .

كما أن القول ببساطتها ووضعها على صورتها تلك ، يخالف رأى الفراء القائل بأن أصلها " لا " فأبدلت الألــف نونًــا ، ومــن السهل رد هذا الرأى بأن المعهود قلب النون ألفًا لا العكس ، كمــا

---

(١) سورة طه – آية رقم ٩١ .
(٢) سورة مريم – آية رقم ٢٦ .
(٣) سورة الحج – آية رقم ٧٣ .

فى نون التوكيد الخفيفة والتنوين عند الوقف ، فإنك تقول : " لنسفعًا بالناصية " ، فإذا وقفت على الفعل المضـــارع المتصـــل بـــالنون المؤكدة حولتها إلى ألف ، وكذلك تقول : رأيت محمدًا يزرع ، فإذا وقفت على محمد قلبت التنوين ألفًا ، ثم إننا لو قلنا إن أصلها " لا " فكيف عملت مع أن أصلها لا يعمل ؟ ولم يعهد فى أداة ما أن قلب أحد حروفها يجعلها عاملة بعد أن كانت مهملة .

٣ - يرى جمع من النحاة - منهم ابن السراج وابن عصفور - أن هذا الحرف يمكن أن يتصدر جملة الدعاء كما جاز ذلك فـــى " لا " ، وأغلب ما يأتى ذلك قبل أفعال الاستمرار من أخـــوات " كـــان " ، كقول الشاعر :

ألا يا اسلَمِى يا دارمىّ على البِلى ∴ ولازال منهلاً بجرعائِك القَطْر

وقول الآخر :

لن يزالـــوا كـــذلكم ثم لازلـــ ∴ ـــت لهم خالدًا خلود الجبال[1]

٤ - ولما كان الاطراد فى الأحكام من سمات اللغة الجديرة بالانتشار ، اهتم جمهور النحاة بتأكيد ذلك فـــى اختصـــاص أدوات النصـــب بالنصب ، وأدوات الجزم بالجزم ، ورفضوا تفسير ما أتى موهمًـــا خلاف ذلك ، وعزوه إلى ضرورة الشعراء ، ومن ذلك ما ورد من

---

(١) هكذا ورد فى ديوان الأعشى ، ولكن النحاة يروونه بالتاء فى " تزالوا " ، وبالضم فى " زلت " على أنه دعاء من المتكلم لنفسه ، يراجع : دراسات فى النحـــو ، للأســـتاذ الشيخ/ عبد السميع شبانة .

الجزم بـ " لن " فى قول كثير عزة :

أيادى سبا يا عزّ ما كنتُ بعدكم ∴ فلن يَحْلَ للعينين بعدكِ منظر

وفى قول أعرابى مرّ بباب الحسين بن علىّ يستجديه ويمدحه :

لن يَخِبِ الآن من رجائكَ من ∴ حرّك من دون بابك الحلَقة

فأما **البيت الأول** ، فمحمول على الضرورة الشعرية فى حذف الألف من الفعل " يحلى " ، وأما **بيت الأعرابى** ، فقد روى برواية أخرى تتفق مع القواعد العامة ، حيث أتى النفى بـ " لم " فى قوله : " لم يخب " ، فالجزم بأداته " لا " بـ " لن " ، وقد يكون هذا الخلط بين " لم " و" لن " راجعًا إلى السماع من كاتب لم يتبين الميم من النون .

٥ – وأكثر ما أتى فيه حرف النفى " لن " فى الأساليب الفصيحة ، دخوله مباشرة على الفعل المضارع دون فاصل ، وقليلاً ما ورد مفصولاً **بقسم** أو **بمعمول الفعل** ، مثل قولك : **لن** – والله – أشرك ولن – الصلاة – أترك ، ولهذا رأى الجمهور منع الفصل بين "لن" والفعل ، ورأى **الكسائى** جواز الفصل بهذين : القسم ومعمول الفعل .

أما الفصل بغير هذا ، فالجميع متفق على شذوذه ، ومنه قول الشاعر :

لن – ما رأيتُ أبا يزيدَ مقاتلا – ∴ أدعَ القتالَ وأشهد الهيجاء[1]

---

(١) التقدير : لن أدع القتال وشهود الهيجاء ، ما دام أبو يزيد مقاتلاً ، وإذن فالفعل " أشهد " ليس معطوفًا على مثيله " أدع " ، ولكنه بعد واو العطف على اسم صريح وهو القتال – كما سيأتى – .

النصب بـ " كي "

١ – لا تعدو استعمالات " كى " فى الأسلوب العربى أن تكون حرف تعليل ، أو حرفًا مصدريًا سابكًا .

الأول يدخل على الاسم صريحًا أو مؤولاً ، **والثانى** يدخل على الفعل المضارع ناصبًا ومؤولاً .

ولا عبرة بما ورد من استعمالها اختصارًا لاسم الاستفهام " كيف " داخلاً على مضارع غير منصوب طبعًا ، مثل قول الشاعر :

كى تجنحون إلى سِلْمٍ وما ثُئِرَتْ ∴ قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

والمعنى واضح فى تبكيت الشاعر قومه على رفعهم راية السلام قبل أن يأخذوا بثأرهم ، والمناسب فى هذا المقام استعمال " كيف " ، ولا معنى لـ " كى " تعليلية أو مصدرية .

٢ – تستعمل حرفًا تعليليًا إذا دخلت على " ما " الاستفهامية ، فتحذف ألفها ، وتأتى بهاء السكت عند الوقف عليها ، فتقول : كيمه ؟ بمعنى : لمه ، وليس معقولاً فى مثل هذا التعبير أن تكون مصدرية ناصبة ، إذ لا فعل بعدها ، كما تستعمل كذلك إذا دخلت على حرف مصدرى يسبك ما بعده بمصدر مجرور بها ، سواء كان هذا الحرف المصدرى " ما " أو " أن " ، والغالب ألا تظهر بعدها " أن " بل تأتى مقدرة عاملة ، فأما دخولها على " ما " المصدرية ، فكقول الشاعر الجاهلى :

إذا أنت لم تنفع فضُرّ فإنما ∴ يُرجّى الفتى كيما يضرُّ وينفع

ومراد الشاعر واضح فى التعبير عن أملهم الجاهلى فـــى أن يكون فتاهم إيجابيًا ، سواء كان نشاطه للضر أو للنفـــع ، فالـــذى أعطى لنا المصدر من الفعل " يضر " هو " ما " التـــى ســـبقته ، ودخلت عليها " كى " التعليلية الجارة فلم ينتصب المضارع ، وإنما جر المصدر المؤول بـــ " كى " ، وكذلك تستعمل حرفًا تعليليًا جارًا إذا لم تسبق بـــ " لام التعليـــل " وقـــدرنا بعـــدها " أن " الناصـــبة المصدرية ، مثل قوله تعـــالى : ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾(١) ، وفى هذه الحالة يمكن اعتبارها مصدرية ناصبة لو قدرنا وجود اللام قبلها ؛ ذلك أنها إن أفادت التعليل لـــم يكن لها إلا الجر ، وحرف الجر لا يدخل على الفعـــل ، فيتعـــين تقدير سابك بعدها لتجر المسبوك ، وليس هناك أولى مـــن " أن " لأنها أم الباب ، أما إذا أفادت المعنى المصدرى ونصبت المضارع فلابد من تقدير " لام التعليل " قبلها حتى يتأتى المعنى والربط بينها وبين ما قبلها .

٣ – تستعمل حرفًا مصدريًا إذا سبقت بـــ " لام التعليل " ولم تأت بعدها " أن " ، ذلك أننا لو قدرناها حرف تعليل كانت تكريرًا للام ، ولا يدخل حرف على حرف إذا كانا بمعنى واحد إلا فى الضرورات ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾(٢) .

---

(١) سورة الحشر – آية رقم ٧ .
(٢) سورة الحديد – آية رقم ٢٣ .

فإذا سبقت باللام وجاءت بعدها " أن " – وذلك لا يقع في الفصيح كثيرًا – كنا مخيرين فى اعتبارها حرف تعليل مؤكدًا للام ، أو حرفًا مصدريًا أكدته " أن " ، غير أن الأولى فى هذه الحالة – وهى نادرة – أن نجعلها تعليلية مؤكدة للام حتى لا تقع " أن " وهى أم الباب مؤكدة لـ " كى " وهى فرع عنها !

وقد جاء من هذا قول الشاعر :

أردتُ لكَيْما أن تطيرَ بقِرْبَتى ∴ فتتركَها شنًّا ببيداءَ بلْقَعِ

ثم إن " كى " جاءت مؤكدة باللام من غير أن تظهر " أن " ، فى مثل قول الشاعر :

فأوقدتُ نارى كى لِيُبْصَرَ ضوؤُها ∴ وأخرجْتُ كلبى وهو فى البيت داخله

وقول الآخر :

كى لِتقْضِينى رُقَيّةُ ما ∴ وعدَتْنى غيرَ مختلس

فكما أكدت اللام " كى " ، تكون " كى " فى البيت الأول مؤكدة للام من باب التقارض .

٤ – بناء على أن الفعل بعد " كى " منصوب بها أو بـ " أن " مضمرة ندرك أن هذا الفعل ومعمولاته مكمل لهذا الحرف المصدرى فى سبك المصدر المجرور بـ " كى " أو بـ " اللام " ، وهذا ما دعا النحاة إلى اعتبار الحروف المصدرية كلها موصولات حرفية ، أى أن ما بعدها صلة لها كجملة الصلة بالنسبة للموصولات الاسمية ، ومن المعروف نحويًا أن الصلة لا تتقدم على الموصول ، وكذلك

جزء الصلة ، وعلى هذا منع جمهور النحويين أن يتقدم معمول معمول " كى " عليها ، فلا يقال مثلاً : اجتهدت الصرف كى أتفهم ، وقد خالف الكسائى فى ذلك جمهور النحاة ، فأجاز تقدم المعمول عليها .

٥ – سبق أن تحدثنا عن الفصل بين " لن " والفعل ، وأن أكثر الأساليب الفصيحة لا يفصل بينهما ، أما " كى " فإن الفصل بينها وبين الفعل بـ " لا " النافية أو " ما " الزائدة أو بهما معًا ، شائع فيما ورد عن العرب ، ولذلك اتفق النحاة على ذلك ، ومن الشواهد على هذا قوله تعالى : ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ ، وقول الشاعر :

أردت لِكَيما لا ترى لى عَثْرة ∴ ومن ذا الذى يُعْطَى الكمال فيكمل

أما الفصل بينها وبين الفعل بغير ذلك فمستنكر ، لأنه يترتب عليه الفصل بين الموصول وصلته الطالب لها ، وأجاز **الكسائى** أن يفصل **بمعمول الفعل** أو **بالقسم** أو **بالشرط** مع وجوب إبطال العمل فلا ينصب بها حينئذ ، فيجوز عنده : تكبدت المشاق كى النحو أفهمُ أو : كى والله أفهمُ ، أو : كى – إن وفقت – أفهمُ بالرفع فى كل ، وإن كان **ابن مالك** لا يمنع النصب حينئذ .

٦ – وردت بعض النصوص المضارع فيها منصوب بعد كلمة " كما " وذلك مثل قولهم : " كما تكونوا يول عليكم " ، وقولهم : " لا تظلموا الناس كما لا تظلموا " ، وقول الشاعر :

وطرْفَك إمّا جئتَنا فاحبسنَّه ∴ كما يحْسَبُوا أن الهوى حيثُ تنظر

أما النص الأول : فالمعنى يرجح أن " كما " اختصار من " كيفما " والفعل مجزوم ، بدليل أن الفعل الثانى الواقع فى جواب الشرط مجزوم وهو " يول " ، فالأول مجزوم على أنه فعل الشرط وعلامة جزمه حذف النون ، والثانى مجزوم جوابًا له بحذف حرف العلة .

وأما النص الثانى : فقد روى بالإفراد هكذا : " لا تظلم الناس كما لا تظلم " ، وتكون " كما " للرجاء ، كأنه قال : لعلك لا تظلم ، والفعل مرفوع كما فى قول رؤبة :

لا تشتم الناس كما لا تشتمُ

هذا هو رأى البصريين ؛ أما **الفارسى** فيرى أن " كما " فى مثل هذا اختصار لـ " كيما " ، وأن الفعل منصوب بـ " كى " واللام مقدرة قبلها ، أو بـ " أن " مضمرة بعد " كى " و" ما " زائدة ؛ وأما **ابن مالك** فيرى أن الكاف للتعليل و" ما " كافة لها عن عمل الجر ، وإنما نصب المضارع بعدها – تشبيهًا للام – بـ " كى " أو " ما " زائدة غير كافة والمصدر المؤول من " أن " المضمرة بعدها والفعل مجرور بالكاف .

وأما النص الثالث : فقد رواه بعض النحاة بغير هذا ، فقال إن الصواب :

إذا جئتَ فامنحْ طرْف عينيك غيرَنا ∴ لِكَى يحسِبُوا أن الهوى حيث تنظر

وعلى هذه الرواية لا شاهد فى البيت على ما نحن فيه ، أما الرواية الأولى فتحتمل أن تكون الكاف للرجاء – كما هو رأى البصريين – أو أنها اختصار من " كيما " – على رأى الفارسى – ،

أو أنها كاف للجـــر – كما هو رأى ابن مالك – ، أو أن النصـــب بـــ " ما " المصدرية الواقعة بعد الكاف تشـــبيهًا لهـــا بـــــ " أن " المصدرية ، كما حملت " أن " على " ما " فلم تنصب ، كما سيأتى بيانه .

النصب بـ " إذن "

أصلها وكتابتها :

يرى **بعض النحاة** أن هذه الأداة مركبة من " إذا " الشرطية و" أن " فحذفت الهمـــزة فالتقى ساكنان : ألف إذا والنـــون ، فحـــذفت الألـــف فصارت : إذن ، والدليل على ذلك أنها تؤدى ما تؤديه هاتان الأداتان ، فهى اسم لا حرف .

ويرى **الخليل** أنها مركبة من " إذ " و" أن " ، حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الذال ، وأنها بعد التركيب صارت حرفًا للجواب .

ويرى **الكوفيون** أنها هى " إذا " الظرفية لحقها التنوين للعوض عن المضاف إليه وهو جملة الشرط ، والأصل فى مثل قولك : إذن تنجح ، جوابًا لمن قال : سأجتهد ، " إذا اجتهدت تنجح " ، وعلى هذا فهى اسم .

ويرى الرضى أنها هى " إذ " لا " إذا " ، وكثيرًا ما يحذف مدخول " إذ " ويعوض عنه بالتنوين ، كما فى : حينئذ ، ويومئذ ؛ غيـــر أنهـــم فتحوا الذال وضمنوها معنى الشرط وسلبوا معها الدلالة على المضى .

أما **الجمهور** فيرى أنها حــرف جواب غير مركب – كما قالوا فى " لن " – وأن النصــب بها نفسها لا بــ " أن " مضــمرة بعــدها ، ولا بــ " أن " المشتملة عليها عند من قال بالتركيب .

والسبب فى اختلافهم أنها غير مختصــة بالــدخول علــى الفعــل كأخواتها : " أن " و" لن " و" كى " المصدرية ، فهى تدخل على الجملة الاسمية فى مثل قولك : إذن أنا صادق ، وغير المختص لا يعمــل مثل " هل " الاستفهامية .

وترتب على اختلافهم فى أصلها اختلافهم فى كتابتهــا إملائيًــا ، وأحسن ما قيل فى ذلك أن من قال إنها حرف يقف عليها بالنون ويكتبها بالنون تبعًا للوقف عليها ، ومن قال إنها اسم وقف عليها بالألف وكتبها بالألف تبعًا لذلك أيضًا .

وللفراء رأى وجيه أيضًا ، إذ يقول : " إن أعملت فى المضــارع كتبت بالألف ، لأنها لا تلتبس بــ " إذا " الشرطية حينذاك ، وإن أهملت كتبت بالنون للفرق بينها وبين " إذا " .

ويرى المبرد كتابتها بالنون مطلقًا ، ويقول : " أشتهى أن أكوى يد من يكتب " إذن " بالألف ، إنها مثل " لن " و" أن " ، ولا يدخل التنوين فى الحروف .

أما معناها :

فإنها حرف يدخل على جملة الجواب والجزاء ، فهى تدل على أن ما بعدها جواب وجزاء لكلام سابق ، ونتيجة لدلالتها على هذا المعنــى

ولعملها النصب بنفسها ، **كان لابد لإعمالها من تحقق ثلاثة شروط :**

أولاً : لابد أن يكون الفعل الواقع بعدها دالاً على المستقبل ، إذ سبقت الإشارة إلى أن كل أدوات النصب تخلص الفعل المضارع للمستقبل .

ثانيًا : لابد أن تكون صدرًا لجملة الجواب والجزاء .

ثالثًا : لابد من اتصالها بالفعل .

فإذا فُقد شرط من ذلك ، وجب إهمالها ورفع المضارع بعدها ، كما **إذا كان الفعل دالاً على الحال لا على الاستقبال** ، كما يقول لك صاحبك : إنى أثق فيك وأحبك ، فتجيبه : إذن تصدق ، فالصدق المنسوب لصاحبك لا يصلح أن يكون فى المستقبل ، فهو صدق فى قوله الذى يتكلم به حالاً ، ولذلك يجب رفع المضارع حينئذ .

وإذا وقعت حشوًا ولم تتصدر جملة الجواب ، وجب رفع المضارع بعدها كذلك ، ويتحقق هذا فى مثل قولك : إنك إذن تنجحُ ، إذ وقعت بين اسم " إن " وخبرها ولم تتصدر ، وفى مثل : أنت إذن تنجحُ ، لتوسطها بين المبتدأ والخبر ، وفى مثل : والله إذن تنجحُ ، لتوسطها بين القسم وجوابه ، كما فى قول كثير عزة عن عبد العزيز بن مروان :

لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها ∴ وأمْكَنَنِى منها إذن لا أُقِيلُها

فإن ما بعد " إذن " جواب للقسم المستفاد من اللام المتقدمة على " إن " الشرطية فى قوله " لئن " ولا يلتفت لمثل قول الراجز :

لا تترُكَنِّى فيهمُ شطِيرًا ∴ إنى إذن أهْلِكَ أو أطِيرًا

حيث نصب المضارع بعدها مع توسطها بين اسم " إن " وخبرها ، لأن ذلك محمول على الضرورة الشعرية ، أو بتأويل حذف خبر " إن " كأنه قال : إنى لا أستطيع ذلك ، ثم استأنف كلامه عن الجواب بقوله : إذن أهلك ، فتكون مصدرة فى جملة الجواب .

ويترتب على هذا الشرط حكـم المضـارع الواقـع بعـد " إذن " المسبوقة بواو العطف أو فائه ، فإن ما بعدهما يأخذ حكم ما قبلهمـا ، فإذا كان العطـف على خبر .. كان ما بعـدها خبرًا ، ومعنى ذلك أن " إذن " لم تتصدر جملة الجواب ولكنها توسطت بين خبرين ، مثال ذلك قوله تعالى : ﴿وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾(١) ، فقد عطف الفعل " لا يلبثـون " على الفعل " ليستفزونك " والمعطوف عليه فعل مرفوع وقع خبرًا " لكاد " فجاء المعطوف مرفوعًا ولا أثر لـ " إذن " لتوسطها بين المعطوفين ، وهذه قراءة الجمهور ، وهو الشائع الراجح فى كلام العرب ، علـى أن **أبىّ بن كعـب** قد قرأ هذا الفعل بحذف النون على النصب بـ " إذن " على أساس أنه لم يجعل الفعل معطوفًا على ما تقدم ، ولكنه من عطف الجمل ، فجملة " وإذن لا يلبثوا " معطوفة على جملة " وإن كادوا "(٢) .

---

(١) سورة الإسراء – آية رقم ٧٦ .
(٢) انظر الدر المصون للسمين الحلبى ، جـ٧ ، ص٣٩٤ .

ومثال العطف بالفاء ، قوله تعالى : ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾(١) ، وقرأ **عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود** : ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُوا﴾ ، على أن الفاء قد عطفت جملة على جملة مستأنفة(٢) .

وهكذا .. إذا قدر المعطوف عليه مما له محل من الإعراب كانت حشوًا ، وإذا قدر المعطوف عليه جملة مستقلة لا محل لها من الإعراب كانت متصدرة عاملة .

ولتقريب هذا الميزان ، نسوق لك مثالاً يجوز فيه الإعمال والإلغاء ، فحين تقول : محمد ينصحني وإذن أستجيب له ، إن قدرت العطف على جملة الخبر " ينصحني " كانت " إذن " غير متصدرة فترفع ما بعدها ، لأن المعطوف على الخبر خبر – كما سبق – وإن قدرت العطف على الجملة الابتدائية التي أولها " محمد " نصبت بها لأنها صدر لجملة مستقلة معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب .

وإذا لم تتصل بالفعل مباشرة ، وجب رفع المضارع بعدها ؛ لأنها عامل ضعيف غير مختص ، فلا يقوى على العمل مع الفصل ، مثال ذلك : إذن أنت تنجحُ .

على أن العرب لكثرة استعمالهم للقسم بين المتلازمين ، ولضرورة اتصال الفعل بحرف النفي حين يكون الكلام منفيًا ، قد أجازوا الفصل

---

(١) سورة النساء – آية رقم ٥٣ .

(٢) تفسير القرطبي ، جـ٥ ، ص٢٥٠ .

بأحدهما أو بهما معًا مع بقاء النصب ، قال الشاعر :

إذن – والله – نرميَهم بحـــرب ∴ تُشِيبُ الطفـــلَ من قبل المَشيب

وقد توسع بعض النحاة – على سبيل القياس – فأجـــازوا الفصـــل بالنداء أو بالدعاء أو بمعمول الفعل ، حيث إن ذلك يكثر فى كلام العرب فى غير هذا الموضع ، فأجازوا مثل قولك : إذن يا محمد تنجحَ ، أو : إذن – رعاك الله – تنجحَ ، أو : إذن فى الامتحان تنجحَ ، كـــل ذلـــك بنصب الفعل .

النصب بـ " أنْ "

لماذا كانت " أم النواصب " ؟ :

سبق أن أشرنا إلى أن هذه الأداة هى " **أم النواصب** " لكثـــرة مـــا تتميز به ، إذ **تعمل ظاهرة ومضمرة** ، وتنصب المضارع **لفظًا** إذا كان صحيح الآخر ، **وتقديرًا** إذا كان آخره معتلاً ، أو إذا اتصلت به إحدى النونين ، **وتدخل على الماضى** لكنها لا تنصبه محلاً ؛ لأنها لا تؤثر فيه من ناحية الزمن ، بعكس أدوات الشرط الجازمة إذ تحول زمنـــه إلـــى المستقبل ، ولذلك تعمل فى محله مثل : إن ذاكرت نجحت – كما سيأتى فى الجوازم – ، أما " أن " فهى تخلص المضارع للمستقبل ، ولا تعمل شيئًا فى زمـــن الماضى ، فلا تعمـــل فى محـــله ، وتكتفـــى بـــدلالتها

على المصدرية ، إذ ينسبك منها ومن الفعل مصـــدر لـــه موقـــع مـــن الإعراب ، كما تقول : سرني أن رأيتك شهمًا ، فـ " أن " وما دخلـت عليه في تأويل مصدر وقع فاعلاً وتقديره : سرني رؤيتك شهمًا .

وتدخل على الأمر إذا سبقت بحرف جر ، فقولك : كتبت إليه بـأن قم ، يقدر المصدر فيه بمثل : كتبت إليه بالأمر بالقيام .

أنواعهــا :

وحتى نقف على تحديد صحيح لـ " أن " الناصبة تلك ، يحسن بنا أن نعرج على أنواع استعمالها في الأسلوب العربي ؛ حتـى لا يلتـبس أسلوب بآخر :

١ – " أن " **المفسرة** : تأتي بمعنى " أي " المفسرة إذا سبقت بجملة فيها معنى القول دون حروفه ولحقتها جملة تفسر هذا القول ، ولم يدخل عليها حرف جر .

ومهمتها الإشارة إلى أن الجملة التي تليها تفسر المفعول الذي يطلبه الفعل السابق لها ، وقد يكون هذا المفعول **ظاهرًا** موجودًا في الكلام ، كما في قوله تعالى : **﴿إِذۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ۝ أَنِ ٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ﴾**(١) ، فما بعد جملة " اقذفيه فـي التـابوت " فسرت مفعول الفعل السابق " أوحينا " وهو كلمة " ما " الموصولة بجملة " يوحى " ، فالمفعول هنا ظاهر ، وقد يكون **مقدرًا** ، مثـل

(١) سورة طه – آية رقم ٣٨ ، ٣٩ .

قوله ﷻ : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ۞ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾[1] فمعمول الفعل السابق عليها وهو " ناديناه " مقدر بمثل قولنا : ناديناه بشيء أو بأمر ، وهذا الشيء هو ما جاء بعد " أن " : " يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا " .

ومن أمثلة " أن " المفسرة ، قوله تعالى : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾[2] ، فالوحى فيه معنى القول دون حروفه كالنداء فى الآية السابقة ، وقوله ﷻ : ﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ ﴾[3] ، فالانطلاق هنا ليس بالسير ، ولكن بالتحريض على الاستمرار فى كفرهم والصبر على آلهتهم ، ولا يكون ذلك إلا بالقول .

فإذا كان الفعل المتقدم فيه حروف القول مثل : قلت له أن ذاكر ، لم تكن " أن " هنا مفسرة ولكنها زائدة ، إذ يتسلط فعل القول على الجملة بنفسه لتكون هذه الجملة مفعولاً للقول ، خلافًا **لابن عصفور** الذى يقدر مفعولاً قبل " أن " ويعتبر ما بعدها مفسرًا له بتقدير : قلت له كلامًا أن ذاكر .

---

(١) سورة الصافات – آية رقم ١٠٤ ، ١٠٥ .
(٢) سورة المؤمنون – آية رقم ٢٧ .
(٣) سورة ص – آية رقم ٦ .

وإذا لم يتقدمها جملة فإنها لا تكون مفسرة أيضًا ، لأن ما قبلها حينئذ مفرد يحتاج إلى تكملة ولا يحتاج إلى توضيح وتفسير ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(١) ، فـ " آخر دعواهم " مبتدأ خبره " أن الحمد لله رب العالمين " ، على أن " أن " مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وجملة " الحمد لله رب العالمين " خبر " أن " المخففة ، وأن المخففة وما دخلت عليه فى تأويل مصدر وقع خبرًا عن هذا المبتدأ ، والتقدير : وآخر دعواهم حمد الله .

وإذا لم يقع بعدها جملة تفسر مفعول الجملة السابقة ، كان استعمالها مخالفة للنسق العربى ، إذ هو موضع " أى " ، فتقول : أرسلت إليه ما يليق به ، أى : شكرًا ، ولا يجوز : أن شكرًا ، فـ " أى " تقع بين المفردين وبين الجملتين وبين الجملة والمفرد ، بعكس " أن " المختصة بالوقوع بين جملتين .

وإذا دخل عليها حرف جر كانت مصدرية ، فحرف الجر لا يدخل إلا على الأسماء ، و" أن " المصدرية هى التى تتأول مع ما بعدها بمصدر يكون مجرورًا بهذا الحرف ، كما سبق أن أشرنا فى تميز " أن " بدخولها على الأمر حين تسبق بجار ، فتقول : أمرته بأن قم ، أى : أمرته بالقيام .

---

(١) سورة يونس – آية رقم ١٠ .

هذا والمشهور الراجح ، أن الجملة المفسرة بعد " أن " لا محل لها من الإعراب ، وذهب بعض النحويين إلى أن محلها النصب ، لأنها تفسر مفعولاً فى الجملة السابقة لها ، وينبغى أن يأخذ المفسر حكم المفسر .

٢ – " أن " **الزائدة** : مقصود النحاة من إطلاق لفظ الزيادة على الحروف ، أنها لم تؤسس معنى جديدًا للجملة ، ولكنها أكدت المعنى الحاصل من الجملة ، فليس معنى القول بزيادة الحرف أن وجوده وعدمه سواء ، ولكنه مزيد للتأكيد ، يقول ابن هشام فى كتابه " **المغنى** " : " وليس للزيادة معنى سوى التوكيد " ؛ والتوكيد مطلب نحوى وبلاغى له شأنه فى الأسلوب ، ولذلك ينبغى الحذر مما يردده بعض الجهلة حين يقولون : كيف تقولون إن فى القرآن حروفًا زائدة ؟ .

ومن المواضع التى تزاد فيها " أن " كثيرًا ، **مجيئها بعد " لما " الحينية** ، مثل قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا ﴾(١) ، وقوله ﷻ : ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا ﴾(٢) ، ومنها أن **تقع بين**

(١) سورة يوسف – آية رقم ٩٦ .
(٢) سورة العنكبوت – آية رقم ٣٣ .

" **لو " الشرطية وفعل القسم** ظاهرًا أو محذوفًا ، ومثالها مع الفعل الظاهر قول الشاعر :

فأُقسِـم أن لو التقـينا وأنتـمُ ∴ لكان لكم يومٌ من الشـر مظلمُ

ومثالها مع الفعل المحذوف ، قول الآخر :

أما والله أن لـو كُنتَ حـرًا ∴ وما بالحـرِّ أنت ولا العتيـق

وتزاد نادرًا **بين كاف التشبيه الجارة ومجرورهـا** ، كقـول الشاعر فى بعض روايات البيت :

ويوما تُوافينا بوجـهٍ مقسّـمٍ ∴ كأن ظبيةٍ تعطُو إلى وارِق السَّلِم

وكذلك **بعد " إذا "** ، كقول الآخر :

فأمْهَـلَه حـتى إذا أن كَـأنَّه ∴ مُعاطَى يدٍ مِنْ جمّة الماء غارف

الفرق بين زيادة " أن " وزيادة حرف الجر :

ومن الواضح من الأمثلة السابقة أن " أن " الزائدة تختلف عن حروف الجر الزائدة ، حيث إنها تأتى بعد الاسم وبعد الحرف ، فلم تعد مختصة بالفعل ، ولذلك يزول عملها ، أما حروف الجر الزائدة فإنها مع زيادتها تظل مختصة بالدخول على الأسـماء ، ولـذلك جرت ما بعدها ، وإن كان للمجرور موقع من الإعراب فى مثـل قـوله تعالى : ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾(١) ، حيث وقعـت كلمـة " بشير " فاعلاً مع أنها مجرورة بحرف الجر الزائد .

---

(١) سورة المائدة – آية رقم ١٩ .

٣ - " أن " **المخففة من الثقيلة** : من منطلق دلالة النواصب عمومًا على استقبال الفعل بعدها وأنه مازال فى إطار الأمل وفى حكم الغيب ، نستطيع أن نتفهم الحكم على " أن " - إذا سبقت بما يفيد العلم أو الظن الغالب - بأنها ليست ناصبة للمضارع ، إذ لم تؤثر فى تخصيصه للمستقبل ، فما بعدها إذن محقق لا مرجو ، والمناسب للمحقق أن يؤكد بأداة توكيد ، ولذلك كان ورود ما يفيد العلم واليقين قبل " أن " دليلاً على أنها مخففة من " أن " المشددة ، مثال ذلك قوله تعالى : ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾(١) وقوله : ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾(٢) ، وقول الشاعر :

علموا أن يؤمّلون فجادوا ∴ قبل أن يُسألوا بأعظم سؤل

وكقولك : ظن الرسول ألا يخذله الله فدعاه ، فإن الظن هنا يقين لنسبته إلى رسول الله ﷺ .

وبناء على هذه القاعدة ، إذا وجدنا مضارعًا منصوبًا بعد " أن " المسبوقة بعلم ، سلمنا أن ذلك راجع إلى الشذوذ أو الضرورة ، وكلاهما لا يعتبران فى أمر التقعيد ، مثال ذلك قول الشاعر :

نرضى عن الله إن الناس قد علموا ∴ أن لا يدانَينا من خلقه بَشَر

---

(١) سورة المزمل - آية رقم ٢٠ .
(٢) سورة طه - آية رقم ٨٩ .

فقد نصب " يدانينا " مع تقدم الفعل " علموا " لضرورة الوزن ، على أنه قد ورد هذا البيت فى رواية أخرى على القاعدة ، وهى : " أن لا يفاخرُنا من خلقه بشر " ، برفع الفعل "يفاخر " على القياس .

فإذا وقعت بعد ظن غير غالب ، أى ليس فى قوة اليقين ، جاز لنا رفع الشك عنه وتقريبه من منطقة اليقين ، وجاز لنا عكس ذلك .

وبناء على هذين الاعتبارين ، يكون رفع المضارع أو نصبه بعد " أن " الواقعة بعده ، فالرفع على أساس أنها مخففة من الثقيلة ، والنصب على أنها المصدرية الخفيفة ، ومن هنا جاءت القراءتان بالنصب والرفع فى قوله تعالى : ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾(١)

على أن الفصل هنا بـ " لا " بين " أن " والفعل " تكون " يرجح الرفع ، أما إذا لم يفصل فالأرجح النصب ، ومن هنا اتفق القراء السبعة على النصب فى قوله تعالى : ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ﴾(٢) .

وإذا وقعت بعد فعل يدل على الخوف والخشية ، فإن **سيبويه** يرى أن الشخص لا يخاف إلا إذا علم وتيقن من خطر المخوف منه ، فالعلم إذن مفهوم ضمنًا من فعل الخوف ، ولذلك أجرى الخوف مجرى العلم ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

ولا تدفِنَنِّى بالفلاة فإننى ∴ أخاف إذا ما مت أن لا أذوقُها

(١) سورة المائدة – آية رقم ٧١ .
(٢) سورة العنكبوت – آية رقم ٢ .

٤ – " أن " **المصدرية الخفيفة** : وهى المقصودة فى هذا الباب ، وهى التى قلنا عنها إنها أم النواصب ، ولعلنا قد أدركنا أنها أداة مصدرية ينسبك منها ومن الفعل بعدها مصدر له موقع من الإعراب ، وأنها وضعت هكذا من أول الأمر وليست مخففة من غيرها .. وأنه لا يسبقها علم ولا ظن غالب ولا فعل يفيد معنى القول دون حروفه ، وأنها تؤثر فى المضارع بعدها بالنصب وبتخصيص زمنه بالمستقبل ، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصر فى كتاب الله وسنة رسوله وشعر العرب ، ويكفينا منها قوله تعالى : ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾(١) ، وقوله : ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾(٢) ، وقوله : ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾(٣) ، وقوله : ﴿وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾(٤) ، وقوله : ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾(٥) .

ويترتب على إفادتها المعنى المصدرى ، أن تكون من الحروف الموصولة المساوية للأسماء الموصولة ، بمعنى أنها

---

(١) سورة البقرة – آية رقم ١٨٤ .
(٢) سورة الحديد – آية رقم ١٦ .
(٣) سورة الكهف – آية رقم ٧٩ .
(٤) سورة المنافقون – آية رقم ١٠ .
(٥) سورة الشعراء – آية رقم ٨٢ .

محتاجة إلى صلة ، وصلة " أن " هى المضارع بعدها ومتعلقاته ، ومن المشهور أن الصلة لا تتقدم على الموصول ، ولا متعلق هذه الصلة أيضًا ، لأن ذلك كله من مكملات مفهوم الحرف ، ولذا منع جمهور النحاة تقدم معمول الفعل عليها ، فلا يجوز : أحب في الامتحان أن أنجح ، لأن الجار والمجرور من معمولات الفعل المنصوب بـ " أن " ، وما ورد من ذلك شاذ لا يقيس عليه الجمهور ، وإن أجازه الفراء سيرًا على مذهب الكوفيين الذين لا يشترطون الكثرة فى القياس ، ومن ذلك :

ربَّيتُه حتى إذا تَمَعْدَدا ∴ كان جزائى بالعصا أن أُجلَدا

وهذه الأداة – لأنها موصول حرفى – تتطلب كذلك أن يليها الفعل ، لأنه صلتها ، فلا يفصل بينها وبينه أى فاصل فى الاختيار ، فلا يجوز أن أقول : أحب أن بمشيئة الله أنجح ، وأجازها بعض النحاة من باب التوسع والقياس على النادر .

هل تأتى " أن " جازمة ؟ :

ولأن هذه الأداة متخصصة بنصب المضارع ، رفض جمهور النحاة أن تأتى جازمة ، وخالف فى ذلك بعض الكوفيين أيضًا تبعًا لمنهجهم ، إذ رووا من شواهد ذلك قول الشاعر :

إذا ما غدونا قال وِلْدانُ أهلنا ∴ تعالوا إلى أن يَأتِنَا الصيدُ نحْطِب

وقول الآخر :

أحاذر أن تعلمْ بها فتردَّها ∴ فتتركَها ثِقْلا علىَّ كما هيا

وقد أبدى الجمهور اعتراضهم على هذين الشاهدين ، **فالأول :** الفعل " يأتنا " جاء مجزومـا للضـرورة الشـعرية ، **والثـانى :** منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض لضرورة النظم بدليل عطف الفعـل " تردها " والفعل " تتركها " على الفعل " تعلم " وهما منصوبان ، ومن المهم جدًا استقرار واطراد القواعد مادام ذلك ممكنًا .

هل تهمل " أن " ؟ :

ومما يتصل بهذا الأمر ، ما ورد عن بعض العرب مما يوهم إهمال " أن " وعدم إعمالها فى المضارع ، حيـث ورد مرفوعًـا بعدها فى مثل قول الشاعر :

أن تقرآنِ على أسماءَ ويْحكُما ∴ منِّى السلامَ وألا تُشعِرا أحدا

وفى مثل قراءة ابـن محيصـن : ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾[1] ، برفـع " يتم " .

فأما البيت فقدّ أوله الكوفيون على أساس اعتبارها مخففة مـن الثقيلة ولم يفصل بينها وبين الفعل بفاصل شذوذًا ، وأما فى القراءة فخرجها بعض النحاة على أنها عاملـة والفعـل مسـند إلـى واو

---

(١) سورة البقرة – آية رقم ٢٣٣ .

الجماعة مراعاة لمعنى " من " بعد مراعـــاة لفظهـــا فـــى " أراد " والأصل : يتمون ، فحذفت النون للنصب .

أما البصريون ومعهم ابن مالك ، فقالوا : " إنها أهملت حملاً على " ما " المصدرية كما عملت " ما " حملاً على " أن " فى مثل قوله : « **كما تكونوا يول عليكم** » ، فيكون ذلك من باب التقارض ، وقد سبق لنا الإشـــارة إلى مثل هذا الحـــديث بأن الراجح فيها أن " كما " اختصار من " كيفما " الجازمة لفعلين ، بدليل جزم الجواب وهو " يول " ، على هذا لا نرى رأى ابن مالك ومن وافقه أن " ما " تعمل عمل " أن " ، ولا نوافق كذلك على أن " أن " تهمل حمـــلاً على " ما " حرصًا على استقرار القاعدة واطرادها ، ممـــا يســـهل تعليم اللغة للنشء المستعرب .

وجوب إضمار " أن " ووجوب إظهارها

وجوب إظهار " أن " :

بعد أن عرفنا إعمال " أن " فى المضارع ظاهرة ، يبقى علينـــا أن نبين ما تكشف عنه الاستقراء اللغوى من أنها **إذا وقعت قبلها لام الجر** وجاءت بعدها " لا " سواء كانت نافية أو زائدة ، **فإن** ظهورها حتمـــى حتى لا تلتقى اللام مع " لا " فتتوالى لامان ، فكان ظهـــورها فاصـــلاً بين اللامين .

مثال ذلك مع " لا " النافية ، قوله تعالى : ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾[١] ، ومثالها مع " لا " الزائدة للتوكيد ، قوله ﷻ : ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾[٢]

وجوب إضمار " أن " :

وإذا وقع المضارع بعد حروف الجر أو العطف الآتية ونصب ، كان نصبه بـ " أن " مضمرة وجوبًا ، حيث لم تظهر بعدها في استعمال عربى فصيح ، وهذه الأدوات هى : " حتى " ، و" أو " بمعنى حتى ، ولام الجحود ، والفاء الدالة على السببية ، والواو الدالة على المعية .

١ - **إضمارها بعد " حتى " :**

تستعمل " حتى " في الأسلوب العربى على ثلاثة أوجه : جارة وعاطفة وابتدائية .

فالجارة : إما أن تجر اسمًا صريحًا ، كقوله تعالى : ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[٣] ، وإما أن تجر اسمًا مؤولاً من " أن " المصدرية المضمرة بعدها وجوبًا - كما سنتحدث عنه بعد قليل - مثل قوله تعالى : ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾[٤] .

---

(١) سورة النساء - آية رقم ١٦٥ .
(٢) سورة الحديد - آية رقم ٢٩ .
(٣) سورة القدر - آية رقم ٥ .
(٤) سورة الحجرات - آية رقم ٩ .

والعاطفة : تكون بمنزلة الواو التى لمطلق الجمع ، ومعطوفها ظاهر مفرد – جزء مما قبل " حتى " أو كجزئه – مفيد للغاية فى الزيادة أو النقصان ؛ تقول : مات الناس حتى الأنبياء ، فتجد المعطوف وهو " الأنبياء " اسمًا ظاهرًا مفردًا ، وهو جزء من الناس ، وهم أشرف الناس ، فهم غاية فى الزيادة ، وتقول : احترمت الشعب المصرى حتى الجهلاء .

ويقول الشاعر :

قهرناكمو حتى الكماةَ فأنتم ∴ تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

والابتدائية : تستأنف بعدها جملة تامة ، سواء كانت اسمية أو فعلية لا محل لها من الإعراب ، وعلامة كونها ابتدائية أنك إذا حذفتها ووضعت بدلها الفاء صح الكلام ، ومثالها مع الجملة الاسمية ، قول الشاعر :

فما زالت القتلى تمجُّ دماءها ∴ بدِجلةَ حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ

ومثالها مع الفعلية ، قول الشاعر :

يغشون حتى ما تهِرُّ كلابُهم ∴ لا يَسألون عن السواد المقبل

" **حتى** " **الجارة** هى المقصودة فى هذا الباب ، وتدل على أن ما بعدها غاية لما قبلها ، بمعنى أن ما قبلها ينتهى عندَ حصول ما بعدها ، وعلامة هذا المعنى فيها صحة حلول " إلى " محلها ، مثل قوله تعالى : ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[1] ، وقد تدل على

(١) سورة طه – آية رقم ٩١ .

أن ما قبلها علة وسبب في حصول ما بعدها ، وعلامة هذا المعنى صلاحية " كي " في موضعها ، مثل : أسلم حتى تدخل الجنة ، ومما يحتمل المعنيين قوله تعالى : ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾، فالقتال ينتهي بعودة البغاة إلى أمر الله ، والقتال علته أن يعودوا إلى أمر الله .

فإذا لم تدل على أحد هذين المعنيين ، كانت بمعنى " إلا " الاستثنائية ونصب المضارع بعدها أيضًا بـ " أن " مضمرة وجوبًا في مثل قول امرئ القيس :

والله لا يذهبُ شيخي باطلا ∴ حتى أُبيرَ مالكا وكاهلا

فالشاعر لا يقصد أن دم أبيه سيكون هدرًا بعد إهلاك مالك وكاهل ، ولكنه يريد معنى الاستثناء ، بحيث إذا أهلك من قتلوه فقد ثأر لنفسه ولأبيه ولم يصر دم أبيه هدرًا ، وكقول المقنع الكندي :

ليس العطاءُ من الفضول سماحة ∴ حتى تجودَ وما لديك قليل

وتصلح للغاية وللاستثناء في قوله تعالى : ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنۡ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحۡنُ فِتۡنَةٞ فَلَا تَكۡفُرۡۖ﴾(١) .

ويترتب على كون " حتى " - المفيدة لأحد هذه المعاني - جارة ، أن يكون المضارع بعدها منصوبًا بـ " أن " مضمرة ، و" أن " هي التي سبكت المضارع ، فجاء منها ومنه مصدر مؤول جرّته " حتى " .

---

(١) سورة البقرة – آية رقم ١٠٢ .

مذهب الكوفيين :

وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة بنفسها للمضارع ، ولا مانع عندهم من أن يكون الحرف ناصبًا مرة وجارًا مرة ، بالرغم من عدم اختصاصه ، فإذا دخل على المضارع نصبه ، وإذا دخل على الأسماء جرها .

ولسنا فى حاجة إلى التنبيه الذى سبق تكراره من أن الفعل الواقع بعد أدوات النصب لابد أن يكون دالاً على المستقبل ، ولذلك يشترط فيما بعد " حتى " أن يكون مستقبلاً بالنسبة لزمن التكلم ، مثل قولك وأنت سائر فى الطريق : لأسيرن حتى أدخل القرية ، فدخول القرية بالنسبة للزمن الذى قلت فيه ذلك مستقبل ، ولذلك يجب النصب فى هذه الحالة .

أما إذا كان ما بعدها مستقبلاً بالنسبة لما قبلها لا بالنسبة للزمن الذى قيلت فيه ، فإن النصب يصير جائزًا لا واجبًا ، كما إذا قلت بعد أن تدخل القرية : سرت حتى أدخلها ، فالدخول حينذاك مستقبل بالنسبة للسير ، ولكنه غير مستقبل بالنسبة لزمن التكلم ، ومن أمثلة هذا قوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ ﴾[1] ، فقول الرسول ﷺ : « **متى نصر الله** » مستقبل بالنسبة للزلزلة ولكنه غير مستقبل بالنسبة للزمن الذى قيلت فيه تلك الآية – زمن

---

(١) سورة البقرة – آية رقم ٢١٤ .

رسولنا ﷺ – فمن نصب استحضر صورة ما حصل ، ومن رفع نظــر إلى أن ذلك كان فى زمـــن سابــق على نزول الوحـــى ، ولذلك وردت القراءتان بالنصب والرفع ، وفى حالة الرفع : تكون " حتى " ابتدائيـــة داخلة على جملة فعلية مستأنفة .

والرفع واجب – كما سبق – حين يكون الزمن غير مستقبل ولـــم يمكن فيه استحضار الصورة ، وحين يكون الفعل بعد " حتى " مســـببًا عما قبلها حتى يتم الربط بين الجملتين بعد أن زال الارتبـــاط اللفظـــى باعتبار " حتى " جارة ، ولهذا لابد فى الحكم عليها بأنهـــا ابتدائيـــة أن يكون بين ما بعدها وما قبلها رباط معنوى وهو السببية ثم إنه لا يمكـــن اعتبارها ابتدائية إلا إذا كانت الجملة قبلها تامة ، فإذا قلت مثلاً : سيرى حتى أدخل القرية ، لم يمكن اعتبارها ابتدائية ، لأن الجملة قبلها غير تامة .

وإذا قلت : لأسيرن حتى تطلع الشمس ، لم يمكن كذلك اعتبارهـــا ابتدائية ، لأن طلوع الشمس غير مسبب عن سيرك ، ومثل ذلك : مـــا اجتهدت حتى تنجح ، فإن النجاح ليس مسببًا عن عدم الاجتهاد .

٢ – إضمارها بعد " أو " بمعنى " حتى " :

قد تأتى " أو " العاطفة فى الأسلوب العربى بمعنى " حتـــى " الجارة ، فتفيد الغاية أو التعليل أو الاستثناء – كما تفيـــد " حتـــى " فيما سبق – فتأخذ حينئذ حكم " حتى " فى نصب المضارع بعـــدها بـــ " أن " مضمرة وجوبًا ، مثل قولك : لأجلسن هنـــا أو يـــؤذن

العصر ، أى إلى أن يؤذن ، ومنه قول العرب : لألزمنّك أو تقضيَنى حقى ، وقول الشاعر فى معنى التعليل :

لأستسهلنّ الصعب أو أُدركَ المُنى ∴ فما انقادت الآمال إلا لصابر

ومثالها دالة على معنى الاستثناء ، قول العرب : لأقتلن الكافر أو يسلم ، وقول الشاعر :

وكنت إذا غمزْتُ قناةَ قوم ∴ كسرتُ كعوبَها أو تستقيما

وليس معنى دلالة " أو " على معانى " حتى " أنها تصير جارة كـ " حتى " ، ولكن معنى العطف ملازم لها ، ولذلك لا تجر المصدر المؤول بعدها ، ولكنها تعطفه على مصدر متصيد من الكلام السابق ، والتقدير فى الأمثلة السابقة : ليكونن منى جلوس أو أذان للعصر ، وليكونن منى ملازمة أو قضاء لحقى ، وليكونن منى استسهال للصعب أو إدراك للمنى ، وليكونن منى قتل للكافر أو إسلامه ، وكسر لكعوبها أو استقامتها ، على أنه لابد من ملاحظة كون ما بعدها مستقبلاً ، فهذا شرط أساسى فى النصب – كما كررنا – .

٣ – **إضمارها بعد " لام الجحود " :**

والجحود فى الأصل نفى لمعلوم ، كقوله تعالى : ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾(١) .

---

(١) سورة النمل – آية رقم ١٤ .

لكننا نريد هنا بالجحود مطلق النفى ، بمعنى أنها لا تـأتى إلا بعد نفى ، بل إنه نفى مخصوص ، إذ لابد أن يسبق هذه اللام فعل الكون الناسخ فى زمن مضى ، ويتأتى هذا بأن تسبق بـ " كـان " المنفية ، مثل قـوله تعـالى : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾(١) ، وقوله : ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾(٢) .

كما يتحقق بمضارع " كان " مسبوقًا بـ " لم " الجازمة ، لأنها تقلب معناه إلى الزمن الماضى ، مثل قوله ﷻ : ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾(٣) ، وقوله : ﴿لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ مِن صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾(٤) ، وقول الشاعر :

لقد عَذلتْنِى أمُّ عمْـرٍو ولم أكنْ ∴ مقالتَها – ما كنتُ حيًا – لأسْـمَعَا

فكل الأفعال الواقعة بعد هذه اللام منصوبة بـ " أن " مضمرة وجوبًا ، وهذه اللام جارة للمصدر المؤول مـن " أن " والفعـل ، والجار والمجـرور متعلق بمحذوف خبـر " كـان " أو " يكـن "

---

(١) سورة الأنفال – آية رقم ٣٣ .
(٢) سورة آل عمران – آية رقم ١٧٩ .
(٣) سورة النساء – آية رقم ١٦٨ .
(٤) سورة الحجر – آية رقم ٣٣ .

وتقديره : ما كان الله مريدًا لتعذيبهم ، لم يكن مريدًا لمغفرتهم ، لم أكن مريدًا للسجود ، هذا هو رأى البصريين ، واستدلوا على ذلك بظهور الخبر فى مثل قول الشاعر :

سموتَ ولم تكن أهـلا لِتسمو ∴ ولكنَّ المضـيّع قـد يصـاب

وهذه اللام الجارة مقوية لتعدية اسم الفاعـل " مريـد " إلـى المفعول به ، حيث إن الفعل " أراد " متعد بنفسه ، ولكن ما يعمـل عمله يكون أضعف منه ، فجاءت هذه اللام لتقويته ، مثلها فى قوله تعالى : ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾(١) .

أما الكوفيون فيقولون : " إن هذه اللام زائدة ، والجملة بعدها هى الخبر " .

ومما تجدر الإشارة إليه أن النفى مع لام الجحود مسلط علـى ما قبلها وهو المفعول المحذوف الذى يتعلق به الجار والمجرور ، وهو ما قدرناه بقولنا : مريدًا ، فالنفى إذن منصب علـى الإرادة ، وإذا انتفت الإرادة فالنفى للفعل أولى ، ومن هنـا كانـت بلاغـة الأسلوب الذى يشتمل على لام الجحود .

ولذلك لا يجوز أن يقال : ما كان محمد إلا ليضرب عليًا ، إذ لا ينتقض نفيها ، بعكس لام التعليل – كما سيأتى – فى مثل قـوله

---

(١) سورة المائدة – آية رقم ٤٦ .

تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لَهُۥ عَلَيۡهِم مِّن سُلۡطَٰنٍ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يُؤۡمِنُ بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾(١) .

ومادمنا قد اشترطنا سبقها يكون ماض منفى ، فالمفهوم أن غير الفعل " كان " لا يصلح ، وذلك هو ما قرره جمهور النحاة ، وإن قال بعضهم : " إن أخوات " كان " مثلها " ، فيصح على رأيهم أن تقول : ما أصبح محمد ليهمل الدرس ، بل أجاز بعضهم مجيئها بعد أفعال الظن : ما ظننت محمدًا ليفرط فى واجبه ، ولكن هذه الإجازات لا تستند إلى سماع فصيح .

ويتضح من تمثيلنا السابق ، أن النفى للماضى يكون بـ " ما " والنفى للمضارع يكون بـ " لم " ، وقد تأتى " إن " النافية مكان " ما " ، مثل قوله تعالى : ﴿وَإِن كَانَ مَكۡرُهُمۡ لِتَزُولَ مِنۡهُ ٱلۡجِبَالُ﴾(٢) ، أى ما كان مكرهم أهلاً لزوال الأمور المشبهة للجبال فى ثباتها وتمكنها كآيات الله وشرائعه ، واستبعد الأشمونى هذا التخريج ، لأن المتبع فى هذا الأسلوب أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا الضمير العائد على الاسم السابق .

وقد ذهب الكوفيون إلى أن اللام هى الناصبة بنفسها ، سواء كانت لام جحود أو تعليل .

---

(١) سورة سبأ – آية رقم ٢١ .
(٢) سورة إبراهيم – آية رقم ٤٦ .

هل تحذف " كان " قبل لام الجحود ؟ :

وقد تحذف " كان " قبل لام الجحود ، كما فى قول الشاعر :

فما جمْعٌ ليغلبَ جمعَ قـومى ∴ مقاومـــةً ولا فـردٌ لفـرد

وفى قول أبى الدرداء : " ما أنا لأَدعَهما " ، والتقدير : فما كان جمع ليغلب ، وما كنت لأدعهما على أساس أن " كان " حين حذفت انفصل الضمير فصار " أنا " بدل تاء المتكلم .. هذا ما رآه معظم النحاة فى مثل هذه الأمثلة ، مع أنه يمكن حمل البيت ومقالة أبى الدرداء وأمثالهما على أن " ما " حجازية ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف هو خبرها ، والتقدير : ما جمع أهلا لغلبة جمع قومى ، وما أنا مريدًا لتركهما ؛ وعلى هذا تكون اللام لغير الجحود[1] .

٤ – إضمارها بعد " فاء العطف " المفيدة للسببية المسبوقة بنفى محض أو طلب محض :

ومعنى **إفادتها للسببية** : أن يكون ما قبلها سببًا فى حصول ما بعدها .

ومعنى **النفى المحض** : الخالص من الإثبات بحيث لا يكون متلوًا بنفى أو استثناء أو داخلاً على فعل يفيد النفى كما فى أفعال الاستمرار التى يفهم الاستمرار فيها من نفى النفى ، ويتحقق معنى السببية حين تسبق الفاء بالنفى ، بأحد أمرين :

---

(١) راجع دراسات فى النحو ، للشيخ/ عبد السميع شبانة ، ص٥٧ .

أ - إذا تسلط النفى قصدًا على ما قبل الفاء وتسلط تبعًا على ما بعدها لأنه مسبب عما قبله ، ونفى السبب ينفى المسبب ، مثل قوله تعالى : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾(١) .

فالمعنى هنا : انتفى القضاء عليهم بالموت فكيف يموتون ؟! ذلك أن الموت لا يكون إلا بقضاء ، وإذا انتفى القضاء انتفى الموت تبعًا .

ب- إذا تسلط النفى قصدًا على ما بعد الفاء لإرادة نفى اجتماع ما قبلها وما بعدها ، مثال ذلك : ما تذاكر فتنجح ، تقول هذا لمن ظهرت نتيجته وتبين أنه راسب ، فالنفى هنا لما بعد الفاء وهو النجاح ، ولكن المقصود أن عدم مذاكرتك لا يؤدى إلى نجاح ، أى أنه لا يجتمع النجاح مع عدم مذاكرتك .

ومن هذا قولهم : ما يحكم الله حكمًا فيجور ، المقصود : لا يجتمع الجور والظلم مع حكم الله ، فإذا حكم كان فى حكمه العدل ، هذا هو معنى إفادة الفاء للسببية(٢) .

أما أنها عاطفة ، فهذه مهمتها الأساسية ، وهى هنا تعطف المصدر المؤول من " أن " المضمرة بعدها وجوبًا ، ومن الفعل على مصدر متصيد من الفعل المنفى قبلها ، كما سبق أن قدرنا القضاء من قوله تعالى : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ﴾، والمذاكرة من

---

(١) سورة فاطر - آية رقم ٣٦ .
(٢) راجع دراسات فى النحو ، ص٧٩ .

القول : ما تذاكر ، وقد سميناه متصيدًا لأنه يستنتج من الكلام بدون أدوات سابكة ، هذا هو رأى جمهور النحاة ، وقد خالف فى ذلك الإمام الرضى ، جاعلاً ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا ، على أساس أن الفاء المفيدة للسببية تعطف الجمل والصفات فقط ، والجمهور لا يرى الحصر فى ذلك ، ولا مانع من عطفها للمصادر أيضًا .

متى يجب الرفع بعد الفاء ؟ :

فإذا لم تفد السببية بأن كانت للعطف فقط أو للاستئناف ، وجب الرفع للمضارع بعدها ما لم يتقدمها اسم صريح خالص من التقدير بالفعل – كما سيأتى – فيما تضمر بعده " أن " جوازًا .

أ – فيتحقق حكم الرفع فيما إذا تسلط النفى على ما قبلها وما بعدها قصدًا ، بمعنى أن كل فعل منها مقصود نفيه لذاته ، وليس نفيه تابعًا لنفى أخيه ، ومثل ذلك قولك : ما ينبغى لله الظلم فيظلمنا ، فالنفى هنا منصب على كلا الفعلين بالتساوى ، كأنه قال : ما ينبغى لله الظلم فما يظلمنا .

وعلى ذلك جاء قوله تعالى : ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[1] أى : لا إذن لهم ولا اعتذار ، فالفاء هنا عاطفة غير سببية ، ومثال ذلك أيضًا قراءة بعضهم : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُون﴾ أى لا قضاء ولا موت .

---

(١) سورة المرسلات – آية رقم ٣٦ .

ب- وكذلك إذا جاءت الفاء للاستئناف بمعنى أن النفى يكون مسلطًا على ما قبل الفاء فقط ، وما بعدها مثبت ، مثل قولـك : مـا تطلع على الكتب فنعطيك كتابًا سهلاً ، أى : أنك لا تطلع على الكتب ونحن نعطيك الآن كتابًا سهلاً لعلك تطلع عليه ، فالمنفى هو ما قبل الفاء فقط ، فيلزم الرفع ، والفاء هنا للاستئناف .

جـ- وإذا لم يكن النفى محضًا ، بأن كان داخلاً على فعـل يفيـد النفى أصلاً فيثبته النفى الطارئ ، مثل : ما تـزال تعاودنـا فتحدثنا ، كان ما بعد الفاء مرفوعًا حيث لا نفى فى الحقيقة ، فمعنى " ما تزال " : أنك مستمر فى معاودتنـا ، وكـذلك إذا انتقض النفى بـ " إلا " ، مثل : ما تأتينا إلا فتحدثنا ، حيـث جاءت " إلا " قبل الفاء فنقضت النفى الذى أفادته " ما " فصار الكلام مثبتًا .

متى يجوز النصب والرفع ؟ :

أ - أما إذا جاءت " إلا " بعد الفاء ، فإن **سيبويه** يجـوّز النصـب والرفع ، مثل قولك : ما تأتينا فتحدثنا إلا بخير ، وقـد روى بالوجهين قول الشاعر :

وما قـام منا قـائم فى نَدِيِّنا ∴ فينطقَ إلا بالتى هى أعرف

وعلة التجويز أن انتقاض النفى فى هذا لم يأت إلا بعـد استحقاق الفعل للنصب .

ب- فإذا كان انتقاض النفى بـ " إنما " لا بأسلوب النفى والاستثناء فالنصب والرفع جائزان ، وعلى ذلك جاءت القراءتان فى قوله تعالى : ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾(١) ، بنصب ما بعد الفاء ورفعه .

أدوات النفى المحض :

هذا ولا فرق بين النفى بالحرف والنفى بالفعل أو الاسم ، فكل ما يفيد النفى المحض صالح لانتصاب المضارع بعد الفاء ، فإذا قلت : ليس المدرس موجودًا فيحاضرنا ، أو : إنك غير محبوب فتجلس معنا ، كان النصب مستحقًا للمضارع .

ومن الأمثلة التى يتحقق فيها النفى وإفادة السببية ، قوله تعالى : ﴿مَا عَلَيۡكَ مِنۡ حِسَابِهِم مِّن شَيۡءٖ وَمَا مِنۡ حِسَابِكَ عَلَيۡهِم مِّن شَيۡءٖ فَتَطۡرُدَهُمۡ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾(٢) ، وقولك : لمَّا أنتهِ من المذاكرة فأدخلَ الامتحان .

أما **الطلب المحض** : فهو الذى يكون بالفعل لا باسمه ، ولا بالمصدر النائب عنه ، ولا بالخبر المراد به الطلب ، واشتراط المحضية فى الطلب خاص بصيغ الأمر والنهى والدعاء .

أما إذا كان اسم الفعل هو الدال على الطلب مثل : عليك نفسك فتنجو ، أو : صه فتسلم ، أو : نزال فأحدثك .

---

(١) سورة آل عمران – آية رقم ٤٧ .
(٢) سورة الأنعام – آية رقم ٥٢ .

أو المصدر النائب عن فعله ، مثل : صبرًا فيأتى لك الفرج ، أو : سكوتًا فتسلم ، أو : سقيا لك فتروى .

أو الخبر الدال على الطلب ، مثل : حسبك الحديث فينام الناس أو : غفر الله لمحمد فيدخله الجنة .

فإن الطلب فى كل هذه الأمثلة ليس محضًا ، ولذلك يوجب الجمهور رفع المضارع بعد الفاء ، ولكن الكسائى يجيز النصب بعد الطلب المدلول عليه باسم الفعل أو بالخبر ، وابن هشام يرجح النصب بعد المصدر النائب عن فعله .

أما إذا خلا ما قبل الفاء من الدلالة على الطلب ، وكان خبرًا مثبتًا ، فإن النصب يمتنع ، لأن العطف هو المتبادر حينئذ ، تقول : علىّ يذاكر فينجح ، ومحمد يهمل فيرسب ، وما ورد على خلاف ذلك محمول على الضرورة أو التأويل ، مثال ذلك قول الشاعر :

سأترك منزلى لبنى تميم ∴ وألحقُ بالحجازِ فأستريحا

هذا ويلحق بالطلب جوازًا وقوع المضارع الذى اتصلت به فاء السببية بين الشرط والجزاء ، أو بعد جملتى الشرط والجزاء ، لشبه الشرط بالطلب ، فحين تقول : إن تزرنى فتحسن إلىّ أكافئك ، أو : إن تجتهد تنجح فأكافئك ، كأنك قلت له : زرنى واجتهد .

أنواع الطلب : يتحقق الطلب قبل المضارع المنصوب بـ " أن " مضمرة بعد فاء السببية فى ثمانية ، مجموعة فى قول القائل :

مُرْ وادْعُ وانْهَ وسَلْ واعْرِضْ لِحَضِّهِمُ ∴ تَمَنَّ وارْجُ كذاك النفْىُ قد كمُلا

فهى : الأمر ، والدعاء ، والنهى ، والاستفهام ، والعرض ، والتحضيض ، والتمنى ، والرجاء على خلاف فيه ؛ وقد عرفنا شرط الأمر والدعاء والنهى فى أن يكون الطلب بها محضًا على الخلاف السابق .

أما الاستفهام فقد اشترط فيه **الفارسى وابن مالك** ألا يتضمن وقوع الفعل فى الزمن الماضى بحيث يمتنع عندهما ، مثل قولك : لم ضربت عليًا فيجازيك ، لأن الضرب قد تحقق ، والمصدر الذى سنتصيده منه يتعذر الإتيان به ، ذلك أن نصب الفعل بعد الفاء هنا سيجعله مستقبلاً ، وعلى ذلك فالمجازاة لم تحدث مع أن الضرب قد حصل فعلاً ، وقد تكلف من أجاز ذلك بأن صاغ المصدر المتصيد من لازم الفعل وليس من صيغته ، على تقدير : ليكن منك إعلام بسبب ضرب علىّ فمجازاته ، وهذا التكلف أيضًا وارد فيما إذا كان الاستفهام بجملة اسمية خبرها جامد ، مثل قولك : هل علىّ أخوك فتكرمه ، فالتقدير : هل يثبت كون علىّ أخاك فاكرام له منا .

وأما الرجاء ، فالجمهور على منع النصب بعده ، **والفراء** وتبعه **ابن مالك** يقيسانه على التمنى ويحتجان بقراءة حفص فى قوله تعالى : ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۞ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾(١) ، بنصب " أطلع " ، وقوله تعالى : ﴿لَعَلَّهُۥ

---

(١) سورة غافر – آية رقم ٣٦ ، ٣٧ .

يَزَّكَّىٰٓ ۝ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ ﴾(١) ، بنصب " تنفع "
وكقول الراجز :

علّ صروف الدهر أو دُولاتِها ∴ تُدِلْنَنَا اللمّةَ من لمّاتها

فتستريحَ النفسُ من زفراتها

أما الأمثلة والشواهد على نصب المضارع بعد أنواع الطلب السابقة ، وبعد تحقق معنى السببية فى الفاء المتصلة بالمضارع ، فكثير ، نجتزئ منها بما يأتى :

مع الأمر ، قول الشاعر :

يا ناق سيرى عنقا فسيحا ∴ إلى سليمان فنستريحا

ومع الدعاء ، قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ ﴾(٢) ،
وقول الشاعر :

رب وفقنى فلا أعدل عن ∴ سنن الساعين فى خير سنن

وقول الآخر :

فيارب عجل ما أؤمل منهم ∴ فيدفأ مقرور ويشبع مرمل

ومع النهى ، قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾(٣) ، وقوله : ﴿ وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ

(١) سورة عبس – آية رقم ٣ ، ٤ .
(٢) سورة يونس – آية رقم ٨٨ .
(٣) سورة الأنعام – آية رقم ١٥٣ .

ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾[١] ، وقوله : ﴿ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٖ فَيَأۡخُذَكُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾[٢] ، وقوله : ﴿ وَلَا تَرۡكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ ﴾[٣] ، وقوله : ﴿ لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ عَلَىٰٓ إِخۡوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيۡدًا ﴾[٤] ، وقوله : ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡ دَخَلَۢا بَيۡنَكُمۡ فَتَزِلَّ قَدَمُۢ بَعۡدَ ثُبُوتِهَا ﴾[٥] ، وقوله : ﴿ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ فَتَقۡعُدَ مَلُومٗا مَّحۡسُورًا ﴾[٦] ، وقولـه : ﴿ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ ﴾[٧] ، وقـوله : ﴿ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[٨] ، وقوله : ﴿ لَا تَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا فَيُسۡحِتَكُم بِعَذَابٖ ﴾[٩] .

وقول الشاعر :

لا يخدعنّك موتورٌ وإن قدمت ∴ ترّاتُـه فيحقّ الحـزنُ والندم

(١) سورة البقرة – آية رقم ٣٥ .
(٢) سورة الأعراف – آية رقم ٧٣ .
(٣) سورة هود – آية رقم ١١٣ .
(٤) سورة يوسف – آية رقم ٥ .
(٥) سورة النحل – آية رقم ٩٤ .
(٦) سورة الإسراء – آية رقم ٢٩ .
(٧) سورة الأحزاب – آية رقم ٣٢ .
(٨) سورة ص – آية رقم ٢٦ .
(٩) سورة طه – آية رقم ٦١ .

ومع الاستفهام ، قوله تعالى : ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾(١) ، وقوله : ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ﴾(٢) ، وقوله : ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾(٣) ، وقول الشاعر :

هل تعرفون لُباناتى فأرجُوَ أن ∴ تُقْضَى فيرتَدَّ بعضُ الروح للجسد

هذا ولا فرق بين الاستفهام الحقيقى والاستفهام الإنكارى أو التوبيخى ، لأن الاستفهام الإنكارى والتوبيخى فى معنى النفى ، أما الاستفهام التقريرى فمعناه إثبات ، فإذا نظرنا إلى صورة النفى الموجودة أو صورة الاستفهام السابق على النفى نصبنا الفعل ، وإذا نظرنا إلى أن المعنى ليس فيه نفى ولا طلب رفعنا الفعل ، ومن أمثلة النصب ، قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا﴾(٤) ، وقوله : ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾(٥) ، وقوله : ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ﴾(٦) .

---

(١) سورة البقرة – آية رقم ٢٤٥ .
(٢) سورة الأنعام – آية رقم ١٤٨ .
(٣) سورة الأعراف – آية رقم ٥٣ .
(٤) سورة النساء – آية رقم ٩٧ .
(٥) سورة يوسف – آية رقم ١٠٩ .
(٦) سورة الحج – آية رقم ٤٦ .

ومثال الرفع ، قول الشاعر :

ألم تسأل الربْع القــواء فينطقُ ∴ وهل تخبرنْك اليــوم بيداءُ سملقُ

ومع العرض ، قول الشاعر :

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصرَ ما ∴ قد حــدثوك فما راء كمن سمعا

ومع التحضيض ، قوله تعالى : ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا﴾[1] ، وقوله : ﴿وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا﴾[2] .

وقول الشاعر :

لولا تعوجين يا سلمى على دَنِفٍ ∴ فتُخمِــدى نارَ وَجْدٍ كاد يَبْريه

ومع التمنى ، قوله تعالى : ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا۟ مِنَّا﴾[3] ، وقوله : ﴿لَوْ أَنَّ لِى كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[4] ، وقول الشاعر :

يا ليت أمَّ خُلَيْدٍ واعدَتْ فَوَفَتْ ∴ ودام لى ولها عُمْرٌ فتصطحبا

٥ – إضمارها بعد واو العطف المفيدة للمعية والمصاحبة بعــد نفــى محض أو طلب محض :

---

(١) سورة الفرقان – آية رقم ٧ .
(٢) سورة القصص – آية رقم ٤٧ .
(٣) سورة البقرة – آية رقم ١٦٧ .
(٤) سورة الزمر – آية رقم ٥٨ .

والمقصود بإفادة المعية والمصاحبة ، أن يجتمع مضمون ما بعدها مع مضمون ما قبلها فى زمن واحد(١) .

وأما أنها للعطف وأن ما قبلها يكون نفيًا محضًا أو طلبًا محضًا فما قلناه فى " **فاء السببية** " ينطبق تمامًا على " **واو المعية** " إلا أن أنواع الطلب الثمانية التى عرفناها هناك ، وعرفنا أمثلتها وشواهدها ، ليست متحققة كلها فى " **واو المعية** " ، بل الوارد المسموع فيها أربعة فقط ، هى : الأمر ، والنهى ، والاستفهام ، والتمنى ؛ وقد قاس النحويون ما لم يسمع فى واو المعية على ما سمع فى فاء السببية لاتفاقهما فى كثير من الضوابط ، أما ما ورد **مع النفى** ، فقوله تعالى : ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾(٢) ، أى لم يكن لله علم بجهادكم مصاحب للعلم بصبركم ، **ومع الطلب بالأمر** ، قوله تعالى : ﴿اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِن بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾(٣) ، على أن الفعل هنا محتمل للجزم عطفًا على جواب الطلب فى قوله : ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ .

---

(١) راجع دراسات فى النحو ، ص٩٢ .
(٢) سورة آل عمران – آية رقم ١٤٢ .
(٣) سورة يوسف – آية رقم ٩ .

وقول الشاعر :

فقلت ادْعِي وأدْعــوَ إن أندى ∴ لِصــوتٍ أن ينادِيَ داعــيان

ومــع الطلــب بــالنهى ، قولـــه تعـــالى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ﴾(1) ، مع احتمال أن يكون الفعل " تدلوا " معطوفًا على المجزوم بـــ " لا " الناهية فى قوله : ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ﴾، وقول الشاعر :

لأتَنْهَ عن خــلُقٍ وتأتىَ مثــلَه ∴ عارٌ عليك – إذا فعلت – عظيم

ومع الطلب بالاستفهام ، قوله تعالى : ﴿أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾(2) .

وقول الشاعر :

أتَبيتُ ريّانَ الجفون من الكَرى ∴ وأبيــتَ منك بليــلة الملسوع

ومع الاستفهام التقريرى ، قول الآخر :

ألم أكُ جــارَكم ويكــونَ بينى ∴ وبينكــم المــودةُ والإخـــاء

ومع الطلب بــالتمنى ، قولـــه تعـــالى : ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾(3) .

---

(1) سورة البقرة – آية رقم ١٨٨ .
(2) سورة الأعراف – آية رقم ١٢٧ .
(3) سورة الأنعام – آية رقم ٢٧ .

متى يمتنع النصب بعد الواو ؟ :

فإذا لم تفد الواو المصاحبة ، فلا تخلو من أن تكون للعطف أو للاستئناف ، فإن كانت **للعطف** أخذ المضارع بعدها إعراب المعطوف عليه جزمًا أو نصبًا أو رفعًا ، وإن كانت **للاستئناف** رفع المضارع بعدها ، ولهذا جاز فى المثال المشهور : " **لا تأكل السمك وتشرب اللبن** " ثلاثة أوجه : **النصب** على معنى أن المتكلم ينهى عن اجتماع أكل السمك وشرب اللبن ، فإذا أكل سمكًا لم يشرب لبنًا وإذا شرب لبنًا لم يأكل سمكًا .. **والرفع** على معنى النهى عن أكل السمك وإباحة شرب اللبن .. **والجزم** على معنى النهى عن أكل السمك وعن شرب اللبن .

جواز إضمار " أن "

يرجع حكم النحاة بالجواز أو الوجوب ، إلى إمكان ظهورها فى الفصيح أو عدم الإتيان بها مطلقًا ، والأدوات التى تضمر " أن " بعدها جوازًا خمسة أيضًا : منها حرف واحد من حروف الجر ، وأربعة من حروف العطف ، فأما حرف الجر فهو " اللام " سواء أفادت العلة أم لم تفد ، المهم أنها ليست " لام الجحود " ، أى لم يسبقها كون ماض منفى ، وليست " اللام " التى يجب إظهار " أن " معها ، وهى ما يأتى بعدها " لا " نافية أو زائدة – كما مر – .

ومثال المضارع المنصوب بعد اللام بـ " أن " ظـاهرة ، قولـه تعالى : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾(١) .

ومثاله منصوبًا بـ " أن " مضـمرة ، قولـه تعـالى : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾(٢) ، وقد جاءت هذه اللام دالة على التعليل وهي ما تسمى " لام كي " ، وقد وردت في كتاب الله ﷻ فـي أربـع وأربعين ومائتي آية ، أولها قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُم بِهِ عِندَ رَبِّكُمْ ﴾(٣) ، وآخـرها قـوله ﷻ : ﴿ يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ ﴾(٤) ، وجاءت دالة على **العاقبة والصيرورة** احتمالاً راجحًا في ثلاثين آيـة ، أولها – بحسب الترتيب القرآني – قوله تعالى حكاية عن مقالة الكافرين لبعضهم : ﴿ لَّوْ كَانُوا عِندَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ ﴾(٥) ، وآخرها ، قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا ﴾(٦) ، ومنها قـوله تعالى :

(١) سورة الزمر – آية رقم ١٢ .
(٢) سورة الأنعام – آية رقم ٧١ .
(٣) سورة البقرة – آية رقم ٧٦ .
(٤) سورة الزلزلة – آية رقم ٦ .
(٥) سورة آل عمران – آية رقم ١٥٦ .
(٦) سورة النجم – آية رقم ٣١ .

﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾(١) ، وجاءت بعد الإرادة والأمر زائدة **مؤكدة** فى أربع عشـرة آية ، أولها قوله تعالى : ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾(٢) ، وآخرها قوله تعالى : ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾(٣) .

وأما العواطف الأربعة ، فهى : الواو ، والفاء ، و" أو " ، و" ثم " ، ولابد من أن يسبقها معطوف عليه جامد خالص من شـائبة الفعليـة ، بمعنى أنه لا يكون مشتقًا ولا مؤولاً بمشتق ، ومن الواضـح أن الجامد قسمان : قسم لم يشتق من غيره ولا يشتق غيره منه ، كأسماء الأجناس والذوات ؛ وقسم لم يشتق من غيره ولكن غيره اشتق منه – على رأى البصريين – وهو المصدر ، حيث هو الأصل والفعل وباقى المشـتقات فرع عنه .

ومثال الواو بعد اسم جامد من القسم الأول ، قول الشاعر :

ولولا رجالٌ من رُزامَ أعـزةٌ ∴ وآلُ سُـبَيْعٍ أو أسـوءَك علقما

---

(١) سورة القصص – آية رقم ٨ .
(٢) سورة النساء – آية رقم ٢٦ .
(٣) سورة البينة – آية رقم ٥ .
هذه الإحصاءات مأخوذة من رسالة " المصادر واستعمالاتها فـى القـرآن الكـريم " للمؤلف ، مودعة بكلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر .

فالمصدر المؤول هنا من " أن " المضمرة جوازًا بعد الواو ومن الفعل " أسوءك " معطوف على " رجال " ، وهو اسم جامد خالص ، ومثالها بعد اسم جامد من القسم الثانى وهو المصدر ، قول الشاعر :

ولُبس عباءةٍ وتقرَّ عينى ∴ أحبُّ إلىَّ من لُبسِ الشّفوف

ومثال **الفاء** ، قول الشاعر :

لولا توقُّعُ معترٌّ فأُرضيَه ∴ ما كنتُ أوثر اترابا على ترَب

ومثال " أو " ، قول الله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾(١) .

ومثال " **ثم** " ، قول الشاعر :

إنى وقتلِى سُلَيْكًا ثم أعقِلَه ∴ كالثور يُضرَبُ لما عافت البقر

فإذا كان المعطوف عليه غير خالص من تأويل الفعل ، كاسم الفاعل مع " ال " الموصولة ، كقولك : الغافل عن ربه فيدخل النار هو الأحمق ، لم يكن فى المضارع إلا الرفع ، لأنه يجوز عطف الفعل على الاسم المشبه له والعكس ، لأن قولك : الغافل فى مقام الذى يغفل ، كما جاء ذلك فى قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾(٢) ، وكما جاز عكسه فى قوله ﷻ : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ

---

(١) سورة الشورى – آية رقم ٥١ .

(٢) سورة الملك – آية رقم ١٩ .

﴿وَٱلنَّوَىٰ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّ﴾(١) ، فعطف فى الأولى الفعل " يقبضن " على اسم الفاعل " صافات " ، وعطف فى الثانية اسم الفاعل " مخرج " على الفعل " يخرج " .

تنبيهات

١ – ومما يجدر التنبيه عليه ، أن فاء السببية وواو المعية اللتين يقدر نصب الفعل بعدهما بـ " أن " مضمرة وجوبًا ، تعطف مصدرًا مؤولاً على مصدر متصيد من الكلام ، أما الواو العاطفة وأخواتها ، فهى تعطف مصدرًا مؤولاً على اسم جامد ظاهر فى الكلام ، وهذا فرق مهم يضاف إلى الفروق السابقة .

٢ – كما نلفت النظر ، إلى أن المضارع إذا لم يسبقه ناصب مما تقدم ، فهو إما مجزوم إن سبق بجازم وإما مرفوع ، فإذا رأيناه فى نص ثابت منصوبًا ، كان ذلك من قبيل الشذوذ الذى لا يصح القياس عليه ، ومن هذا قولهم : خذ اللص قبل يأخذَك ، وقولهم : مُرْه يحفرَها ، وقولهم : تسمعَ بالمعيدىّ خير من أن تراه ، وقول الشاعر :

ألا أيهذا الزاجرِى أحضرَ الوغى ∴ وأن أشهد اللذاتِ هل أنت مُخْلِدِى

والتقدير فى كل هذه النصوص : أن الفعل منصوب بـ " أن " محذوفة ، لكن حذفها وإضمارها ليس على سنن ما ذكرناه ، ولكن

---

(١) سورة الأنعام – آية رقم ٩٥ .

على أساس أن الحرف قد حذف وبقى عمله ، وهذا غير معهود فى اللغة ، لأن الحرف عامل ضعيف ، إذا حذف بطل عمله .

ومن الكوفيين من أجاز القياس على ذلك ، واستدلوا بقـــراءة النصب فى قوله تعالى : ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾[١] ، وقراءة الحسن بالنصب أيضًا فـــى قوله ﷻ : ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾[٢] .

٣ – أما رفع الفعل بعد حذف الحرف ، فبعض النحاة يـــراه مقيسًـــا ، وبعضهم يراه مسموعًا ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[٣] ، علـــى تقـــدير : " أن " قبل " يريكم " على أساس أن الجملة اسمية مكونة من مبتـــدأ هـــو المصـــدر المؤول من " أن " المقدرة والفعل ، والخبر هـــو شـــبه الجملة السابق على المبتدأ ، ومن النحاة من يرى الجملة فعليـــة ، على أساس تعلق الجار والمجـــرور بالفعل بعـــده ، وكأنه قـــال : " ويريكم من آياته البرق " .

ومثل هذه الآية قوله تعالى : ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ ، برفع الفعل كما فى قراءة حفص .

---

(١) سورة الأنبياء – آية رقم ١٨ .
(٢) سورة الزمر – آية رقم ٦٤ .
(٣) سورة الروم – آية رقم ٢٤ .

جوازم المضارع

الجزم بعد الطلب : إذا **سقطت الفاء** الدالة على السببية – والتى تحدثنا عنها فيما ينصب المضارع بعده بـ " أن " مضمرة وجوبًا – **وكان قبلها طلب** لا نفى **وقصد الجزاء** – بمعنى أن ما بعدها يكون مسببًا عما قبلها كما فى فعل الشرط وجوابه ، جزم المضارع فى جواب هذا الطلب ، ويشترط النحاة إذا كان الطلب **بغير النهى صحة وضع** " **إن** " **الشرطية** قبل مضارع الأمر ، مثل : اجتهد تنجح ، والأصل : اجتهد فتنجح ، أى ليكن منك اجتهاد فنجاح ، فسقطت الفاء وصار التقدير : إن تجتهد تنجح .

وإن كان الطلب **بالنهى** ، اشترط صحة وضع " إن لا " قبل مضارع الأمر ، مثل قولك : لا تهمل تنجح ، فإنه يصح : إن لا تهمل تنجح ، بخلاف ما إذا قلت : لا تهمل ترسب ، أو : لا تدن من الأسد يأكلك ، فإنه لا يصح ولا يعقل أن يكون عدم الإهمال وهو الاجتهاد سببًا فى الرسوب أو جزاء له ، ولا عدم الدنو وهو البعد عن الأسد سببًا فى افتراسه ، ولهذا أجمع القراء السبعة على رفع المضارع بعد النهى فى قوله تعالى : ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾(١) لعدم صحة حلول " إن لا تمنن تستكثر " ، فالذى يمن على غيره يستكثر ما أعطاه له ، أما الذى لا يمن فلا يستكثر .

(١) سورة المدثر – آية رقم ٦ .

فإن أريد بالاستكثار هنا الاستكثار من الثواب بعدم المن ، كان الجزم صحيحًا ، لأن عدم المنّ يكثّر الحسنات ، وبهذا المعنى جاءت قراءة الحسن البصرى بالجزم فى هذه الآية .

وقد خالف الكسائى فى هذا الشرط وجعل القرينة وحدها هى الحكم واستدل بقول النبى ﷺ : « **من أكل من هذه الشجرة فلا يقربَنّ مسجدنا يؤذنا** » ، وقول الصحابى لرسول الله ﷺ : " **لا تشرف يصبك سهم** " ، إذ عدم القرب من المسجد لا يؤذى من فيه برائحة الثوم ، فلا يصلح هنا تقدير : إن لا يقرب مسجدنا يؤذنا ، ولا : إن لا تشرف يصبك سهم .

ويؤول البصريون ذلك ، بأن الفعل فى هذين النصين بدل اشتمال ، فجزمه على البدل لا على جواب الطلب .

على أنه لابد من مراعاة معنى الجزاء ، ويكفى فى الطلب أى صيغة تدل عليه ، فلا يشترط فى الطلب أن يكون محضًا – كما اشترط ذلك مع فاء السببية وواو المعية – تقول : زرنى أزرك ، لا تعص الله يدخلك الجنة ، رب وفقنى أطعك ، أين بيتك أزرك ، ليت لى ما لا أنفقهْ فى سبيل الله ، ألا تزورنا تُصِبْ خيرًا ، هلا تجتهد تنجحْ ، لعلك تتقدم يكْرمك والداك ، وتقول فى الطلب الذى ليس محضًا – أى مدلولاً عليه بغير لفظ فعل الطلب ، أى بالخبر المراد به الطلب – : اتَّقى اللهَ امرؤٌ فعل خيرًا يثبْ عليه ، ويقول الله تعالى : ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ

لَكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۞ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾[١] ،

وتقول : حسبُك الحديث ينمْ الناس ، وتقول : مكانَك تُحْمَدى أو تستريحى وسكوتًا تسلمْ ، ويقول الشاعر :

لعل التفاتًا منك نحوى ميسر ∴ يُملْ منك بعد العسر عِطفيك لليسر

فإن لم يقصد الجزاء ، وجب رفع الفعل إما على اعتبار الجملة وصفًا إن كانت مسبوقة بنكرة ، مثل : ليت لى ما لا أنفقُ منه ، ومثل قوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۞ يَرِثُنِى ﴾ [٢] بالرفع ، وإما على اعتبارها حالاً إن كانت مسبوقة بمعرفة ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ ، وإما على الاستئناف إن لم يسبقها ما يصلح للوصفية أو الحالية ، كما فى قول الشاعر :

وقال رائدهم أرسوا نزاولُها ∴ فحتف كل امرئ يجرى بمقدار

ومما يحتمل الحال والاستئناف ، قوله تعالى : ﴿ فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى الْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾[٣] ، وقوله : ﴿ وَأَلْقِ مَا فِى يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓا ﴾[٤] فى قراءة الرفع ، ومما يحتمل الثلاثة (الوصفية ، والحالية ، والاستئناف) ، قوله تعالى :

---

(١) سورة الصف – آية رقم ١١ ، ١٢ .
(٢) سورة مريم – آية رقم ٥ ، ٦ .
(٣) سورة طه – آية رقم ٧٧ .
(٤) سورة طه – آية رقم ٦٩ .

﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾(١) ،
فجملة " تطهرهم " يمكن أن تكون صفة لـ " صدقة " وهي نكرة ، ويمكن أن تكون حالاً من فاعل " خذ " وهو معرفة ، ويمكن أن تكون مستأنفة .

عامل الجزم بعد الطلب : من الواضح أن الطلب وحده لا يصلح أن يكون عاملاً للجزم ، ولذا اختلف النحاة فى تحديد العامل هنا :

فالجمهور على أن العامل شرط مقدر ، ففى الكلام جملتان حين تقول : اجتهد تنجح ، والتقدير : اجتهد فإن تجتهد تنجح ، فما بعد الطلب مجزوم بالشرط المقدر مع فعله .

ويرى بعضهم أنه مجزوم بلفظ الطلب لتضمنه معنى الشرط .

وقال آخرون : إنه مجزوم بلفظ الطلب لنيابته عن أداة الشرط بعد حذفها مع فعل الشرط كما ناب المصدر عن فعله .

وقيل : العامل لام أمر مقدرة ، وواضح أن رأى الجمهور هو الراجح .

أدوات الجزم :

تنقسم هذه الأدوات إلى : ما يجزم فعلاً واحدًا ، وما يجزم فعلين تربط بينهما الأداة .

---

(١) سورة التوبة – آية رقم ١٠٣ .

فالذى يجزم فعلاً واحدًا أربعة أحرف هى :

١ - " **لا** " **الطلبية** : وهى تختص بطلب الترك ، سواء كان على سبيل **النهى** من الأعلى للأدنى ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًا ﴾(١) ، وقولــه : ﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ ﴾(٢) ، أو على سبيل **الدعاء** من الأدنى للأعلى كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ﴾(٣) ، أو على سبيل **الالتماس** ، كمــا تقول لزميلك : لا تتغيب عن الدرس فهو مفيد ، وقد يخرج طلــب الترك مجازًا إلى التهديد ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ ءَامِنُواْ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴾(٤) .

ومن البدهيات ، أن الطلب يقتضى أن هناك طالبًا ومطلوبًــا ، وليس من المستساغ أن يطلب المرء من نفســه ، بـل المقصــود والمعقــول أن يطلب المتكلم من مخاطبه كما هو السائد الكثير فى

---

(١) سورة البقرة – آية رقم ٢٣١ .
(٢) سورة هود – آية رقم ١١٣ .
(٣) سورة البقرة – آية رقم ٢٨٦ .
(٤) سورة الإسراء – آية رقم ١٠٧ .

اللغة والأساليب الفصيحة ، من مثل قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ۝ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ﴾(١) .

وقد يأتى طلب الترك **للغائب** ليبلغه إليه السامع ، ولكن لأنه خلاف الأصل لم يكثر استعماله كثرة ما أتى للمخاطب ، ومنه قوله تعالى : ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾(٢) ، وقوله : ﴿فَلَا يُسۡرِف فِّي ٱلۡقَتۡلِ﴾(٣) .

وقد يأتى أيضًا مسندًا **للمتكلم** إذا كان الفعل مبنيًا للمجهول ، لأن المنهى فى الحقيقة غير المتكلم ، وكأنه حين يقول : لا أُهْضَم ، أو : لا نُظلَم ، يقول : لا يَهْضِمْ حقى أحد ، ولا يَظلِمْنا أحد .

أما أن يطالب المتكلم نفسه بترك الفعل ، فذلك نادر ، ولا يتأتى إلا لملحظ بلاغى ينتهى به إلى نهى لغيره ، وذلك كما جاء فى بيت النابغة حين أراد نهى قومه عما يؤدى إلى سبى نسائهم :

لا أعْرِفَنْ ربربا حورًا مدامعُها ∴ مردَّفاتٍ على أعقاب أكوار

---

(١) سورة الحجرات – آية رقم ١ ، ٢ .
(٢) سورة آل عمران – آية رقم ٢٨ .
(٣) سورة الإسراء – آية رقم ٣٣ .

وكما تقول لولدك : لا أرَيَنَّك مع رفاق السوء ، وكما يقول الشاعر داعيًا لنفسه ومن معه ألا يعودوا إلى دمشق مادام فيها معاوية :

إذا ما خرجنا من دمشقَ فلا نَعُدْ ∴ لها أبدًا مادام فيها الجُراضِمِ

الفصل بين الأداة والفعل :

هذا والأصل أيضًا أن تدخل هذه الأداة على الفعل مباشرة لا يفصل بينهما أى فاصل ، وقد يضطر شاعر إلى هذا الفصل من أجل الوزن فيقول :

وقالوا : أخانا لا تَخَشَّعْ لظالم ∴ عزيز ولا – ذا حقٍّ قومِك – تَظْلِمِ

وجريًا على قاعدة : " **يتوسع فى الظرف والمجرور ما لا يتوسع فى غيرهما** " ، أجاز بعض النحاة الفصل بهما مثل قولك : لا اليوم تسافر ، و : لا فى الواجب تقصر .

واستنادًا إلى قاعدة : " **وحذف ما يعلم جائز** " ، أجاز ابن عصفور حذف المضارع المجزوم بـ " لا " إذا دل عليه دليل ، كقولك : اضرب ولدك إن أساء وإلا فلا ، أى فلا تضربه .

٢ – **اللام الطلبية** : وهذه تطلب حدوث الفعل لا تركه ، إما على سبيل **الأمر** أيضًا من الأعلى للأدنى ، مثل قوله تعالى : ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ﴾[1] ،

---

(١) سورة الطلاق – آية رقم ٧ .

وإما على سبيل **الدعاء** من الأدنى للأعلى ، كقوله تعالى حكاية عن قول أهل النار : ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[١] ، وإما على سبيل **الالتماس** من مساويك وزميلك : لتنتبه إلى دروسك ، وقد تخرج هذه اللام أيضًا إلى التهديد مجازًا ، كقوله تعالى : ﴿وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾[٢] .

ولما كان الأصل فى طلب الفعل هو فعل الأمر للمخاطب لم يكثر دخول لام الطلب على المضارع إذا كان للمخاطب ، مع أن أصل الطلب أن يكون للمخاطب – كما سبق بيانه فى " لا " – ، وقد ورد من ذلك قليل ، مثل قوله تعالى : ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾[٣] فى قراءة **عثمان وأبىّ** بتاء المخاطبين ، وقوله ﷺ : « **لتاخذوا مصافكم** » ، ولو جاء بذلك على صيغة الأمر المخصصة لذلك لقال : فافرحوا ، خذوا .

والكثير الوارد دخولها على المضارع إذا كان لغائب ، مثل قوله تعالى : ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا﴾[٤] ، أو كان للمخاطب المبنى للمجهول ، مثل قولك : لتكرم يا علىّ – بضم التاء وفتح الراء – حيث المأمور هنا ليس المخاطب ولكنه من

---

(١) سورة الزخرف – آية رقم ٧٧ .
(٢) سورة الكهف – آية رقم ٢٩ .
(٣) سورة يونس – آية رقم ٥٨ .
(٤) سورة التوبة – آية رقم ٨٢ .

يكرم المخاطب ، أو كان للمتكلم المبنى للمجهول أيضًا ، مثل قولك : لنكافأ فقد بذلنا جهدًا مشكورًا – بضم النون وفتح الفاء – حيث إن المطلوب منه المكافأة غيرُ المتكلمين .

أما دخول هذه اللام على فعل المتكلم المبنى للفاعل المعلوم ، فقليل ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾(١) ، وقوله ﷺ : « **قوموا فلأصل لكم** » .

والحركة التى تستحقها هذه اللام هى الكسرة ، لأن الأصل فيها السكون ، ولما كان متعذرًا البدء بساكن حركت بالكسر على ما هو المتبع ولكنها إذا وقعت بعد واو العطف أو فائه ، كان تسكينها أكثر لزوال السبب وجاز كسرها طردًا للقاعدة على أساس أنها كلمة وواو العطف كلمة والفعل كلمة ثالثة ، ومثل تسكينها قوله تعالى : ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾(٢) ، أما وقوعها بعد " ثم " فالأجود التحريك ، ويجوز الإسكان ، عكس الفاء والواو ، قال تعالى : ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾(٣) ، قرئ بالكسر والإسكان فى اللام .

ولأن هذه اللام حرف واحد ، لم يجز فى الاختيار ولا فى الضرورة فصلها من الفعل بأى فاصل .

---

(١) سورة العنكبوت – آية رقم ١٢ .
(٢) سورة البقرة – آية رقم ١٨٦ .
(٣) سورة الحج – آية رقم ٢٩ .

يكثر حذف لام الأمر بعد فعل القول إذا جاء بصيغة الأمر ، نحو قوله تعالى : ﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ ٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾(١) ، وقوله ﷻ : ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾(٢) ، على تقدير : ليقولوا ، ليقيموا ، فحذفت اللام وبقى عملها ، ومن النحاة من جعل الجزم فى مثل هذا فى جواب الطلب ، ومنهم من قدر شرطًا بعد الطلب ، كأنه قال : " قل لعبادى فإن تقل لهم يقولوا " ، ومنهم من جعل الطلب نائبًا عن أداة الشرط – كما سبق – .

يقل حذفها وإبقاء عملها بعد قول بغير صيغة الأمر ، نحو قول الشاعر :

قلت لبوّاب لديه دارُها ∴ تيذنْ فإنى حمؤها وجارها

تحذف فى الضرورة ويبقى عملها إذا لم يسبقها قول لا بصيغة الأمر ولا بغيرها ، مثل قول الشاعر :

محمدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نفس ∴ إذا ما خِفتَ من أمر تَبَالا

وقوله :

فلا تستطل منى بقائى ومدتى ∴ ولكنْ يَكُنْ للخير منك نصيب

٣ – " لم " : وهذا هو الحرف الثالث مما يجزم فعلاً واحدًا ، وهو حرف مختص بالدخول على المضارع لا يتعداه ، فلما اختص به جزمه ، وهو حرف يفيد النفى ، ويقلب زمن المضارع إلى الماضى

---

(١) سورة الإسراء – آية رقم ٥٣ .
(٢) سورة إبراهيم – آية رقم ٣١ .

فهو إذن حرف نفى وجزم وقلب ، وأمثلته وشواهده مستفيضة لا تحصر ، ومنها قوله تعالى : ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[1] ، وقوله : ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾[2] ، وقوله : ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾[3] .

وهناك لغة لا تجزم بها وتكتفى بدلالتها على النفى والقلب ، قال شاعرهم :

لولا فوارسُ من ذُهْلٍ وأسرتِهم ∴ يوم الصُّلَيفاءِ لم يُوفون بالجار

فأثبت النون فى المضارع مع سبقه بـ " لم " .

كما أن من العرب من ينصب بها المضارع دون التفات إلى أن شرط النصب بأى أداة أن يكون الفعل مستقبلاً ، قال راجزهم :

فى أىّ يومَىَّ من الموت أفرّ ∴ أيومَ لم يُقْدَرَ أم يومَ قُدِر

بفتح الراء من " يقدر " ، وخرج بعض النحاة على هذه اللغة قراءة بعض السلف : ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾[4] ، بفتح الحاء من " نشرح " ، وتكلف غيرهم فقال : " إن الفتحة فى هذين الفعلين

---

(١) سورة الإخلاص – آية رقم ٣ ، ٤ .
(٢) سورة البينة – آية رقم ١ .
(٣) سورة الإنسان – آية رقم ١ .
(٤) سورة الشرح – آية رقم ١ .

فتحة بناء ، وأن الفعل فيها مسند إلى نون التوكيد المحذوفة " ، غير أن من قواعدهم عدم التأكيد لما اقترن بـ " لم " لدلالتها على الماضى ، كما أن من قواعدهم أن نون التوكيد لا تحذف إلا فى الوقف أو لالتقاء الساكنين ، وليس هنا أحد السببين ، وقيل : " إن هذه الفتحة فتحة اتباع وتناسب للفتحة التى قبلها والفتحة التى بعدها " .

٤ - " **لما** " : وهى الحرف الرابع والأخير من حروف الجزم لفعل واحد ، ومعناها هو معنى " لم " أى تفيد النفى والجزم والقلب ، ومن أمثلتها قوله تعالى : ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾[1] ، وقوله : ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ﴾[2] ، وقوله : ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم﴾[3] .

وبالتأمل فى " لما " يتبين أنها هى " لم " زيدت عليها " ما " ، **وهما يتفقان فيما يأتى :**

أ - فى الحرفية .   ب- فى النفى .

جـ- فى الجزم .   د - فى القلب .

هـ- فى جواز دخول همزة الاستفهام عليهما مع بقاء العمل ، قال تعالى : ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾[4] ، وقال الشاعر :

---

(١) سورة ص - آية رقم ٨ .
(٢) سورة آل عمران - آية رقم ١٤٢ .
(٣) سورة البقرة - آية رقم ٢١٤ .
(٤) سورة الشعراء - آية رقم ١٨ .

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصبا ∴ فقلت ألمّا أصحُ والشيبُ وازع

ويفترقان فى أمور :

أ – " لم " يجوز فى منفيها الانقطاع والاستمرار إلى زمن التكلم ، ومن الانقطاع قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾ ، فهو لم يكن ثم كان ومن الاستمرار ، قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾(١) .

أما " لما " فإنه يجب استمرار نفى مدخولها حتى وقت التكلم ، مثل قوله تعالى : ﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾ ، فهم لم يذوقوه حتى نزول تلك الآية ، وكقول الشاعر :

فإن كنتُ مأكولا فكن خير آكل ∴ وإلا فأدركنى ولمّا أُمزّق

فهو لم يمزق حتى وقت إنشاء هذا الشعر بطبيعة الحال .

ب– المنفى بـ " لم " لا يتوقع حصوله فى المستقبل ، أما المنفى بـ " لما " فإنه ينتظر حدوثه بعد زمن التكلم ، وهذا واضح فى المثالين السابقين – الآية والبيت – ، ومثلها قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾(٢) ، فإن إسلامكم خطوة لإيمانكم .

---

(١) سورة مريم – آية رقم ٤ .
(٢) سورة الحجرات – آية رقم ١٤ .

جـ- يجوز مع " لم " أن تصحبها أداة شرط ، مثل قــوله تعالى : ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾(١) ، وقوله : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾(٢) ، وقولهم : لو لم يخف الله لم يعصه ، بخلاف " لما " فلا يجوز اقترانها بأداة شرط .

د - المنفى بـــ " لما " لا يكون إلا قريبًا من الحال ، أى أن الفعل المنفى بـــ " لما " يبتدئ نفيه قبيل زمن التكلم ، بخلاف المنفى بـــ " لم " فإنه قد يكون بعيدًا عن زمن التكلم وقد يكون قريبًا ، ولذا جاز أن تقول : لم أزرك فى العام الماضى ، ولا يجــوز ذلك مع " لما " .

هـ- يجوز حذف مجزوم " لما " فى الاختيار دون ضرورة إذا دل عليه دليل ، وحينئذ يوقف على " لما " ، تقول : قاربت المدينة ولما ، أى ولما أدخلها ، وكقــوله تعــالى فى قراءة حفص : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾(٣) ، أى وإن كلاً لما ينقص من أجــرهم شىء ، ليــوفينهم ربــك أعمــالهم ، وكقــول الشاعر :

فجــئت قبورهــم بَدْءًا ولمّا ∴ فناديت القبــور فلم يُجِــبْنَه

أما مجزوم " لم " فلا يحذف إلا لضرورة ، كقول الشاعر :

---

(١) سورة المائدة - آية رقم ٦٧ .
(٢) سورة البقرة - آية رقم ٢٤ .
(٣) سورة هود - آية رقم ١١١ .

احفظْ وديعتك التى استُودعتَها ∴ يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

ز - يجوز الفصل بين مجزوم " لم " وبينها فى حالة الضـــرورة ، بخلاف " لما " ، قال الشاعر :

فذاك ولم - إذا نحن امترَيْنَا ∴ - تكنْ فى الناس يُدرككَ المِرَاء

وقـــــوله :

فأضْحَتْ مغانيها قفارا رسومُها ∴ كأن لم - سوى أهل من الوحش - تؤهل

ح - ورد إهمال " لم " - كما سبق فى لغة - ولم يرد إهمال " لما "

أقسام " لما " :

هذا و" لما " الجازمة أحد ثلاثة استعمالات لها فى العربيـــة ، والاستعمال الثانى لها أن تأتى حــــرفًا يفيـــد مـــا تفيـــده " **إلا** " **الاستثنائية** ، وتدخل حينئذ على جملة اسمية أو على جملة فعليـــة فعلها ماض لفظًا لا معنى ، مثال دخولها على الجملة الاســـمية ، قـــوله تعالى : ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[1] ، وقـــوله : ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[2] ؛ ومثال دخولها على الماضى لفظًا فقط : أنشدك اللهَ لمّا أكرمتنـــى ، أى لا أســـألك إلا أكرامى ، فالفعل هنا ماض لفظًا ولكنه مستقبل معنى ، حيـــث إن الإكرام لم يحدث بعد ، ومثاله أيضًا قول الشاعر :

---

(١) سورة الطارق - آية رقم ٤ .
(٢) سورة يس - آية رقم ٣٢ .

أنشـــدك الله الـــذى أنت لـــه ∴ لما منحْتَ العفوَ فضلاً والرضا

أما الاستعمال الثالث لها فهو استخدامها **أداة ربط** بين جملتين ، تفيد وجود شيء فيما مضى لوجود غيره ، وتدخل على جملة فعلية فعلها ماض لفظًا ومعنى ، قال تعـــالى : ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾(١) ، وتســـمى حينئـــذ : " لمـــا " الحينيـــة أو الوقتية الرابطة .

أدوات الجزم التى تجزم فعلين :

تشترك هذه الأدوات فى أنها تفيد تعليق حصول مضـــمون جملـــة على حصول مضمون جملة أخرى فى المستقبل ، بحيـــث لا يتحقـــق مضمون الثانية إلا إذا تحقـــق مضـــمون الأولـــى .. وهـــذه الأدوات محصورة فى **إحدى عشرة أداة** كلها من الأسماء إلا " **إن** " فهى حرف باتفاق النحاة و" **إذ ما** " فهى حرف أيضًا عند سيبويه والجمهور ، وهما لمجرد التعليق دون دلالة على ذات أو زمان أو مكان أو حال ، ولأنهما حرفان ، لا محل لهما من الإعراب .

ويرى **المبرد وابن السراج والفارسى** ، أن " إذ ما " ظرف زمان ، وأصلها " إذ " الظرفية زيدت عليها " ما " فجزم بها ، ومعناها حينئـــذ معنى " متى " .

---

(١) سورة الإسراء – آية رقم ٦٧ .

وشواهد الجزم بـ " إن " أكثر من أن تحصى ، فهى أم الباب كله ، قال تعالى : ﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ﴾[١] ، وقال : ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾[٢] ، وقال : ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾[٣] أما " إذ ما " ، فمثالها قول الشاعر :

وإنك إذ ما تأتِ ما أنت آمر ∴ به تُلْفِ مَن إياه تأمرُ آتيا

وأما الأدوات **التسعة الباقية** ، فكلها أسماء باتفاق ، ولكنها **ثلاثة أنواع** : ما يستعمل ظرفًا ، وما يستعمل غير ظرف ، وما يستعمل ظرفًا وغير ظرف .

١ – **والظرف** زمانى ومكانى ، **فالزمانى** له من الأسماء : "**متى وأيان**" فهما للزمان عمومًا لا يختصان بزمن ، قال الشاعر :

متى تأتِه تعشُو إلى ضوء ناره ∴ تجدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقدِ

وقال الآخر :

متى ما تَلْقَنِى فردَيْن ترجُفْ ∴ روانِفُ إليتيكَ وتُسْتَطَارا

وقال غيره :

أيان نُؤْمِنْك تأمَنْ غيرَنا ∴ وإذا لم تدركِ الأمنَ منا لم تزل حَذِرا

وقال غيره :

إذا النعجةُ العجفاءُ باتت بقفْرةٍ ∴ فأيان ما تعدلْ به الريحُ تنزل

---

(١) سورة الأنفال – آية رقم ١٩ .
(٢) سورة محمد – آية رقم ٣٦ .
(٣) سورة محمد – آية رقم ٣٨ .

وللظرف **المكانى** من هذه الأسماء : " **أين ، وأنى ، وحيثما** " ، فإنها موضوعة للأمكنة عمومًا ، قال تعالى : ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾(١) ، وقال الشاعر :

صعدةٌ نابتةٌ فى حائرٍ ∴ أينما الريحُ تُميِّلْها تَمِلْ

وقال الآخر :

أينَ تَصْرِفْ بنا العداةُ تجدْنا ∴ نَصْرِفِ العيسَ نحوها للتلاقى

وقال غيره :

خليلىَّ أنّى تأتِيَانى تأتِيَا ∴ أخًا غيرَ ما يُرضيكُما لا يحاولُ

وقال غيره :

حيثما تستقمْ يقدرْ لك الله نجاحًا فى غابر الأزمان

٢ - وأما ما يستعمل **غير ظرف** فهو : " **مَن ، وما ، ومهما** " ، فـ " **مَن** " لتعميم أولى العلم ، أى أنها وضعت للدلالة على أولى العلم مع تضمنها معنى الشرط ، وأمثلتها كثيرة ، قال تعالى : ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾(٢) ، وقال : ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ يُسْرًا﴾(٣) ، وقال : ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ وَيُعْظِمْ لَهُۥٓ أَجْرًا﴾(٤) .

---

(١) سورة النساء - آية رقم ٧٨ .
(٢) سورة الطلاق - آية رقم ٢ .
(٣) سورة الطلاق - آية رقم ٤ .
(٤) سورة الطلاق - آية رقم ٥ .

و" **ما** " لغير أولى العلم أو لأولى العلم وغيرهم ، فدلالتها عامة لمن يعلم ولمن لا يعلم عند بعض النحاة ، وهى خاصة بمن لا يعلم عند الجمهور ، قال تعالى : ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾(١) ، وقال الشاعر :

أرى العمر كنزًا ناقصًا كل ليلة ∴ وما تنقُص الأيامُ والدهرُ يَنفَدِ

و" **مهما** " بمعنى " ما " أى لغير أولى العلم ، أو لما يعم العالم وغيره – كما مر – ، ومثالها قوله تعالى : ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾(٢) ، وقال الشاعر :

ومهما تكنْ عند امرئ من خَليقةٍ ∴ وإن خالها تخفى على الناس تُعلَم

الفرق بين " ما " و" مهما " :

وتختلف " مهما " عن " ما " فى أنها ملازمة للشرطية ، لا تستعمل استفهامية ولا موصولة ولا ظرفًا ، ولا تجر بإضافة ولا بحرف ، بخلاف " ما " فإنها تأتى استفهامية وموصولة ومصدرية ظرفية ، وتجر بالإضافة وبحرف الجر .

وذهب بعض النحاة ومنهم ابن مالك إلى أن " مهما " قد تخرج عن الشرطية إلى الاستفهام ، وساقوا مثالاً على ذلك قول الشاعر :

مهما لِيَ الليلةَ مهمالِيَهْ ∴ أوْدَى بنعلىَّ وسِرْبالِيَه

---

(١) سورة البقرة – آية رقم ١٩٧ .
(٢) سورة الأعراف – آية رقم ١٣٢ .

مع أنه يمكن فهم الكلام على أن " مهما " هنا ليست هى المرادة ، فهذه مركبة من " مه " بمعنى اكفف اسم فعل أمر و" ما " الاستفهامية ، فالاستفهام إذن قد فهم من " ما " وليس من " مهما " .

كما ذهبوا أيضًا إلى أنها قد تخرج عن الشرط إلى الظرفية ، فى مثل قول الشاعر :

وإنك مهما تُعْـطِ بطنَك سُؤْلَه ∴ وفرجَك نالا مُنتهى الذمِّ أجمعَا

وقول الآخر :

نُبِّئْـتُ أن أبا شـتيم يـدّعى ∴ مهما يَعِشْ يَسْمَعْ بما لم يسْمَعِ

ولا حجة لهم فى ذلك ، لأن المعنى يمكن حمله على الحدث لا على الزمن ، أى : أى إعطاء تعطه لبطنك وأى عيش يعيش .

٣ – وما يستعمل **ظرفًا وغير ظرف** بحسب ما يضاف إليه هو : " أى " فإن أضيفت إلى زمان قد ضمن معنى " فى " كانت ظرف زمان ، نحو : أى يوم تعتكف فيه تحصل على ثوابه ، وإن أضيف إلى مكان مضمن معنى " فى " كانت ظرف مكان ، نحو : أى موضع تسجدْ لله فيه مخلصًا يشهدْ لكَ يوم القيامة ، وإن أضيفت إلى غير زمان ولا مكان ، كانت كـ " من " و" ما " و" مهما " ، مثل قول الشاعر :

لما تمـكّن دُنياهـم أطاعَهُـمُ ∴ فى أىّ نحـوٍ يُميلوا دينَه يَمِلِ

اتصال " ما " بأدوات الشرط :

من الشواهد السابقة يظهر أن بعض الأدوات ملازمة لـ " مـا " ، وبعضها لا يستريح لدخول " ما " عليه ، والحقيقة أن هذه الأدوات **ثلاثة أقسام :**

١ – قسم لا يجزم إلا مع اقترانه بـ " ما " ، وهو : " **حيث** " و" **إذ** " ، ذلك أنهما مما يلزم إضافته إلى الجمل ، والمضاف يعمل الجر فى المضاف إليه ، فلا يجوز أن يعمل الجر والجزم معًا .. ولذلك حين تأتى " ما " كافة لهما عن الإضافة ، تأتى صلاحيتها للجزم .

٢ – قسم يمتنع اقترانه بـ " ما " ، وهو : " **من** " و" **ما** " و" **مهما** " و" **أنى** " .

٣ – قسم يجوز اقترانه بـ " ما " ويجوز عدم اقترانه ، وهو : " **إن** " و" **أى** " و" **متى** " و" **أين** " و" **أيان** " ؛ قال تعالى : ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾[1] ، وقال : ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[2] ، وقال الشاعر :

متى ما تلقنى فردين ترجـف ∴ روانـفُ إِلْيَتَـيْك وتُسْـتطارا

وقال تعالى : ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا﴾[3] ،

---

(١) سورة الإسراء – آية رقم ٢٣ .
(٢) سورة الإسراء – آية رقم ١١٠ .
(٣) سورة البقرة – آية رقم ١٤٨ .

وقال الشاعر :

فأيان ما تعدل به الريح تنزل

" **إذا** " ، و" **كيف** " ، و" **لو** " :

هذه الأدوات الثلاثة لم تُذْكَر فيما اتفق عليه أنه من أدوات الشـــرط الجازمة ، وقد وردت بعض نصوص قليلة ظهر الجزم بها فيها ، مـــع أنها لم تأخذ سمت الأدوات الجازمة ، من حيث احتمال الشرط والجزاء للتحقق ولعدمه ، أو من حيث ضرورة دلالة المجزوم على المستقبل .

فـــ " **إذا** " : خرجت عن أدوات الشرط الجازمة فى أن مـــدخولها متحقق الوقوع مقطوع لدى المتكلم بوجوده فى المستقبل ، فبعدت عـــن معنى " إن " وهى أصل الأدوات التى تفيد الربط بـــين شـــيئين غيـــر حاصلين ولا مقطوع بحصولهما ، ومن هنا لم يعطها العرب خاصـــية الجزم ، وإن ورد ذلك فى الشعر خاصة ، قال الشاعر :

ترفَعُ لى خِنْدَفٌ واللهُ يرفـــع لى ∴ ناراً إذا خمـــدت نيرانهم تَقِـدِ

وقال الآخر :

استغْنِ ما أغـــناك ربُّك بالغنى ∴ وإذا تُصبك خصـــاصةٌ فتحمَّل

و" **كيف** " : تخالف أيضًا أدوات الشرط الجازمة فى وجوب موافقة جوابها لشرطها ولدلالتها على الحال ، فأنت لا تستطيع أن تقول مثلاً : كيف تجلس أخرج ، ولكن لابد لك فى مثل هذا أن تقول : كيف تجلس أجلس ، فتتحد صورة الشرط والجواب .. ثم إنها تدل علـــى الحـــال ، فالجلوس المشروط والمجاب به مقترنان بزمن حاضر ، ولذلك لا تعمل الجـــزم وتكتفى بالربط بين الشرط والجزاء .

وقيل : تجزم إن اتصلت بها " ما " ، كما مر من قولهم : كما تكونوا يول عليكم ، فيمن جعل أصلها : كيفما .

و" **لو** " : حرف شرط يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وهذا غالب أمرها ، وفعلاها زمنهما ماض غالبًا ، وشرطها وجوابها مقطوع بعدم حصولهما ، ولذلك جاء حكم عدم استحقاقها للجزم ، وإن ورد الجزم بها فى الشعر ، مثل :

لو يشأْ طار به ذو مَيْعةٍ ∴ لا حقُ الآطالِ نهدٌ ذو خُصَل

ومثل قول الآخر :

تامت فؤادك لو يُحزِنْك ما صنعت ∴ إحدى نساء بنى ذُهْلِ بن شيبانا

إهمال " إن " و" متى " :

بالرغم من أن " إن " هى الأصل فى الشرط والجزم – كما يتضح ذلك من معظم الأساليب العربية الفصيحة – وردت " إن " غير جازمة فى نصوص قليلة ، منها قراءة طلحة فى قوله تعالى : ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾(١) ، فقد قرأها بكسر الراء قبل ياء المخاطبة وفتح نون الرفع ، ومعنى ذلك أن الفعل مرفوع مع تقدم " إن " المدغمة فى " ما " ، أما قراءة الجمهور فهى كما هو معروف بفتح الراء وكسر ياء المخاطبة وحذف نون الرفع للجزم ، والنون المشددة هى نون التوكيد الثقيلة .

---

(١) سورة مريم – آية رقم ٢٦ .

وقد حمل النحويون إهمال " إن " على باب التقارض ، أى كما عملت " لو " فى النصوص السابقة حملاً على " إن " أهملت " إن " حملاً على " لو " .

وكما ورد إهمال " إن " ورد أيضًا إهمال " متى " الشرطية فى مثل قول السيدة عائشة رضي الله عنها لرسول الله ﷺ حينما أمر بأن ينوب عنه أبو بكر فى إمامة الصلاة : " **إن أبا بكر رجل أسيف ، وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس** " .

أدوات الشرط لها الصدارة :

من القواعد المقررة نحويًا أن أدوات الشرط وأدوات الاستفهام وأدوات العرض وأدوات التمنى تلزم الصدارة ، لأنها تغير معنى الكلام ، ولو أن السامع بنى فهمه للكلام على المعنى الحقيقى ثم فوجئ بهذه الأدوات لتشوش ذهنه وتحير : هل هذه الأدوات مقصود بها ما بعدها أو ينسحب معناها على ما قبلها ؟ .. من هنا وجب ألا يتقدم عليها أى عامل ، وما ورد مما يوهم غير ذلك مؤول بتقدير يصحح القاعدة ، ومن ذلك قول الشاعر :

إن مَن يدخُلُ الكنيسة يوما ∴ يَلْقَ فيها جآذرًا وظباءَ

وقول الآخر :

إن من يسألْ سوى الرحمن يكثرْ حارمُوه

فإن النظرة الأولى فى هذين البيتين توحى بأن " مَن " وهى هنا أداة شرط جازمة قد وقعت اسمًا لـ " إن " ، فليس لها صدر الكلام إذ سبقت بعامل ، لكن مع التأمل ندرك أن تقدير ضمير الشأن اسمًا لـ " إن " هو الذى يستقيم به مراد الشاعر ، فهو يريد أن يغرس فى نفس السامع أن هذا الأمر ثابت ثبوت العادة والطبيعة ، فالشأن فيمن يسأل غير الله أن يجد إعراضًا من الخلق عن إجابة مطلبه ، والشأن فيمن يدخل الكنيسة أن يلقى فيها أولئك ، وعلى هذا فاسم الشرط فى البيتين وقع فى صدر جملة الخبر .

إعراب أسماء الشرط :

هذا ولا يؤثر فى الصدارة تقدم حرف جر أو مضاف على اسم الشرط ، فلك أن تقول : بمن تثق أثق وغلام من تكرم أكرم ، ويكون موقع اسم الشرط فى الحالتين الجر بالحرف أو بالإضافة .

وإذا لم يدخل على أسماء الشرط حرف جر أو مضاف ، فإن كانت مما يدل على زمان أو مكان ، فهى ظرف منصوب متعلق بفعل الشرط إن كان الفعل غير ناقص ، فإن كان فعل الشرط ناقصًا تعلق الظرف بالخبر ، فإذا قلت : متى تسافر أسافر ، أو : أين يوجد المطر تخصب الأرض ، كان الظرف متعلقًا بفعل الشرط ، لأنه تام ، أما إذا قلت : متى كنت متفوقًا كتب لك النجاح ، أو : ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ

﴿يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ ، فإن الظرف متعلق بخبر كان الناقصة ، وهو في المثال " متفوقًا " ، وفي الآية محذوف تعلق به الظرف وناب عنه .

وإن دلت على **حدث** بأن أضيفت " أي " إلى مصدر أو أريد الحدث من " ما " أو " مهما " أعربت مفعولاً مطلقًا ، وذلك مثل : أي نفع تنفع الناس تحمد عليه ، و : مهما تجتهد تأخذ ثمرة اجتهادك ، و : ما تجلس أجلس ؛ وإن دلت على **حال أعربت حالاً** ، ولا يدل على ذلك إلا " كيف " ، مثل : كيف تجلس أجلس ، و : كيفما تضرب أضرب .

وإن لم يدل على زمان ولا مكان ولا حدث ولا حال ، فإننا ننظر في الفعل الواقع بعدها ، فإن كان **لازمًا أو متعديًا ونصب مفعولاً ظاهرًا غير سببي أو ناقصًا حصل على معموليه** ، أعربت مبتدأ ، نحو : من يجتهد ينجح ، و : من يزرني أكرمه ، و : ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[1] ، و: ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا﴾[2] .

وإن كان الفعل **متعديًا ولم ينصب مفعولاً به وصلح اسم الشرط للمفعولية** ، أعرب مفعولاً به مقدمًا ، مثل قوله تعالى : ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾[3] .

---

(١) سورة النساء – آية رقم ١٢٣ .
(٢) سورة النساء – آية رقم ٣٨ .
(٣) سورة البقرة – آية رقم ١٩٧ .

وإن كان الفعل **ناقصًا لم يستوف معموليه** ، صلح اسم الشرط أن يكون خبرًا لهذا الفعل ، مثل : أى رجل تكن ينفعك علمك .

وإن كان الفعل **متعديًا ونصب ضميرًا يعود على اسم الشرط** ، كانت المسألة من باب الاشتغال ، فيجوز إعراب اسم الشرط مفعولاً به لفعل محذوف يفسره المذكور ، ويجوز إعرابه مبتدأ ، مثل قوله تعالى : ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[1] .

إذا وقع اسم الشرط مبتدأ ، فإن الخبر هو جملة الشرط ، وهى مشتملة على ضميره دائمًا فهو الرابط ، ولا يهدم هذا الرأى أن الفائدة من الأسلوب لا تتم إلا بجواب الشرط ، فذلك لعلة أخرى وهى تعليق الجواب على الشرط ، بدليل أن جملة الجواب لا يشترط فيها ضمير يعود على اسم الشرط .

وقد رأى بعض النحاة ، أن الخبر هو جملة الجواب لهذا المعنى وهو أن الفائدة لا تتم إلا به .

وقال بعضهم : " إن الخبر هو مجموع جملتى الشرط والجواب ، والراجح هو الأول .

ما يصلح أن يكون شرطًا :

فعل الشرط ، **إما أن يكون :**

١ - فعلاً مضارعًا .   ٢ - متصرفًا .

---

(١) سورة الأعراف - آية رقم ١٣٢ .

٣ – غير حاصل مضمونه فيما مضى .

٤ – غير طلبى مثبتًا أو منفيًا بـــ " لا " أو " لم " .

وإما أن يكون :

١ – فعلاً ماضيًا لفظًا . ٢ – متصرفًا . ٣ – ليس طلبًا .

٤ – لا مقترنًا بـــ " قد " أو غيرها .

فإن كان **مضارعًا** ظهر أثر أداة الشرط فى لفظ الفعل بالجزم ، وإن كان **ماضيًا** كان التأثير محلاً ، وقد سبق أن ألمحنا إلى أن أداة الشرط تغير زمن الماضى إلى المستقبل ، ولذلك تعمل فى محله ، وهنا ينبغى أن ننبه إلى أن المجزوم محلاً هو الفعل الماضى لا جملة الشرط .

ما يصلح أن يكون جوابًا :

أما الجواب ، **فإما أن يكون :**

فعلاً صالحًا لأن يكون فعل شرط – أى سواء كان مضارعًا أو ماضيًا – فالتأثير فى المضارع لفظى وفى الماضى محلى – كما قلنا فى فعل الشرط – .

وإما أن يكون :

١ – جملة اسمية . ٢ – جملة طلبية .

٣ – جملة فعلية مصدرة بحرف غير " لا " و" لم " .

فحينئذ يكون تأثير الأداة فى محل جملة الجواب والتمسنا فيها رابطًا ، وبهذا نعلم أن الجواب يختلف عن الشرط فى هذا .

شرط الجواب :

ويشترط فى جواب الشرط :

١ - أن يكون متأخرًا عن الأداة وعن فعل الشرط ، فإذا تقدم ما يوهم أنه الجواب ، حكمنا عليه بأنه دليل الجواب والجواب الحقيقى محذوف - هذا هو رأى الجمهور - .

والكوفيون لا يشترطون ذلك ، ويحكمون على المتقدم أنه الجواب .

٢ - كما يشترط فى الجواب الإفادة ، فلو اتحد الجواب والشرط ولم يفد ، لم يصلح أن يكون جوابًا ، فقولك : إن يسافر علىّ يسافر ، لا يفيد ، أما إذا كان مع اتحاد الجواب والشرط وصف ملحوظ يفيد ، جاز ، كما فى قوله ﷺ : « **فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه** » .

صور مجيء الشرط والجواب فعلين :

وإذا كان الشرط والجواب فعلين ، فالأكثر أن يكون مضارعين ، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ﴾ ، وقوله : ﴿وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾[(١)] ، ويلى ذلك فى الكثرة أن يكونا ماضيين ، مثل قوله تعالى :

(١) سورة المنافقون - آية رقم ٤ .

﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾[١] ، وقوله : ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَن نُّرِيدُ﴾[٢] .

ويلى هذا أن يكون الشرط ماضيًا والجواب مضارعًا ، مثل قوله تعالى : ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾[٣] .

والصورة الرابعة والأخيرة أن يأتى الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا ، وهذه أقل من الثلاث السابقة ، ومثالها قول الشاعر :

من يَكِدْنى بسيِّئٍ كنتُ منه ∴ كالشجا بين حلقه والوريد

وقول الآخر :

إن تَصْرِمُونا وصلناكم وإن تَصِلوا ∴ ملأتمُ أنفسَ الأعداء إرهابا

وقول الثالث :

إن يسمعوا سُبَّةً طاروا بها فرَحًا ∴ منِّى وما يسمعوا من صالح دفنوا

وهذا الضرب - وإن كان قليلاً - ليس خاصًا بالشعر ، بل ورد منه قوله ﷺ : « **من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا ، غفر له** » .

متى ولماذا يجوز رفع المضارع فى الجواب ؟ :

إذا كان الشرط ماضيًا والجواب مضارعًا جاز رفع الجواب وجَزْمه والجزم أحسن ، ومثال الرفع قول الشاعر :

---

(١) سورة الإسراء - آية رقم ٧ .
(٢) سورة الإسراء - آية رقم ١٨ .
(٣) سورة الشورى - آية رقم ٢٠ .

وإن أتــاه خليل يــومَ مَسْغَـبَةٍ ∴ يقولُ : لا غائبٌ مالى ولا حَرِم

وقول الآخر :

ولا بالذى إن بان عنه حبــيبُه ∴ يقولُ ويخفى الصبرَ : إنى لجازع

وقد وقف النحاة أمام ظاهرة الرفع للمضارع مع أنه جواب ، فقال سيبويه : " إن الرفع دليل على أن المتكلم كان ينوى تقديمه علـــى أنـــه دليل الجواب " .

وقال المبرد والكوفيون : " إن الرفع على تقدير الفاء على أســـاس أن الجواب جملة اسمية حذف المبتدأ منها " ، والتقدير : إن أتاه خليـــل فهو يقول .

وقال بعض النحاة : " لا داعى للتقدير والتمحـــل ، فالواضــــح أن المضارع الواقع بعد الشرط هو الجواب ، سواء رفع أو جزم ، غير أن الشرط حين جاء ماضيًا لم يظهر أثر الأداة فيه – مع قربهـــا منــــه – فضعفت عن التأثير فلم تقو على جزم الجواب " ، وأرى أن هذا الرأى هو الأســـلم إعمالاً للقاعدة المشهورة : " **ما لا يحتاج إلى تأويل خيـــر مما يحتاج** " .

ومما ينبغى التنبه إليه ، أن مراد النحاة بإتيان الشرط ماضيًا لـــيس خاصًا بالفعل الماضى ، فإن المضارع المقترن بأداة الجزم " لم " زمنه ماض وإن كان لفظه مضارعًا ، فهو داخل فى جواز رفع الجواب بعده ، فلك أن تقول : إن لم تذاكر ترسب – بضم البـــاء – ، ذلـــك أن جـــزم الشرط ليس بأداة الشرط ولكنه بـــ " لم " ، فلما لم تعمل الأداة فى لفـــظ الشرط ضعفت عن العمل فى الجواب .

وتأسيسًا على هذه العلل يتضح أن الشرط إذا أتى مضارعًا غير منفى بـ " لم " وجاء الجواب مضارعًا ، فالقياس والسماع يؤكدان الجزم لكلا الفعلين ، وما ورد مخالفًا لذلك فهو ضرورة خاصة بالشعر ، مثل قول الشاعر :

يا أقرعُ بنُ حابس يا أقرع ∴ إنك إن يصرعْ أخوك تصرعُ

وقد قرئ في الشواذ قوله تعالى : ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾(١) ، بضم الكافين في " يدركُكُم " ، والقراءة ليست شعرًا ، ومن هنا ألحق **المبرد** و**سيبويه** المضارع المرفوع في الجواب بعد الشرط المضارع بما إذا كان الشرط ماضيًا ، وخرجوا القراءة على مذهبيهما ، **فسيبويه** يقدر نية التقديم – كما قال في الماضي – ويجوّز تقدير الفاء ، **والمبرد** يقدر الفاء والمبتدأ ، ومن أمثلة الرفع أيضًا قول الشاعر :

فقلت تحمَّلْ فوق طوقِك إنها ∴ مطبَّعةٌ من يأتِها لا يُضيرُها

متى يقترن الجواب بالفاء ؟ :

إذا كان الجوابُ جملة ، احتاجت إلى رابط يربطها بالأداة وفعل الشرط ، وقد اختار العرب لهذا الربط حرفًا يفيد السببية والترتيب والتعقيب ، وهو **الفاء** ، **وجردوها من معنى العطف** ، بحيث لا تفيد

(١) سورة النساء – آية رقم ٧٨ .

تشريكًا فى الحكم ، وخصّوها بالربط بين جملة الجواب وما قبلها ، وقد حصر بعض الناظمين الجمل التى تحتاج إلى الفاء - إذا وقعت جوابًا - فى هذا البيت :

اسميَّةٌ طلبيَّةٌ وبجامدٍ ∴ وبـ "ما" و"لن" وبـ "قد" وبالتنفيس

فالجملة **الاسمية** ، كقوله تعالى : ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾(١) .

والجملة **الطلبية** ، كقوله ﷺ : ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾(٢) .

والجملة **المصدرة بفعل جامد** ، مثل قوله تعالى : ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۞ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾(٣) .

والجملة **المصدرة بـ " ما "** ، كقوله : ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾(٤) .

والجملة **المصدرة بـ " لن "** ، كقوله : ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾(٥) .

---

(١) سورة يونس - آية رقم ١٠٧ .
(٢) سورة آل عمران - آية رقم ٣١ .
(٣) سورة الكهف - آية رقم ٣٩ ، ٤٠ .
(٤) سورة يونس - آية رقم ٧٢ .
(٥) سورة آل عمران - آية رقم ١١٥ .

والجملة **المصدرة بـ " قد "** ، مثل قوله : ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾[١] .

والجملة **المصدرة بحرف تنفيس وهو " السين وسوف "** ، مثل قوله : ﴿وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ﴾[٢] ، وكقوله : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾[٣] .

غير أن هذا الحصر ليس شاملاً ، **فكل ما لا يصلح أن يكون شرطًا يجب اقترانه بالفاء** ربطًا بينه وبين ما قبله .

ومثال ذلك من غير هذه الجمل السبع : الجملة **المصدرة بأداة شرط** ، كقوله تعالى : ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾[٤] .

ومن ذلك الجملة **المصدرة بماض لفظًا ومعنى** ، أى أن معناه قد وقع فى الماضى ، نحو قوله تعالى : ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ

---

(١) سورة يوسف – آية رقم ٧٧ .
(٢) سورة الطلاق – آية رقم ٦ .
(٣) سورة التوبة – آية رقم ٢٨ .
(٤) سورة الأنعام – آية رقم ٣٥ .

﴿فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾(١) ، والتقدير فى مثل هذا : فقد صدقت ، فقد كذبت ؛ لأن " قد " تقرب الماضى من الحال فيكون قريبًا من المستقبل .

حذف الفاء فى الجواب :

هذا وقد تحذف هذه الفاء لضرورة شعرية ، مثل قول الشاعر :

من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرها ∴ والشــرُّ بالشــرِّ عند اللهِ مِثْلانِ

وقـــوله :

ومَن لا يزل ينقاد للغيّ والصبا ∴ سيُلْفَى على طُول السلامةِ نادما

وقد تحذف مع المبتدأ – ضرورة أيضًا – ، كقول الشاعر :

بنى ثُعَلٍ لا تَنْكعُوا العنزَ شربَها ∴ بنى ثعل مَنْ يَنْكعِ العنزَ ظــالمُ

وجاء ذلك فى النثر نادرًا ، كما فى الحديث النبــوى : « **فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها** » ، أى فإن جاء صاحبها فأدها إليه ، وإلا يجىء فاستمتع بها ، فحذف جواب " إن " الأولى ، وحذف شرط " إن " الثانية المدغمة فى " لا " وحذف الفاء من جوابها .

أما الجواب الصالح لوقوعه شرطًا ، فإمــا أن يكــون ماضــيًا أو مضارعًا ، فإن كان **ماضيًا متصرفًا مجردًا من " قد " وغيرهــا** – ولا يخلو من أن يكون **معناه مستقبلاً ولم يقصد به وعد أو وعيد** – فهــذا يمتنع اقترانه بالفاء مطلقًا لاستغنائه عن الرابط بتأثير أداة الشرط التــى قلبت زمنه من المضى إلى الاستقبال .

---

(١) سورة يوسف – آية رقم ٢٦ ، ٢٧ .

أو يكون **معناه مستقبلاً وقصد به وعد أو وعيد** ، فهــذا يجــوز اقترانه بالفاء وعدمه ، نحو قــوله تعــالى : ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ﴾(١) ، وعلة الجواز هنا ، أنه لما كــان وعدًا أو وعيدًا حق أن يقدر ماضى المعنى مبالغة فى تحقق الوقوع وإن كان مستقبل المعنى فى الحقيقة .

وإن كان مضارعًا مثبتًا أو منفيًا بـــ " لا " ، جاز اقترانه بالفــاء ، على أساس حذف المبتدأ وجعل المضارع خبرًا عنه ، فيتحول الجواب إلى جملة اسمية ، وذلك كقوله تعالى : ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾(٢) ، وقــوله : ﴿فَمَن يُؤْمِنْ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾(٣) ، وقــوله : ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾(٤) ، فالتقــدير فى كل ذلك : ومن عاد فهو ينتقم الله منــه ، فمن يؤمن بربه فهو لا يخــاف بخسًا ، ومن يعمــل من الصــــالحات فهو لا يخاف .

ولذلك لم يرد المضارع المقترن بالفاء مجزومًا أبدًا ، بل التزمــت العرب رفعه معها ، وهذا دليل على أن الفاء داخلة على مبتدأ مقــدر ، وأن هذا الفعل غير داخل فى نطاق تأثير الأداة بالجزم لفظًا .

---

(١) سورة النمل – آية رقم ٩٠ .
(٢) سورة المائدة – آية رقم ٩٥ .
(٣) سورة الجن – آية رقم ١٣ .
(٤) سورة طه – آية رقم ١١٢ .

متى تنوب " إذا " الفجائية عن الفاء ؟ :

ولما كانت " إذا " الفجائية تدل على ما تدل عليه الفاء من التعقيب – حيث لا يمكن البدء بها – نابت عن الفاء في الربط :

١ – إذا كانت الأداة " إن " أو " إذا " .

٢ – وكان الجواب جملة اسمية غير طلبية – لاختصاص " إذا " الفجائية بالدخول عليها – .

٣ – ولم يدخل عليها ناف أو ناسخ ، وذلك كقوله تعالى : ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(١) ، وقوله : ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾(٢) .

فإذا كانت الجملة اسمية ولكنها دعائية – كقولك : إن ظَلَم الحاكمُ رعيتَه فويلٌ له – لم يجز نيابة " إذا " عن الفاء .

وكذلك إذا دخل على الجملة الاسمية ناف ، مثل : إن أهملت في دروسك فما أنا بمهمل .

وأيضًا إذا دخل عليها ناسخ ، مثل : إن أهملت فإني لا أهمل .

لا يجوز في كل ذلك أن تنوب " إذا " عن الفاء .

وقد تأتي " إذا " الفجائية مؤكدة للفاء الرابطة ، مثل قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ۝

---

(١) سورة الروم – آية رقم ٣٦ .

(٢) سورة الروم – آية رقم ٤٨ .

﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾(١)

فـ " إذا " الأولى شرطية ، والثانية فجائية مؤكدة للفاء .

حكم العطف على الجواب :

إذا عطف فعل مضارع على جواب الشرط وكان العاطف واوًا أو فاء ، جاز فى هذا المضارع **ثلاثة أوجه** :

١ – **الجزم بالعطف على الجواب** إذ الجواب مجزوم بأداة الشرط لفظًا أو محلاً .

٢ – **والرفع على الاستئناف** – وإن كان الاستئناف بالواو هو الأصل الغالب ، أما الفاء فمختلف فى صلاحيتها للاستئناف – .

٣ – **والنصب بـ " أن " مضمرة وجوبًا** ، لأن الجزاء يشبه الاستفهام من أنواع الطلب التى تسبق فاء السببية وواو المعية فى عدم تحقق وقوع مضمونه .

وقد قرئ بهذه الأوجه الثلاثة قوله تعالى : ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾(٢) ، حيث ورد إسكان الراء من " يغفر " وضمها وفتحها .

---

(١) سورة الأنبياء – آية رقم ٩٦ ، ٩٧ .
(٢) سورة البقرة – آية رقم ٢٨٤ .

وقرئ أيضًا بهذه الثلاثة قوله ﷻ : ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرْ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾(١) ، وقوله : ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرْهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾(٢) ، بإسكان الراء وضمها وفتحها فى " يكفّر " و" يذرهم " .

وجاء بالأوجه الثلاثة أيضًا ، قول الشاعر :

فإن يَهْلِكْ أبو قابوسَ يهلِكْ ∴ ربيعُ الناس والبلدُ الحرام

ونأخذُ بعده بذناب عيش ∴ أجَبّ الظهرِ ليس له سَنامُ

أما إذا كان العاطف " **ثم** " ، فالجائز فيه **الجزم** بالعطف **والرفع** على الاستئناف ولا يجوز النصب ، مثال الجزم قوله تعالى : ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا أَمْثَٰلَكُم﴾(٣) ، ومثال الرفع قوله تعالى : ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾(٤) .

حكم العطف على الشرط :

وإذا كان العطف على فعل الشرط **وقبل الجواب** بالواو أو الفاء ، جاز الجزم وجاز النصب ، لأن فعل الشرط أيضًا شبيه بالاستفهام في

---

(١) سورة البقرة – آية رقم ٢٧١ .
(٢) سورة الأعراف – آية رقم ١٨٦ .
(٣) سورة محمد – آية رقم ٣٨ .
(٤) سورة آل عمران – آية رقم ١١١ .

عدم التحقق – ولم يجز الرفع على الاستئناف ، لأنه لا يستأنف قبل تمام الكلام – مثال **الجزم** قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾(١) ، ومثال **النصب** قول الشاعر :

ومن يقترب منا ويخضعَ نُؤْوِه ∴ فلا يخشَ ظُلمًا – ما أقام – ولا هضمًا

بفتح العين فى " يخضع " .

أما إذا كان العاطف " ثم " فلا يجوز إلا **الجزم** ، كقوله تعالى : ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾(٢) ، على أنه قد قرأ الحسن بنصب " يدركه " فألحق الكوفيون " ثم " بالفاء فى هذا الحكم .

حذف جواب الشرط :

لا غنى لنا عن التذكير بالقاعدة العامة فى الحذف وهى : " وجود الدليل على المحذوف " ، فقوله تعالى : ﴿فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ﴾(٣) ، تقدم فيه الدليل على المحذوف بفعل الشرط نفسه ، وكأنه قال : " إن استطعت فافعل " ، وحين يقول لك سائل : أتكافئنى ، وتقول له : إن اجتهدت ، نجد السؤال دليلاً على الجواب ، وهكذا .

---

(١) سورة يوسف – آية رقم ٩٠ .
(٢) سورة النساء – آية رقم ١٠٠ .
(٣) سورة الأنعام – آية رقم ٣٥ .

أما الشرط الخاص بحذف جواب الشرط ، فهو مجيء فعل الشرط ماضيًا – سواء كان الفعل ماضيًا أو كان مضارعًا منفيًا بـ " لم " – كقوله تعالى : ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾(١) ، ذلك أن جملة " لأرجمنك " ليست جواب الشرط وإنما هي جواب القسم ، وقد دلت على الجواب المحذوف للشرط .

أقسام الحذف :

ينقسم الحذف لجواب الشرط إلى ما يجب حذفه ، وما يجوز ، وما يمتنع :

١ – **فالواجب** : يحكمه ظهور القرينة والدليل :

أ – بأن يكون ما قبله دالاً على معنى الجواب ، مثل قوله تعالى : ﴿وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾(٢) ، والتقدير : إن كنتم مؤمنين فأنتم الأعلون .

ب– أو يكون ما اكتنفه وأحاط به دالاً على الجواب ، مثل قوله تعالى : ﴿وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾(٣) ، إذ المعنى : إن شاء الله هدايتنا اهتدينا .

(١) سورة مريم – آية رقم ٤٦ .
(٢) سورة آل عمران – آية رقم ١٣٩ .
(٣) سورة البقرة – آية رقم ٧٠ .

جـ- أو يكون الدال على الجواب متأخرًا عنه ولكنه جواب قسم متقدم على الشرط وليس قبله ما يطلب الخبر ، مثل قوله تعالى : ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾(١) ، فجملة " ليقولن الله " جواب للقسم المدلول عليه بـ " لام القسم " المتقدمة على " إن " الشرطية فى أول الجملة ولم يسبقها اسم يطلب خبرًا ، والتقدير : إن سألتم قالوا .

٢ - **وأما جواز الحذف** : فيحكمه وجود دليل أو قرينة عليه ، وليس ملفوظًا بهذا الدليل أو تلك القرينة ، ولكنه مفهوم من المعنى العام للجملة ، كما إذا طلب منك أحد أن تقدم له خدمة ، فقلت له : إن استطعت ، أى إن استطعت فعلت ، فقد أشعر الشرط به ، ودل عليه ما فى السؤال .

٣ - **وأما امتناع الحذف** : فحيث :

أ - لا يدل على المحذوف دليل .

ب- أو لم يكن فعل الشرط ماضيًا بأن كان مضارعًا غير منفى بـ " لم " .

فلا يجوز مثلاً أن تقول فى جواب سؤال " هل تكافئنى " : إن أستطع ، أو : إن تجتهد ، مع أن الدليل موجود .

---

(١) سورة لقمان - آية رقم ٢٥ .

هذا رأى الجمهور ، وقد أجازه الكوفيون لورود مثله في الشعر ، مثل :

يُثْنِى عليك وأنت أهلُ ثنائه ∴ ولديكَ إن هو يستزدك مزيدُ

وقوله :

لئن تكُ قد ضاقت عليكم بيوتُكم ∴ ليَعْلَمُ ربى أنّ بيتِيَ واسعُ

ففى هذين البيتين ، جاء فعل الشرط مضارعًا وحذف الجواب .

وقد حكم الجمهور على مثل هذا الشعر ، بأن الضرورة هى التى ألجأت الشاعر إلى الحذف .

حذف فعل الشرط :

١ – إذا كانت أداة الشرط " إن " واقترنت بـ " لا " النافية ، كثر حذف الشرط ، كما تقول : أخلص نيتك وإلا حرمت الثواب ، أى إن لا تخلص حرمت ، وكقول الشاعر :

فطلِّقْها فلستَ لها بكفءٍ ∴ وإلا يَعْلُ مِفْرقَك الحسامُ

أى وإن لا تطلقها .

٢ – كما يكثر الحذف إن كانت الأداة " إن " أيضًا ولم تقترن بها " لا " ولكن وليها معمول فعل الشرط ولم يأت فعل بعده يفسر الشرط ، مثل : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر ، أى إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خير .

هل تدخل أدوات الشرط على الأسماء ؟ :

لما كان الشرط محتمل الوقوع ، كان الفعل به أولى من الاسم ، ولذلك حكم الجمهور بأن أدوات الشرط لا تدخل إلا على الأفعال ، فإذا دخلت على الأسماء ، كانت هذه الأسماء معمولة لفعل محذوف يفسره ما بعد الأسماء ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾(١) ، فإننا نعرب السماء فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور وهو " انشقت " .

متى يجب حذف فعل الشرط ، ومتى يمتنع ؟ :

من هنا حكم النحاة بأنه إذا كانت الأداة " إن " وجاء بعدها اسم ثم جاء بعد الاسم فعل مفسر ماض – سواء كان بلفظ الفعل الماضي أو بالمضارع المنفي بـ " لم " – وجب حذف فعل الشرط ، مثل قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾(٢) ، فلفظ " أحد " فاعل لفعل الشرط المحذوف الذى فسره الفعل بعده : " استجارك " ولكنه واجب الحذف ، ومثله أيضًا :

وإن هو لم يَحْمِلْ على النفس ضَيْمَها ∴ فليس إلى حُسْنِ الثناء سبيلُ

فإن لم تكن الأداة " إن " ، أو لم يكن فعل الشرط ماضيًا ، امتنع الحذف ، وشذ إذا كان بغير " إن " ، مثل قول الشاعر :

---

(١) سورة الانشقاق – آية رقم ١ .
(٢) سورة التوبة – آية رقم ٦ .

فمَن نحن نُؤْمِنه يبتْ وهو آمن ⁂ ومن لا نُجِــرْهُ يُمْسِ منا مفزَّعا

كما شذ إذا كان الفعل مضارعًا ، مثل :

ولديك إن هو يستزدك مزيد

ويجوز حذف فعل الشرط – بقلة – في غير ما ذكر ، كأن تحذف جملة الشرط كلها ، نحو :

متى تُؤْخَذُوا قسْــرًا بظِنَّةِ عامر ⁂ ولا ينــجُ إلا في الصّــفاد يزيدُ

والتقدير : متى تحجموا عن الحرب تؤخذوا .

حذف الشرط مع الأداة :

يكثر حذف الشرط وأداته إذا كــان ماضــيًا وكانــت الأداة " إن " واقتضى الأسلوب تقدير ذلك ، مثل قوله تعــالى : ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾(١) ، إذ التقدير : " إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم " وقوله ﷻ : ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۖ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِىُّ﴾(٢) ، أي : إن أرادوا وليًا فالله هو الولي ، وقوله تعالى : ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾(٣) ، والتقدير : فإن لم يتأت لكم أن تخلصوا العبادة لي في أرض فاعبدوني في غيرها ، فالفاء هنا هي التي

---

(١) سورة الأنفال – آية رقم ١٧ .
(٢) سورة الشورى – آية رقم ٩ .
(٣) سورة العنكبوت – آية رقم ٥٦ .

دلت وأفصحت عن شرط وأداته مقدرين ، ولذلك قد تسمى : " الفاء الفصيحة " .

ومما ينبغى تذكره ، أن رأى الجمهور فى الجزم بعد الطلب مبنى على حذف الشرط والأداة أيضًا ، وذلك فى مثل قولك : اجتهد تنجح ، والتقدير : اجتهد فإن تجتهد تنجح .

حذف الشرط والجواب معًا :

فى **الضرورة** ومع القرينة الدالة على المحذوف ، قد يأتى الأسلوب خاليًا من الشرط والجواب ، وليس فيه إلا الأداة – اعتمادًا على ما ذكرناه من القرينة – ، مثال ذلك قول الشاعر :

قالت بناتُ العمّ يا سلمى وإن ∴ كان فقيرًا مُعْدِمًا قالت وإن

ففى هذا البيت حذف الجواب من أسلوب الشرط الأول ، وتقديره : وإن كان فقيرًا ترضين به ؟ ، وحذف الشرط والجواب من إجابتها ، والتقدير : وإن كان فقيرًا رضيت به .

ولما كانت " إن " هى الأداة الأصلية فى الشرط ، كانت هى المقدرة عند الحذف مع الشرط أو مع الشرط والجواب – كما رأينا – ، غير أننا نجد فى الأساليب الفصيحة حذف الشرط والجواب مع غيرها فى **الضرورة** أيضًا ، كما فى قول الشاعر :

فإن المنيَّة مَن يَخْشَها ∴ فسوف تصادِفُه أينما

والتقدير : أينما يذهب تصادفه ، كما جاء هذا الحذف مع " من " الشرطية فى النثر ، كحديث رسول الله ﷺ فيما رواه أبو داود : « **من فعل فقد أحسن ومن لا فلا** » ، أى ومن لا يفعل فما أحسن .

اجتماع الشرط والقسم :

إذا اجتمع فى الأسلوب شرط وقسم ، فإما أن يكون الشرط مفيدًا للامتناع بأن كانت الأداة : " لو " أو " لولا " ، وإما أن يكون الشرط غير امتناعى سواء كان جازمًا أو غير جازم .

فإن كان **امتناعيًا** كان الجواب للشرط سواء تقدم الشرط على القسم أم تأخر عنه وذلك :

١ - **لإفادته معنى زائدًا عن التعليق** وهو الامتناع ، مثال ذلك مع " لولا " - الدالة على امتناع لوجود - قوله :

واللهِ لولا اللهُ ما اهتدينا ∴ ولا تصدقنا ولا صلّينا

ومثاله مع " لو " - الدالة على امتناع لامتناع - قول الشاعر :

فأقسم لو أبدى الندِيُّ سوادَه ∴ لما مسحَتْ تِلك المسالاتِ عامرُ

أى : لو حضر الممدوح لما استطاعت عامر أن تمسح شواربها ولحاها من هيبته ، ففى هذين البيتين تقدم القسم على الشرط ، وكانت له بذلك الأولوية فى الجواب ، ولكن لأن الشرط هنا امتناعى كان الجواب له لا للقسم ، وقد أغنى عن جواب القسم .

ويرى ابن مالك أن الشرط وجوابه جواب للقسم فلم يغن شيء عن شيء .

٢ – **وإذا كان الشرط غير امتناعى** ، فإما أن يتقدم على القسم والشرط ما يطلب خبرًا ، وإما أن يكون أحدهما متصدرًا فى الكلام .

أ – فإن تقدم عليهما ما يطلب الخبر ، جعلنا الجواب للشرط مطلقًا كما كان ذلك فى الشرط الامتناعى وحذفنا جواب القسم ، وهذا هو الأرجح وإن كانت مراعاة المتقدم منهما جائزة أيضًا .

ورجحان ذلك لأن حذف الجواب مع تقدم ما يطلب الخبر يُخلّ بفائدة الخبر إذ الخبر هو جملة الشرط والجواب ، وذلك مثل قولك : أنت والله إن اجتهدت نجحت ، وأنت إن اجتهدت والله نجحت .

ويجوز مرجوحًا : أنت والله إن اجتهدت لتنجحن .

ب– أما إذا كان الشرط غير امتناعى ولم يتقدم عليهما ما يطلب الخبر ، فالجواب للمتقدم منهما سواء كان شرطًا أو قسمًا لقوة المتقدم بتصدره ، ومثاله مع تقدم الشرط : إن تخلص والله تنجح ، ومثاله مع تقدم القسم قوله تعالى : ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾(١) ، فاللام التى سبقت أداة الشرط " إن " هى الموطئة للقسم بمعنى أنها دلت

(١) سورة لقمان – آية رقم ٢٥ .

على قسم مقدر وآذنت بأن الجواب للقسم وليس الشرط فسهلت على السامع تفهم الجواب .

هذا هو الأصل والكثير الغالب ، وقد ورد قليلاً – مع تقدم القسم وكون الشرط غير امتناعى وعدم تقدم ذى خبر – أن جاء الجواب للشرط ، وذلك مثل قول الشاعر :

لئن مُنيتَ بنا عن غِبِّ معركةٍ ∴ لا تُلْفِنَا عن دُعاء القوم ننتفلُ

فقد جاء الجواب للشرط فى قوله " لا تلفنا " مع تقدم اللام الموطئة للقسم ، ومثل قول الآخر :

لئن كان ما حُدِّثْتُه اليومَ صادقًا ∴ أصُمْ فى نهارِ القيظِ للشمس باديا

هذا كله إذا لم تقترن أداة القسم بالفاء ، فإن اقترنت بالفاء وتقدم الشرط عليها ، كانت الفاء واقعة فى جواب الشرط ، وكان القسم وجوابه جوابًا للشرط ، فلا حذف ولا استغناء ، مثال ذلك : إن زرتنى فوالله لأكرمنك .

توالى الشرطين قبل مجيء الجواب :

إذا توالى شرطان بعدهما جَواب واحد ، فإما أن يكون الشرط الثانى مقترنًا بعاطف أو لا .

فإن كان الثانى مقترنًا بالعاطف وكان العاطف " أو " – وهى لأحد الشيئين – كان الجواب لأحد الشرطين ، مثل : إن اجتهدت أو تأدبت أحسنت إليك ، ومعنى هذا أن الإحسان مترتب على أحد الشرطين :

الاجتهاد أو التأدب ، فإن اجتهد استحق الإحسان ، وإن تأدب اســـتحق الإحسان .

وإن كان العاطف " الواو " كان الجواب للشرطين معًا ، مثل : إن اجتهدت وإن اتقيت ربك سعدت فى دنياك وأخراك ، فالاجتهاد والتقوى مطلوبان معًا لتحقق الجواب وهو السعادة فى الدنيا والآخرة .

وإن توالى الشرطان بدون عاطف ، فالجواب للأول ، والثانى مقيد له كتقييده بحال واقعة موقعه ، ويكون الشرط الثانى لا جواب له لقيامه مقام ما لا جواب له وهو الحال ، فالتقدير فى قولك : مـــن أجـــابنى إن دعوته أحسنت إليه : من أجابنى حالة كونى داعيًا له أحسن إليه ، ونحو :

إن تستغيثوا بنا إن تُذْعَرُوا تجِدوا ∴ منا معـــاقلَ عـــزٍّ زانَها كـــرمُ

تقديره : إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا ، وقيل : إن جواب الشـــرط الثانى محذوف دل عليه جواب الأول[١] .

---

(١) يراجع باب إعراب الفعل كله فى كتب شرح الرضى على الكافيـــة وهمـــع الهوامـــع للســـيوطى ، ودراسات فى النحـــو للشيخ/ عبد السميع شبانة ، وأوضـــح المســـالك لابن هشام .

باب العدد

تعريفه وألفاظه وكتابته :

العدد : ما وضع لبيان كمية الشيء[١] ، فيشمل الواحد والاثنين ، ولا يدخل فيه : رجل ورجلان ، لأن كلمة " رجل " لم توضع لبيان الكم ولكن لبيان الجنس .

وألفاظ العدد الموضوعة لهذا المعنى منها أصول ومنها فروع ، **فالأصول** : اثنتا عشرة كلمة ، من واحد إلى عشرة ، ومائة ، وألف ، وما عدا تلك الألفاظ متفرع عنها **بالتثنية** ، كما إذا ثنينا مائة أو ألفاً فقلنا : مائتين ، وألفين ؛ أو **بالجمع** : مئات ، وألوف ، وعشرين ، وثلاثين إلى تسعين وهى الملحقات بجمع المذكر السالم ؛ أو **بالعطف** : كثلاثة وعشرين ، ومائة وألف ؛ أو **بالإضافة** : كثلاثمائة ، وثلاثة آلاف ؛ أو **بالتركيب** : كخمسة عشر .

وقد يدخل العطف على المثنى والجمع والمضاف والمركب ، كما إذا نطقنا العدد ٢٣١٤ مثلاً ، فنقول : أربعة عشر وثلاثمائة وألفان ، وهنا دخل العطف على المضاف والمثنى ، وإذا نطقنا العدد ٢٧ ، قلنا : سبعة وعشرون ، فأدخلنا العطف على الجمع ، وهكذا .

---

(١) شرح الرضى على الكافية ، جـ٣ ، ص٢٨٢ .

ونلفت النظر إلى أن قراءة العدد فى اللغة العربية تبدأ من الأصغر إلى الأكبر ، لأنها تلتزم القراءة والكتابة من اليمين ، وما يكــون فــى اليمين هو خانة الآحاد ثم خانة العشرات ثم المئات ثم الألوف :

الواحد والاثنان :

الواحد : اسم فاعل من الفعل " وحد يحد وحدًا وحدة " أى : انفرد ، وهو كالواعد من الفعل " وعد يعد وعدًا وعدة " ؛ فمعنى الواحــد هــو المنفرد ، فإذا أريد وصف قوم بأنهم منفــردون ، قيــل : واحــدون ، ووُحْدان ، وأُحدان – بإبدال الواو همزة لضمها فــى أول الكلمــة – ، وذلك كما تقول فى جمع شاب : شبان .

والصفة المشبهة من هذه المادة وَحَد : كبطل ، ووَحِد : كفــرح ، ووحيد : كطويل ، وقد تبدل الواو فى مفتوح الحاء همزة – وإن كــان غير قياسى – فيقال : أحد – وهو المشهور – ، والمؤنث : وحــدى ، وتبدل واوها همزة فيقال : إحدى ، كما تقول فى وشاح : إشاح .

وقد كثر استعمالهم لـــ " أحــد وإحــدى " فــى العــدد المركــب والمعطوف ، فيقال : أحد عشر وإحدى عشرة ، والأصل : واحد عشر وواحدة عشرة .

وقد ورد هذا الأصل قليلاً ، كما يقال : واحد وعشــرون وواحــدة وعشرون وإحدى وعشرون ، فإذا أضيف الواحد والواحدة جاز استعمال أحد وإحدى ، فتقول : أحدهم ، وإحداهم وأحد القوم ، وإحدى النســاء ، كما تقول : واحدهم ، وواحدتهم .

فإذا سبق الواحد بنفى أو نهى أو استفهام أو شرط ، دل لفظ " أحد " على عموم العقلاء سواء كان ذكرًا أو أنثى ، تقول : ما جاءنى أحد ، فيشمل الرجل والمرأة ، قال تعالى : ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[١] .

وتقول : لا يدخل هنا أحد ، وهل فى الكلية أحد ؟ ، ويقول تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[٢] ، فيشمل الذكر والأنثى ، وقد يأتى لفظ أحد بعد إيجاب أيضًا ولكن يأتى بعده نفى غالبًا مثل قولك : إن أحدًا لا يقول ذلك ، وقد يأتى بلا نفى قبله أو بعده قليلاً كقوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٣] ، أما إذا استعملت " واحدًا " بعد النفى ، فإن دلالتها على المذكر فقط ، وتستعمل للأنثى " واحدة " ، تقول : ما لقيت واحدًا منهم ولا واحدة منهن .

أما **لفظ الاثنين** : فقد وضع للدلالة على مثنى " واحد " من الثنى وهو التكرار ، والمؤنث : اثنتان ، وثنتان ؛ وهذه الألفاظ الثلاثة : اثنان ، واثنتان ، وثنتان ، ملحقات بالمثنى ، فتعرب إعرابه بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا ، ولا يقال إنها من المثنى ، لأنه لا واحد لها من لفظها .

ولأن هذه الألفاظ مأخوذة من الثنى ، فاللام فيها محذوفة وعُوِّض عنها همزة الوصل فى : " اثنان " وعُوِّض عنها التاء الدالة على التأنيث فى : " اثنتان ، وثنتان " ، كما كانت عوضًا فى : " بنت ، وأخت " عن

(١) سورة الأحزاب – آية رقم ٣٢ .
(٢) سورة التوبة – آية رقم ٦ .
(٣) سورة الإخلاص – آية رقم ١ .

لام الكلمة مع دلالتها على التأنيث ، إذ كثر إبدال التاء من الواو في مثل : تراث ، تكأة ، تخمة ، وقد يقال : إن العوض في " اثنتان " هي همزة الوصل ، أما في " ثنتان " فهي مثل : " أخت ، وبنت " .

أما تمييز الواحد والاثنين ، فإنه هو المعدود السابق لهما ، وهما وصفان له ، تقول : هنا رجل واحد ، أو رجلان اثنان ، وامرأة واحدة ، أو امرأتان اثنتان ، ولأنهما وصف للمعدود ، كان لابد من موافقتهما للموصوف تذكيرًا أو تأنيثًا ، وتعريفًا وتنكيرًا ، وإعرابًا ، كما عرف ذلك في باب النعت .

من ثلاثة إلى عشرة :

لما كانت دلالة الجمع على ما زاد عن اثنين ، ولما كان الجمع في معنى الجماعة ، استعملت العرب ما كان جمعًا بالتأنيث ، حتى قيل : كل جمع مؤنث ، وعلى هذه النظرة علل النحويون التزام العرب وجود علامة تأنيث في العدد أو المعدود ، إذا زاد على اثنين ، بحيث إذا ذكر العدد أنث المعدود والعكس بالعكس ، وبناء على هذا جاءت القاعدة : " إذا كان المعدود مذكرًا كان العدد مؤنثًا بالتاء فيما بين الثلاثة والعشرة ، وإذا كان مؤنثًا كان العدد مذكرًا " ، قال تعالى : ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[(١)] ، وقال : ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ

(١) سورة الحاقة – آية رقم ٧ .

سِنِينَ دَأَبًا ﴾(١) ، وقال : ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ ﴾(٢) ، وقال : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ ۚ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ ۚ ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ ﴾(٣) .

والعبرة في التذكير والتأنيث بالمفرد ، فيقال : ثلاثة سجلات ، وثلاثة حمامات ، وأربعة طلحات ، خلافًا للبغداديين ، وإذا حذف المعدود روعى نوعه في التذكير والتأنيث ، تقول : صمت خمسة وقمت أربعًا ، أى خمسة أيام وأربع ليال ، وربما لا يراعى ، كما قال ﷺ : « **من صام رمضان وأتبعه بست من شوال ، فكأنما صام السنة كلها** » ، فالمعدود هنا أيام ، لأنها هي التي تصام ، ومع ذلك ذكر العدد حين حذف المعدود ، ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾(٤) ، أى : وعشرة أيام ، ولا يشترط في التأنيث الذى

(١) سورة يوسف – آية رقم ٤٧ .
(٢) سورة يوسف – آية رقم ٤٣ .
(٣) سورة النور – آية رقم ٥٨ .
(٤) سورة البقرة – آية رقم ٢٣٤ .

يراعى فى المعدود أن يكون حقيقيًا ، فلا فرق بين قولك : سبع ليـال ، وقولك : سبع إماء .

فإذا كان المعدود اسم جنس أو اسم جمع وليس مسبوقًا بما يدل على التذكير ، ولم يكن دالاً هو بنفسه على مذكر ، ألحقناه بالمؤنث ، فقولنا : ثلاث من الإبل ، وخمس من البط ، وسبع من النحل ، المعـدود فيهـا مؤنث ، والأكثر خفض اسم الجنس بـ " من " كما فى هذه الأمثلة ، أما قولنا : تسعة رهط ، وثلاثة نفر ، فإن دلالة الرهط والنفر على مذكر ، ولذا أنثنا العدد .

ومعرفة اسم الجنس المذكر والمؤنث مرجعها إلى السماع ، ونص المعاجم عليه ، وإذا سبق بوصف يدل على التـذكير ، يراعـى هـذا الوصـف فى العـدد ، فيقال : ثلاثة ذكور من البط ، وأربعة فحـول من الإبل .

والأصل مراعاة اللفظ ، فنقول : ثلاثة أبطن وأربع أنفـس ، لأن البطن مذكر والنفس مؤنثة .

وقد يراعى المعنى بقلة حين يراد بـاللفظ المؤنـث مـذكرًا ، أو بالمذكر مؤنثًا ، كقولهم : ثلاثة أنفس ، أى : أشخاص ، وعشر أبطن ، أى : قبائل ، قال الشاعر :

فكان مِجَنِّى دون مَن كنتُ أتَّقى ∴ ثلاثُ شخوصٍ : كاعبان ومُعْصِرُ

وإذا كان المعدود وصفًا ، روعى حال الموصوف فـى التـذكير والتأنيث ، فتقول : رأيت ثلاثة ربعات ، إذا أردت بالربعة وصفًا للرجل

وتقول : رايت ثلاث ربعات ، إذا أردت بالربعة وصفًا للمـرأة ، قـال تعالى : ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾(١) ، أى عشر حسنات

وواضح مما سبق أن التمييز لهذه الأعداد من ثلاثة إلى عشـرة ، يكون جمعًا ويضاف إلى العدد ، فهو مجرور دائمًا بالإضـافة ، إلا إذا كان المعدود اسم جنس أو اسم جمع ، فالأكثر جره بـ " من " – كمـا سبق – ، قال تعالى : ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾(٢) ، وقد يجر بالإضافة أيضًا كما قال تعـالى : ﴿وَكَانَ فِى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾(٣) ، وكما قـال ﷺ : « **ليس فيما دون خمس ذود صدقة** » .

وإن كان المعدود " مائة " أضيف لها العدد مع أنها مفرد ، تقول : ثلاثمائة ، وأربعمائة .

وشذ فى الضرورة ، قول الفرزدق :

ثلاث مئـين للملـوك وفى بها ∴ ردائى وجلت عن وجوه الأهاتم

والأصل فى الجمع الذى يضاف إليه العدد ، أن يكون جمع تكسير من صيغ جموع القلة ، إذ دلالة جموع القلة على هذه الأعداد فقط ، أى من ثلاثة إلى عشرة ، وقد خرج عن هذا الأصل ما يأتى :

- إذا أهملت العرب جمع الكلمة جمع تكسير بحيث لم يرد فى اللغة لها إلا جمع تصحيح ، لجأنا إلى جمع التصحيح ، مثل قـوله تعـالى :

---

(١) سورة الأنعام – آية رقم ١٦٠ .
(٢) سورة البقرة – آية رقم ٢٦٠ .
(٣) سورة النمل – آية رقم ٤٨ .

﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾[١] ، إذ لم تجمع " سماء " إلا جمع تصحيح ومثلها : خمس صلوات كتبهن الله فى اليوم والليلة .

- إذا جاوز العدود ما أهمل تكسيره ، مثل مجاورة كلمة " سنبلات " لكلمة " بقرات " التى لم تجمع جمع تكسير فى قوله تعالى : ﴿أَفۡتِنَا فِى سَبۡعِ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأۡكُلُهُنَّ سَبۡعٌ عِجَافٌ وَسَبۡعِ سُنۢبُلَٰتٍ خُضۡرٍ﴾[٢] ، ناب جمع التصحيح عن جمع التكسير لهذه المجاورة ، وقيل : إن هذا قليل فى اللغة وإن التعليل بالمجاورة هنا غير ظاهر ، فقد فصل بينهما بقوله : ﴿يَأۡكُلُهُنَّ سَبۡعٌ عِجَافٌ﴾ .

- إذا ورد فى اللغة للكلمة جمع تكسير يدل على الكثرة ولم يرد ما يدل على القلة ، ناب جمع الكثرة عن القلة ، مثل : خمسة رجال ، عشرة دراهم ، سبع قواعد .

- إذا ورد للكلمة جمع قلة ولكنه شاذ قياسًا أو سماعًا نزل منزلة المعدوم ، مثل قوله تعالى : ﴿وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[٣] ، إذ ورد جمع " قرء " على " أقراء " سماعًا بغير قياس وكقولك : ثلاثة شسوع فإن " أشساعًا " قليل الاستعمال .

---

(١) سورة البقرة – آية رقم ٢٩ .
(٢) سورة يوسف – آية رقم ٤٦ .
(٣) سورة البقرة – آية رقم ٢٢٨ .

المائة والألف :

لا يتأثر هذان اللفظان بتذكير العدد أو تأنيثه ، فيقال : مائة رجل ، كما يقال : مائة امرأة ، وألف كتاب ، وألف كراسة ، وعلى هذا فالبحث فيهما متركـز فى تمييزهما ، وتمييزهما – بالرغم من دلالتهما علـى جمع – يأتى فى الأكثر **مفـردًا مجرورًا** بإضافتهما إليه ، قال تعالى : ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ﴾(١) ، وقال : ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾(٢) .

وقد تضاف إلى جمع قليلاً ، كقراءة الأخـوين حمـزة والكسـائى بإضافة المائة إلى سنين فى قوله تعالى : ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةِ سِنِينَ﴾(٣) .

وقد تميز المائة وفروعها بمفرد منصوب شذوذًا ، كقول الشاعر :

إذا عـاش الفتى مائتين عامـا ∴ فقـد ذهـب اللـذاذة والفتـاء

أحد عشر واثنا عشر :

هذان العددان من فروع الألفاظ الأصول الاثنى عشر – كما سـبق – فأما " **أحد عشر** " فقد أشرنا إلى كثرة إبدال الواو همزة حين التركيب كما هنا ، فقد تركبت الكلمتان تركيبًا مزجيًا دل على عدد محدد لا تدل

---

(١) سورة النور – آية رقم ٢ .
(٢) سورة العنكبوت – آية رقم ١٤ .
(٣) سورة الكهف – آية رقم ٢٥ .

إحدى الكلمتين على معناه ، ولابد منهما معًا لتفهم العـــدد الصــحيح المراد ، كما فى " بعلبك ، وحضرموت " .

أما حكم هذا العدد من حيث التذكير والتأنيث ، فإن الكلمة الأولـــى وهى " **أحـــد** " تأخذ حكم " **واحد** " - الذى أشرنا إليه ســابقًا - وهــو موافقة المعدود تذكيرًا أو تأنيثًا لأنها فى الأصل وصــف لموصــوف ، ومثلها فى ذلك كلمة " **اثنان** " تذكر مع المذكر وتؤنث مع المؤنث ، أما الكلمة الثانية وهى " **عشرة** " فإنها توافق المعدود تذكيرًا أو تأنيثًا كذلك ، وعلى هذا نقول : هؤلاء أحد عشر رجلاً ، وإحدى عشرة امرأة ، واثنا عشر كتابًا ، واثنتا عشرة كراسة ، قال تعالى : ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾(١) ، وقال : ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾(٢) .

هذا من حيث التذكــير والتأنيث ، أما التمييز فهو مفــرد منصوب - كما مر بنا من أمثلة - .

وأما قوله تعالى : ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾(٣) ، فإن التمييز هنا محذوف تقديره : اثنتى عشرة فرقة ، و" أسباطًا " بــدل من " اثنتى عشرة " ، بدليل أن مفرد الأسباط مذكر وأن العدد هنا مؤنث

---

(١) سورة يوسف - آية رقم ٤ .
(٢) سورة التوبة - آية رقم ٣٦ .
(٣) سورة الأعراف - آية رقم ١٦٠ .

فلا يجوز أن يكون لفظ " أسباطًا " هو التمييز ، لأننا قد اتفقنا من قبل على أن العدد يوافق المعدود تذكيرًا أو تأنيثًا فى هذا الرقم .

وأما الإعراب : فـ " أحد عشر " مبنى على فتح الجزءين للتركيب المزجى فلا يتغير بالعوامل ، تقول : هؤلاء أحد عشر رجلاً ، ومررت بأحد عشر رجلاً - بفتح الدال والراء - .

وأما " اثنا عشر " فالجزء الأول يعرب إعراب المثنى ، والجزء الثانى يظل مبنيًا على الفتح ، تقول : هؤلاء اثنا عشر كتابًا ، واشتريت اثنى عشر كتابًا ، وقرأت فى اثنى عشر كتابًا ، ومثلها " اثنتا عشرة " .

من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر :

هذه الأعداد داخلة أيضًا فى العدد المركب ، غير أن أولها يأخذ حكم الثلاثة والعشرة من حيث التذكير والتأنيث ، فيذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر كما كان مستعملاً قبل التركيب ، وأما العشرة فتوافق المعدود تذكيرًا وتأنيثًا ، نقول : هؤلاء ثلاثة عشر رجلاً ، وهؤلاء خمس عشرة امرأة ، قال تعالى : ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾(١) ، أى ملَكًا ، وأما التمييز فمفرد منصوب ، كما كان فى " أحد عشر واثنى عشر " .

وقد يستغنى عن التمييز فى هذه الأعداد - إلا اثنى عشرة واثنتى عشرة - إذا أضيف العدد إلى من يملكه ويستحقه ، كما تقول : هذه أحد عشر زيد ، وهذه خمسة عشر على ، أى من الدنانير مثلاً .

---

(١) سورة المدثر - آية رقم ٣٠ .

وأما الإعراب : فكلا الجزءين مبنى على الفتح للتركيب المزجى أيضًا .

وقد حكى الكوفيون إضافة الأول إلى الثانى كما فى قول الشاعر :

كُلِّفَ من عنائِه وشِقْوته ∴ بنتَ ثمانى عشرةٍ من حِجَّته

وقالوا : ما فعلت خمسة عشرك .

أما البيت فمحمول على الضرورة ، وأما قولهم ذلك فليس بمعتد به فى التقعيد .

من عشرين إلى تسعين :

لا تتأثر ألفاظ العقود بالتذكير ولا بالتأنيث ، فكما تقول فى البيت عشرون كتابًا ، تقول : وفيه ثلاثون كراسة ، وأما التمييز فهو مفرد منصوب أيضًا ، أى أن التمييز لا يختلف من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، ففى كل هذه الأعداد – سواء كانت مركبة أو معطوفة أو عقودًا – التمييز مفرد منصوب ، قال تعالى : ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾(١) ، وقال : ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾(٢) .

وأما الإعراب : فهذه العقود ملحقة بجمع المذكر السالم ، لأن عشرين ليست جمعًا لعشر فهى ضعفها فقط ، وثلاثين ليست جمعًا لثلاث ، وهكذا .. ولذلك سميناها ملحقات بالجمع ، إذ تأخذ حكمه فى الإعراب فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء حسب موقعها من

---

(١) سورة النور – آية رقم ٤ .
(٢) سورة ص – آية رقم ٢٣ .

الإعراب ، تقول : هؤلاء ثلاثون رجلاً ، واشتريت سبعين كتابًا ، وقرأت فى تسعين مرجعًا .

من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين :

المعطوف عليه يأخذ الحكم الذى له قبل العطف عليه ، فالواحد والاثنان يوافقان المعدود فى التذكير والتأنيث ، والثلاثة وما بعدها إلى التسعة تخالف المعدود فى ذلك ، أما أسماء العقود فلا تتأثر بالتذكير والتأنيث – كما سبق – وهى المعطوفات .

وأما التمييز : فمفرد منصوب – كما أشرنا إلى ذلك – .

وأما الإعراب : فالمعطوف عليه أيضًا يعرب حسب موقعه بالحركات الظاهرة إلا اثنين واثنتين ، فتعربان بالحروف – كما سبق – والمعطوف وهو أسماء العقود تتبع المعطوف عليه وتعرب إعراب جمع المذكر السالم .

اسم الفاعل من اثنين إلى عشرة :

لك أن تصوغ اسم فاعل من هذه الأعداد كما تصوغه من المصدر ، فتقول : ثان ، ثالث ، رابع ، خامس ، سادس ، سابع ، ثامن ، تاسع ، عاشر كما تقول : ناصر ، وقاتل ؛ ويكون حكمه من حيث التذكير والتأنيث الموافقة الدائمة للمعدود .

أما استعماله فعلى سبعة أوجه :

١ - استعماله مفردًا : فيفيد الاتصاف بمعناه مجردًا ، كقول الشاعر :

توهَّمْـتُ آياتٍ لها فعـرفتُها ∴ لستة أعـوام وذا العـامُ سابعُ

٢ - استعماله مع أصله : فيفيد أن الموصوف به بعض هـذا العـدد ، ويجب إضافته إلى أصله كإضافة البعض إلى الكل ، قـال تعالى : ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾[1] ، وقـال : ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾[2] .

٣ - استعماله مع دون أصله : ليفيد معنى التصيير ، فحين تقول : هذا رابع ثلاثة ، كأنك قلت : هذا مصير الثلاثة أربعة ، قـال تعالى : ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[3] ، ولأن فيه معنى الجعل والتصيير يجوز لك فيـه الإضافة والأعمال - إلا فى ثان فلا يستعمل هذا الاسـتعمال - ، تقول : هذا ثالث اثنين بالإضافة ، وهذا رابعٌ " ثلاثةً " بالأعمال ، وتكون كلمة " ثلاثة " مفعولاً به لرابع .

٤ - استعماله مع العشرة : ليفيد الاتصاف بمعناه مقيدًا بالعشرة ، وهذا الاستعمال كالاستعمال الأول فى الإفادة ، ولكنه مقيـد بالعشـرة ، وحينئذ يوافق اسم الفاعل والعشرة المعدود فى التذكير والتأنيـث ،

---

(١) سورة التوبة - آية رقم ٤٠ .
(٢) سورة المائدة - آية رقم ٧٣ .
(٣) سورة المجادلة - آية رقم ٧ .

فتقول : الجزء الحادى عشر ، أو الخامس عشر ، المقامة الثانية عشرة ، والسادسة عشرة .

هذا ولا يجوز فى مثل هذا الاستعمال أن تقول : الواحد عشر ، والواحدة عشرة ، بل يلزم القلب المكانى فى هذا العدد ، فتؤخر الواو إلى ما بعد الدال ثم تقلب ياء فتصير : الحادى بوزن العالف .

٥ - استعماله مع العشرة : ليفيد أنه بعض هذا العدد ، كما فى ثانى اثنين ، ولك حينئذ ثلاثة أوجه :

أ - أن تأتى بأربعة ألفاظ : الوصف مركبًا مع العشرة ، والعدد المشتق منه الوصف مركبًا أيضًا مع العشرة ، فتقول : هذا ثالث عشر ثلاثة عشر .

ب- أن تحذف عشر من الأول استغناء بلفظه فى الثانى وتعرب الأول لزوال التركيب وتضيفه على التركيب الثانى ، فتقول : هذا ثالثُ ثلاثةَ عشر .

جـ- أن تحذف " عشر " من الأول ، وأول العدد المركب من الثانى ، فتعربهما لزوال التركيب ، فتقول : هذا ثالثُ عشرٍ ، وقيل : يجوز أن تبنى الثانى على تقدير ثبوت المحذوف .

٦ - استعماله مع العشرة : ليفيد معنى الجعل والتصيير ، كما فى رابع ثلاثة فتأتى أيضًا بأربعة ألفاظ ، هكذا : هذا رابع عشر ثلاثة عشر فيكون التركيب الثانى فى موضع خفض بالإضافة ، ولك أن تحذف العشرة من الأول - كما سبق فى الوجه الخامس - ولكن ليس لك

أن تحذف العدد من الثانى للإلباس ، ومثال الوجه الجائز : هذا رابع ثلاثة عشر .

٧ – استعماله مع العقود : فتقدمه وتعطف عليه العقد بواو العطف ، تقول : هو ثالث وعشرون ، أو هذا هو الثالث والعشرون .

كنايات العدد

هى ألفاظ تدل على عدد غير محدد ، وهى ثلاثة ألفاظ : " كم " ، و" كأى " ، و" كذا " .

أما " **كم** " : فتستعمل اسم استفهام بمعنى أى عدد ؟ ، وتستعمل اسمًا ، بمعنى : كثير .

والجملة فى الاستعمال الأول إنشائية ، وفى الثانى خبرية .

ومثال الأول : كم كتابًا قرأت ؟ ، وكم مدينة زرت ؟ ، وكم علمًا درست ؟ .

ومثال الثانى : كم دينارٍ أنفقته فى سبيل العلم ، وكم عالمٍ استفدت منه ، وكم حالٍ تقلبت فيه .

وبالرغم من تباين الاستعمالين هكذا ، **فبينهما أمور يشتركان فيها هى :**

١ – كل منهما كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار ، ففى الأولى تستفسر عنه وفى الثانية تبيّن كثرتَه وعدم استطاعتك حصره .

٢ – كل منهما اسم مبنى على السكون .
٣ – كل منهما له صدارة الكلام .
٤ – كل منهما يحتاج إلى تمييز .

ويفترقان أيضًا فى أمور :

١ – تمييز " كم " الاستفهامية ، مفرد منصوب – كما مر من أمثلة – وإذا جُرَّتْ بحرف جر كان تمييزها مجرورًا بـ " من " مضمرة جوازًا مثل : بكم درهم اشتريت هذا الثوب ؟ ، والتقدير : بكم من الدراهم اشتريت ؟ .

أما تمييز " كم " الخبرية ، فالأكثر فيه أن يكون مفردًا مجرورًا – كما مر من أمثلة – ويأتى أيضًا جمعًا مجرورًا ، نحو : كم رجال أنقذتهم من أزمات طاحنة .

٢ – تدخل " كم " الاستفهامية على مستقبل ، فتقول : كم كتابًا ستشتريه من معرض الكتب ؟ ، أما الخبرية فلا تدخل إلا على الماضى ، لأنها تقال فى معرض الفخر بما تم فعلاً ، فلا يجوز : كما طالب سأعاونه ، ولا يجوز : كم رجال متخاصمين سأصلح بينهم .

٣ – الاستفهامية تستدعى إجابة ، وينتظر المتحدث بها من المخاطب تحديد العدد المطلوب ، أما الخبرية فلا تحتاج إلى ذلك ، فهى تعنى الكثير مما يستحق الفخر ، ولذلك يتوجه إلى هذا الخبر تصديق وتكذيب ، شأن أى جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب لذاتها .

٤ - المبدل من الاستفهامية يقترن دائمًا بهمزة استفهام ، تقول : كم درهمًا معك أعشرون أم خمسون ؟ أما الخبرية فلا يقترن المبدل منها بهمزة استفهام ، تقول : كم رجال قدمت لهم منافع خمسين بل سبعين .

هذا ومن الشواهد المتداولة بين النحاة ، والتى تحتمل أكثر من وجه وتفيد معرفة الوجوه فيها فى تزويد القارئ بمعلومات تطبيقية فى الإعراب ، قول الفرزدق :

كم عمة لك يا جرير وخالة ∴ فدعاء قد حلبت علىَّ عِشارى

فقد روى هذا البيت برفع " عمة " و" خالة " ونصبهما وجرهما ، ولكل توجيه معنوى وإعرابى .

فعلى الرفع يكون تمييز " كم " محذوفًا وتكون " كم " صالحة لأن تكون خبرية ، بمعنى أن جريرًا له عمات وخالات كثيرات قد أضناهن الكدح فى خدمة الفرزدق وحلب نوقه ؛ وهى صالحة أيضًا لأن تكون استفهامية تهكمية ، وكأن الفرزدق يسأل جريرًا عن عددهن سخرية به وتهكمًا ، فإن كانت خبرية فتمييزها مجرور ، وإن كانت استفهامية فهو منصوب ، أما تقديره فتابع للحكم على " كم " إذ يجوز فيها أن تكون زمانية متعلقة بالفعل بعدها وهو " حلبت " ، وكأنه قال : كم وقتًا أو يومًا حلبت فيه ، ويجوز أن تكون مفعولاً مطلقًا عامله الفعل " حلبت " ، وكأنه قال : كم حلبة حلبتها عمتك وخالتك .

وعلى كل فإن " كم " اسم مبنى فى محل نصب ظرفًا كانت أو مفعولاً مطلقًا ، أما التمييز المحذوف فهو مجرور مع الخبرية منصوب مع الاستفهامية .. وأما " عمة " فهى مبتدأ ، والجار والمجرور " لك " فى محل رفع صفة ، و" خالة " معطوف على " عمة " ، و" فدعاء " صفة ، وجملة " قد حلبت على عشارى " فى محل رفع خبر للمبتدأ الذى هو " عمة " .

وفى رواية نصب " عمة " و" خالة " ، تكون " كم " هى المبتدأ ، وهى حينئذ استفهامية فقط ، و" عمة " تمييزها منصوب ، والخبر هو جملة " قد حلبت على عشارى " أيضًا .

وفى رواية جرهما ، تكون " كم " خبرية فقط ، وهى مبتدأ أيضًا خبره جملة " قد حلبت على عشارى " ، ومما يلفت النظر أنه قد قال : حلبت – بتاء التأنيث – ولم يقل حلبًا مع عودها على العمة والخالة ؛ لأن الشاعر يريد أنهن عمات وخالات كثيرة ، ويريد بالتاء هنا أن تعود على الجماعة .

وأما " **كأى** " : فمعناها كثير ، ولا تستعمل استفهامية ، فهى بمعنى " كم " الخبرية ، ولها الصدارة أيضًا ، وتمييزها مفرد مجرور بـ " من " ظاهرة لا بالإضافة كما كان الحال فى " كم " الخبرية ، قال تعالى : ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا﴾[1] ، وقال :

---

(١) سورة العنكبوت – آية رقم ٦٠ .

﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾[1] ، وقد يرد تمييزها منصوبًا فى النادر ، مثل :

اطرد اليأس بالرجا فكأىٍّ ∴ آلمًا حُمَّ يُسرُه بعد عُسر

وأما " **كذا** " : فهو كناية عن عدد مبهم قد يكون قليلاً وقد يكون كثيرًا ، وليس لها الصدارة ، وتمييزها دائمًا منصوب ، **تقول** : تسلمت كذا وكذا كتابًا ، وقبضت كذا درهمًا ، وهكذا ..

---

(١) سورة يوسف – آية رقم ١٠٥ .

خاتمـــة

بحمد الله والثناء عليه بما هو أهله ، وبالصلاة والسلام على أفصح الخلق وقدوتهم إلى منابع الخير ومعاقل الرشد .. نختتم هذا العمل المتواضع الذى ما كان لنـا فيـه سـوى الترتيـب والعرض والتعليل والترجيح والاختيـار للقواعـد والأحكـام النحوية التى يتقوم بها عوج اللسان ، ويتوصل بها إلـى فهـم القرآن ، والتى لا تخطئها عين باحث فى مظانها .

وأدعو الله – ضارعًا – أن يكون فيه النفع ، وأن يعلمنا ما جهلنا ، وأن يذكرنا ما نسينا ، وأن يحشرنا مع الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، فهو ولى ذلـك والقادر عليه ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

المؤلف

أ. د. محمد المختار محمد المهدى



فهرس